



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



الموضوع :

الإفصاح المحاسبي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية "دراسة حالة شركة الزغيبات لإنتاج الجبس"

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية

تخصص : مالية مؤسسة

إشراف الأستاذ:

* بلقاسم بن خليقة

إعداد الطلبة :

- سهيلة بية

- هند عويش

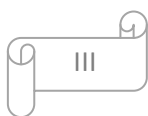
السنة الجامعية : 2013-2014م

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر وعرافان
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول :عموميات حول الإفصاح المحاسبي	
05	تمهيد
06	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية
06	المطلب الأول : نشأة المحاسبة
10	المطلب الثاني : مفهوم ومبادئ المحاسبة
14	المطلب الثالث : أهداف و أنواع المحاسبة
17	المبحث الثاني : ماهية الإفصاح
17	المطلب الأول : نشأة ومفهوم الإفصاح
23	المطلب الثاني :أهمية وأهداف الإفصاح
33	المبحث الثالث: مدخل للإفصاح المحاسبي
33	المطلب الأول : تعريف وشروط الإفصاح المحاسبي
42	المطلب الثاني : أسباب زيادة في متطلبات الإفصاح المحاسبي ومعوقاته
46	خلاصة الفصل
48	تمهيد
الفصل الثاني :الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	
49	المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية
49	المطلب الأول:مفهوم المؤسسة الاقتصادية
50	المطلب الثاني : خصائص وتصنيفات المؤسسة الاقتصادية

53	المطلب الثالث : وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية
56	المبحث الثاني : مدخل للأداء المالي
56	المطلب الأول : ماهية الأداء
62	المطلب الثاني : عموميات حول الأداء المالي
64	المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي
68	المطلب الرابع : دراسة وتحليل النسب المالية والمردودية المالية للأداء المالي
74	المبحث الثالث : تحسين الداء المالي ونماذج الإفصاح المحاسبي
74	المطلب الأول : ماهية تحسين الأداء المالي
78	المطلب الثاني : نماذج الإفصاح المحاسبي
80	خلاصة الفصل
82	تمهيد
	الفصل الثالث : دراسة حالة لشركة الزغيبات
83	المبحث الأول : تقديم شركة الزغيبات لإنتاج الجبس
83	المطلب الأول : تعريف بالشركة وموقعها
87	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة ودراسة المناصب
90	المطلب الثالث : نشاط الشركة ومراحل الإنتاج بها
96	المطلب الرابع : أهداف ومحيط الشركة وواقع المحاسبة بها
100	المبحث الثاني : تقديم وتحليل الكشوفات ودراسة الوضعية المالية للشركة
100	المطلب الأول : تقديم كشوفات المالية للشركة
108	المطلب الثاني : تحليل الوضعية المالية من خلال مؤشرات التوازن المالي والسيولة
116	المطلب الثالث : دراسة الوضعية المالية للشركة من خلال أهم النسب
122	خلاصة الفصل

123	خاتمة عامة
128	قائمة المراجع



مقدمة

تعد المحاسبة أداة لقياس وتوصيل المعلومات المالية التي تعكس أداء المشروعات وتبين مركزها المالي وتحتاج كثير من الجهات و الأفراد لإستخدامها في إتخاذ قرارات الإستثمار والتمويل كما تعد البيانات المحاسبية الأساس لإتخاذ القرارات في جميع مستويات الإقتصاد القومي.

ولكن مع انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 أخذ العالم ينظر نظرة جديدة على مصداقية و شفافية محاسبة المؤسسات فهي أزمة تقنية في المؤسسات والتشريعات , كما أظهرت الأحداث الأخيرة المتعلقة بإفلاس شركة " أنرون " للطاقة وغيرها من المؤسسات الكبيرة الحجم الأزمة التي مرت بها المؤسسات الأمريكية مما أدى إلى إتخاذ إجراءات سريعة على مستوى الدولة وكان من أبرزها وجود مشكلات عديدة في معاملات الموظفين والأقارب والأصدقاء ، وحصول المؤسسات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الديون بإخفائها محاسبياً , ودفع مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إصدار قانون عام 2002 يهدف إلى تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات ، لذلك أصبح الإفصاح من الموضوعات الهامة التي تطبق في المؤسسات الخاصة والعامة على حد سواء.

من هنا يمكن القول أن مصطلح الإفصاح بدأ يطبق إثر حدوث الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الإقتصاد العالمي ،ومن المعروف أن توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية في بيئة الأعمال الحديثة ،و بالتالي فإن مستخدمي المعلومات بحاجة إلى معلومات غير مالية ومعلومات أخرى تتعلق بالتطلعات المستقبلية.

وعليه فإن الدراسة توضح العلاقة المتداخلة والمتبادلة ذات التأثير المباشر وغير المباشر بين الإفصاح المحاسبي والأداء المالي .

1- مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق تتبين أهمية تطبيق قواعد الإفصاح في التأثير على مستوى الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية ، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة وتأثير تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي على تحسين جودة الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية؟.

وينبثق عن إشكالية الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي ؟ وماهي مقوماته الأساسية ؟.
- ماهي أسباب الزيادة في متطلباته؟ وماهي العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح المحاسبي؟.
- ماذا نقصد بالأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية؟ وكيف يمكن قياسه فيها؟

2- فرضيات الدراسة:

- في إطار هذه التساؤلات نحاول التحقق من صحة الفرضيات التالية:
- أ- عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل المؤسسات لتلبية إحتياجات المستفيدين منها.
- ب- تأثر الأداء المالي لقواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .
- ج- العلاقة المتداخلة والمتبادلة ذات التأثير المباشر والغير المباشر بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و الأداء المالي.

3- أهمية الدراسة:

تأتي أهميتها من تناولها موضوعا معاصرا، حيث يساهم الإفصاح المحاسبي في العديد من الجوانب الإقتصادية المتمثلة في رفع مستوى الكفاءة الإقتصادية لما له من أهمية في المساعدة على إستقرار المؤسسات المالية ،ورفع مستوى الشفافية في تلك المؤسسات وكذا يقلل من المخاطر ،وبناء الثقة مع المساهمين وحماية إستثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في مجلس الإدارة .

وجاءت هذه الدراسة الإختبارية لدراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي و الأداء المالي للمؤسسة من خلال نموذج لقياس مستوى الإفصاح في القوائم المالية يتكون من مجموعة من المعلومات العامة عن المؤسسة ومجلس الإدارة والمعلومات المالية.

ويمكن أن تكشف نتائج الدراسة عن أثر الإفصاح المحاسبي على مستوى الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية .

4- أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- أ- الوقوف على الجوانب الفكرية للإفصاح المحاسبي.
- ب - التعرف على الأبعاد التنظيمية للإفصاح المحاسبي.
- ج - الوقوف على دور الإفصاح المحاسبي وتأثيره على الأداء المالي والمؤسسة الإقتصادية.
- د - الوقوف على تحسين الأداء المالي وتأثره بقواعد الإفصاح.
- هـ - التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الإفصاح المحاسبي وتحسينه للأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية.

5- أسباب إختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان هدفه الأساسي :

(أ) - الأسباب الموضوعية:

- ارتباط الموضوع بمجال الدراسة والتخصص.
- القيمة العلمية للموضوع لتعلقه بالواقع ومواكبة هذا العصر.

(ب) - الأسباب الذاتية:

_ الرغبة الشديدة في التعرف على الإفصاح المحاسبي وأثره على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.

- حب الإطلاع ومعرفة الجديد.

6- منهجية الدراسة :

إتبعنا الباحثان في الدراسة المنهجية الآتية:

(أ) - **المنهج الوصفي:** من خلال الدراسة النظرية لمفهوم المحاسبة وكذلك الدراسة النظرية لمفهوم الإفصاح المحاسبي والأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.

(ب) - **المنهج الإستنباطي:** وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة من الرسائل العلمية و الدوريات والكتب العربية و الأجنبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وعلاقته بالأداء المالي.

(ت) -المنهج الإستقرائي: من خلال دراسة الحالة عن مدى تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية والمدرجة في (شركة الزغبيات لإنتاج الجبس بالوادي) ومساهمته في تحسين الأداء المالي فيها، ودراسة أثر تحسين الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.

7- أدوات البحث:

- الإتصال بالمختصين بهذا المجال ،الأكاديميين والمبتدئين.
- الرسائل العلمية و الدوريات والكتب العربية و الأجنبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وعلاقته بالأداء المالي .

8- صعوبات البحث:

- مواجهة صعوبة ترجمة معلومات اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية .
- صعوبة الحصول على المعلومات لإجراء دراسة ميدانية لإسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع.
- عدم تمكن الباحثين من الحصول على معلومات أو بيانات أحدث أو أكثر تفصيلا على الرغم من المحاولات المتكررة ،وذلك لقناعة أغلبية العاملين بالمؤسسة بسرية هذه المعلومات حتى بالنسبة للبحث العلمي.

9- هيكل الدراسة:

مراعاة لأهمية الدراسة وتحقيقا لأهدافها وفرضياتها قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

- الفصل الأول:عموميات حول الإفصاح المحاسبي.
- الفصل الثاني:الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.
- الفصل الثالث: دراسة حالة لشركة الزغبيات.

تمهيد :

تعتبر المحاسبة نظام معلومات القياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمشروعات إلى فئات عديدة من ذوي الشأن وأصحاب المصالح ،ويعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الختامية القاعدة الذهبية للنظرية المحاسبية وتطبيقاتها حيث تقتضي المعايير المحاسبية بضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية ،ويحق لإدارة الوحدة الاقتصادية اختيار السياسة المحاسبية التي تلائم ظروفها وطبيعة نشاطها لذلك يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو جوهر النظرية والتطبيق المحاسبي.

وهذا ما سنحاول البحث عنه من خلال العناصر التالية :

- **المبحث الأول :**الإطار المفاهيمي للمحاسبة.
- **المبحث الثاني :**ماهية الإفصاح.
- **المبحث الثالث :**مدخل للإفصاح المحاسبي .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة

لقد مرت المحاسبة بمراحل عدة ، وذلك تبعاً لتطور الحضارة الإنسانية ، و توسع الأعمال الاقتصادية لذلك تعتبر المحاسبة قديمة قدم التاريخ ، فلم تبرز أي حضارة إلا وكانت المحاسبة أحد ركائزها الأساسية ، و فرع هام ومرموق من فروع المعرفة ، فالمحاسبة بمفهومها العلمي المعاصر تعتبر أحد فروع العلوم الاجتماعية ، كما أنها تشترك مع العلوم التطبيقية في جوانب كثيرة ، والإنسان بصفته كائن بشري يهتم بمعرفة كل ما يحيط به ، لذا نجده يهتم بالمحاسبة بمفهومها البسيط منذ القدم ، ومنذ ممارسته للأشكال البدائية ، والبسيطة من النشاط الاقتصادي وبذلك أصبحت تكتسي أهمية أكثر فأكثر كما يتضح ذلك في المطالب التالية .

المطلب الأول : نشأة المحاسبة

أولاً : نشأتها⁽¹⁾

تم اكتشاف السجلات المحاسبية التي تعود إلى آلاف السنين في أنحاء متفرقة من العالم ، كمثال على ذلك الحضارة المصرية القديمة والحضارة الفينيقية والحضارة الآشورية ، كما أنه في سنة 1915 تم اكتشاف مخطوطة تعود للقرن الثالث قبل الميلاد تحتوي على المعلومات حول اقطاعية Apollorius باليونان تحتوي على معلومات تثبت بأدلة على وجود نظام المحاسبي متطور بشكل مذهل تم استخدامه في اليونان ، وقد انتشر نتيجة إنتعاش التجارة في اليونان والشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط وقد احتوى هذا النظام على أحكام تتعلق بالمحاسبة على أساس المسؤولية ، وحسابات شخصية بالأجور المدفوعة للمستخدمين ، وسجلات للمخزون ، وسجلات بشراء الأصول وبيعها والتخلص منها ، بالإضافة لأن كل هذه الحسابات كانت تخضع للمراجعة .

كما أن الرومان احتفظوا بسجلات أكثر تفصيلاً وبما أنهم كانوا يكتبون الأرقام بحروف أبجدية وبالتالي كانت عائقاً لتطوير الأنظمة المحاسبية .

وفي عصر النهضة 1300-1500م ظهرت الفتوحات الجغرافية والمبادلات التجارية مما أدى إلى انتقال الأرقام العربية إلى أوروبا ، كما أن اكتشاف العرب للصفر أدى الى تسهيل الممارسات المحاسبية .

وفي سنة 1494م⁽¹⁾ كتب الراهب fra luca Pacioli كتاباً في الجبر جاء فيه وصف لنظام القيد المزدوج في امساك الدفاتر " مراجعة عامة في الجبر والهندسة والنسب والتناسب " ، وقد

(1) ريتشارد شروود وآخرون تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد الفال ، نظرية المحاسبة، المملكة العربية السعودية، دار المريخ

أدى القيد المزدوج لإمساك الدفاتر إلى تمكين منظمات الأعمال من الإحتفاظ بسجلات كاملة للعمليات، وأدى إلى القدرة على إعداد القوائم المالية.

وقد ظهرت قائمة الأرباح والخسائر وقائمة الأرصدة إلى الوجود سنة 1600م وكان الدافع الأساسي آنذاك وراء إعداد قوائم مالية منفصلة هو الحصول على معلومات بخصوص رأس المال، وبالتالي تم التأكيد على بيانات الميزانية وتم تحسينها بطرق مختلفة، بينما كان ينظر إلى بيانات المصروفات والإيرادات باعتبارها بيانات عرضية غير أساسية.

1- ظهور الثورة الصناعية⁽²⁾:

ترتب على الثورة الصناعية التي بدأت بواورها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الانتقال من نظام الإنتاج العائلي إلى نظام الإنتاج الكبير، حيث زاد حجم المشروعات بشكل ملحوظ وصاحب ذلك ضرورة البحث عن مصادر تمويل متعددة للاستثمارات المطلوبة، ومن هنا ظهرت أهمية التطبيقات المحاسبية التي تأخذ في الاعتبار وجهة نظر الدائنين وما يحقق حماية مصالحهم، ولذا كان من الضروري أن تتطور المبادئ والقواعد المحاسبية في هذا وتمثلت بصفة رئيسية في مفاهيم مثل المحافظة على رأس المال القانوني، والتفرقة بين الدخل ورأس المال لضمان عدم إجراء توزيعات من رأس المال بوصفه الضمان الأساسي لسداد حقوق الغير وكافة التطبيقات التي تأخذ بفلسفة الحيطة والحذر في تحديد الربح وإعداد المركز المالي .

من النتائج الرئيسية للثورة الصناعية التي كانت لها تأثير واضح على الفكر وتطبيق المحاسبة نجد إزدياد طول الفترة الإنتاجية، وهذه النتيجة وجهت اهتمام المحاسبين نحو نظام محاسبة التكاليف كأداة للرقابة على عناصر التكلفة ولمعالجة مشكلة توزيع التكاليف الثابتة فيما بين الفترات والمنتجات المختلفة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن محاسبة التكاليف قد أخذت ثلاث اتجاهات رئيسية:

- استخدام الأسلوب الإحصائي.
- استخدام أسلوب محاسبي على أساس الانفصال عن المحاسبة المالية.
- استخدام أسلوب الاندماج مع نظام المحاسبة المالية.

2 - ظهور شركات المساهمة:

(1) رضوان حلوة حنان، بدايات نشوء علم المحاسبة في إيطاليا، مجلة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، الأردن، العدد 117، ص 25 .

(2) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الكويت ذات السلاسل، 1990، ص 20.

تعتبر شركات المساهمة النموذج الأمثل لشركات الأموال حيث أنها وسيلة فعالة لتجميع رؤوس الأموال الضخمة وذلك نظرا لما توفره من مخاطر محدودة للمساهمين ومن المعروف أن شركات المساهمة لها خاصيتين ذات تأثير بالغ عن المحاسبة:

أ- **الخاصية الأولى:** هي خاصية الاستمرار وهي تعتبر الأساس الذي قام عليه مفهوم أو فرض الاستمرار في المحاسبة المالية.

ب- **الخاصية الثانية:** هي خاصية انفصال الملكية عن الإدارة أو ما يعرف بالملكية الغائبة ويرجع لها المفهوم المحاسبي الخاص بالشخصية المعنوية المستقلة.

وفي نفس الوقت كان العديد من الأفراد من خارج المشروع يحتاجون إلى معلومات عن أنشطة الشركة مما أدى إلى ضرورة إعداد تقارير دورية، كما أن ظهور الأثر كبير على المحاسبة فقد ظهرت أهمية الدور المحاسبي في مجال تقييم الإدارة وما يتطلبه ذلك من ضرورة مقابلة المجهودات بالمنجازات، ومن أهم النتائج التي ترتبت على ذلك: برزت الأهمية القصوى لقائمة الدخل واستخدام مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات كأساس لتقييم مبدأ كفاءة الإدارة واستثمار الأموال الموكلة إليها، ونتيجة لذلك أصبحت الميزانية في درجة أقل من حيث الأهمية وتحدد دورها في مجرد الكشف بالأرصدة المتبقية بعد عمل قائمة الدخل، وطبقا لهذا الاتجاه الجديد أصبحت الميزانية حلقة وصل بين قائمة الدخل لفترات متعاقبة.

إن انتشار شركات المساهمة كان لها تأثير واضح على المحاسبة مهنيا، ففي معظم دول العالم تدخلت الحكومات بتشريعات تضمن حدا أدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها للأطراف الخارجية وبصفة خاصة المساهمين والمقرضين، وقد كان طبيعيا أن يقوم المحاسب بمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية من المعلومات اللازمة لتوجيه استثماراتهم ليس هذا فقط بل أصبح من الضروري مراجعة القوائم المالية التي تنشرها شركات المساهمة من قبل المراجع الخارجي وذلك لتقرير مدى الاعتماد على ما تقدمه الإدارة من المعلومات في هذه القوائم، ومن هنا كانت نشأة مهنة المحاسبة وما يتطلبه ذلك من تحديد لأصول المراجعة وأخلاقيات المهنة، وفعلا بدأ ظهور الجمعيات المهنية ففي عام 1854م تم إنشاء جمعية المحاسبين في اسكتلندا، وفي عام 1880م تم تأسيس مجمع المحاسبين والمراجعين بإنجلترا وويلز، ثم جمعية المحاسبين الأمريكية في عام 1887م.

3- فرض ضرائب الدخل⁽¹⁾:

(1) عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص21.

تقرض هذه الضرائب على الأفراد والشركات وقد كانت النتيجة المباشرة لذلك هي فتح مجال جديد للمحاسبين، فقد ترتب على انتشار قوانين ضرائب الدخل أن انتشرت مهنة المحاسبة واتسع نطاق الطلب على خدماتها، وأصبح المحاسب في حكم المحتر كخبير أومستشار مالي للشركات في مجالات الضرائب ونظم الرقابة وترويج المشروعات أو تصنيفها ودراسة الجدوى، ومن ناحية أخرى كان لضرائب الدخل تأثير على الفكر المحاسبي إذ زاد الاهتمام بمشاكل تحديد الدخل المحاسبي بإعتباره الأساس أو نقطة الإبتداء في حساب الدخل الخاضع للضريبة.

4- ظهور شركات المنافع العامة:

مثل شركات الكهرباء والغاز والسكك الحديدية، وقد كان نتيجة احتياج هذه الشركات إلى إستثمارات كبيرة وأصول ثابتة ذات عمر إنتاجي أطول من أي صناعة أخرى، أن ظهرت أهمية تطوير طرق منطقية لحساب الإهلاك وتحديد تعريفة عادلة للخدمات التي تقدمها هذه الشركات، كذلك بدأ إستخدام أسلوب القوائم الموحدة نتيجة إتجاه شركات المنافع نحو الاندماج الأمر الذي مهد لظهور مفهوم الشخصية الإقتصادية ومشاكل الشهرة وتصنيف حقوق الأقلية في القوائم المالية.

ولقد كان إشراف الحكومات وتنظيمها لخدمات هذه الشركات دافعا نحو تطوير نظم محاسبة موحدة للتطبيق في جميع الشركات المثيلة لأغراض المقارنة والرقابة، وكذلك أدى هذا التدخل الحكومي في نشاط هذه الشركات إلى ظهور مصطلحات محاسبية جديدة مثل القيمة العادلة، معدل العائد العادي (المناسب) على رأس المال، تكلفة إعادة الإنتاج أو تكلفة الاستبدال... الخ

أما المحصلة الرئيسية لهذه العوامل الأربعة كانت الإهتمام بأمر المحاسبة من زاويتين متكاملتين مهنيا وأكاديميا.

فمن حيث الجانب المهني ونظرا لتعدد الأطراف التي تعتمد على التقارير المحاسبية وتعارض مصالحهم في كثير من الاحيان فقد أصبح واضحا أهمية تأسيس المهنة على مجموعة من القيم المقبولة إجتماعيا، مثل الحياد وعدم التحيز، الصدق في التعبير، الموضوعية في القياس، عدالة القوائم المالية، الإفصاح الكاف، وغير ذلك من الأخلاقيات التي يجب أن تحكم الممارسات العلمية، ومن ناحية أخرى نجد أن تبني مثل هذه القيم من قبل الممارسين للمهنة يعد بداية التفكير فيما يعرف حاليا بالمدخل الأخلاقي

في بناء نظرية المحاسبة وبصفة خاصة في تحديد المبادئ والقواعد المحاسبية الواجبة التطبيق.

المطلب الثاني: مفهوم و مبادئ المحاسبة

المحاسبة بطبيعتها علم اجتماعي يستجيب للحاجات الآتية للمجتمع سبق التطبيق فيها والتنظير ،وقد نما هذا العلم وتطور عبر التاريخ معتمدا على الفروع الأخرى التي أخذ منها أكثر مما أعطاه ،وقد اعتبرت المحاسبة متغيرا تابعا بتطور المجتمع.

أولا :مفهوم المحاسبة

لقد تطور تعريف المحاسبة بتطور الفكر المحاسبي ،فقد صدر عن جمعية المحاسبين الأمريكيين⁽¹⁾ AICPA في سنة 1941م التعريف التالي "المحاسبة فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تفسر عنها هذه العمليات والأحداث" ،وهنا نجد أن هذا التعريف يركز على الجانب الإجرائي للمحاسبة من تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية ثم تقديم ملخصات على شكل نتائج بالتالي فإن هذا التعريف وصف العملية المحاسبية أي يركز على جانب الشكل أو الجانب الوظيفي .

وفي تعريف لاحق قدمته جمعية المحاسبة الأمريكية⁽²⁾ AAA نص على أن المحاسبة " عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستتير واتخاذ القرارات اللازمة " .

من خلال هذا التعريف نجد أنه لم يعد مقتصرًا على الجانب الشكلي للممارسة أو ما يجب أن يقوم به المحاسب بل تعداه إلى أهداف أسمى وهي توصيل المعلومات الاقتصادية من أجل تحليلها من طرف المستخدمين لهذه المعلومات وأخذ القرارات اللازمة ،وهنا نلاحظ أن هذا التعريف يتماشى مع التطور الذي عرفته المحاسبة وهي المرحلة الثالثة أي أن المحاسبة هي نظام المعلومات.

أما المعهد الأمريكي للخبراء فقد أكد في سنة 1975 على أن المحاسبة⁽³⁾ " هي توفير معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية، وأن هذه المعلومات التي هي أساسا معلومات مالية من المفروض أنها ذات فائدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي

⁽¹⁾ AICPA , Accounting Terminology Bulletin (1941).

⁽²⁾ AAA (1966). Statement of basic accounting theory.

⁽³⁾ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 15.

ترشيد عملية الاختيار"، وهنا يتم التركيز ليس على الجانب الإجرائي من حيث الممارسة مع الإبقاء على إتخاذ القرارات، وهنا اهتم التعريف بالمعلومات المحاسبية أي من خلال المخرجات المحاسبية وعلى المحاسبة كنظام للمعلومات هذه المعلومات تستخدم في إتخاذ القرارات طبعا من طرف المستخدمين.

حاولت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) سنة 1975م من خلال أعضائها الأكاديميين أن تعيد صياغة تعريف المحاسبة الذي أصدرته سابقا، أما صياغة التعريف الجديد¹ "... على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في إتخاذ القرارات الاقتصادية والتي اذا تم توفيرها على النحو الصحيح سوف تحقق مزيدا من الرفاهية الاجتماعية".

ويعتبر هذا التعريف تجسيدا للاتجاه في المحاسبة، والذي ينقل اهتمام القوائم المالية صوب أحداث أكثر شمولية بحيث تتضمن ترقية وتدعيم طاقات المجتمع وقدرته، كما ساهم التوجه الجديد في تطوير فرع جديد للمحاسبة يعرف بإسم المحاسبة الاجتماعية، والتي تحت مؤسسة الأعمال على الإهتمام بالأنشطة الإنتاجية في البيئة الاجتماعية وإفصاح ذلك في القوائم المالية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المحاسبة على أنها⁽²⁾:

" نشاط خدمي يوفر للأطراف المستفيدة معلومات مالية كمية تساعد على إتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المالية المتاحة بغرض تحقيق أكبر عائد اقتصادي ممكن"، وطبقا لهذا تعتبر المعلومات المالية بمثابة سلعة اقتصادية ومن هنا نلاحظ التطور السريع في مفهوم المحاسبة، ومجالات تطبيقها بشكل يعكس التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتغليب حاجة المجتمع على حاجة الفرد في التقارير المالية.

ثانيا: مبادئ المحاسبة⁽³⁾:

المحاسبة فن إظهار وتقديم النتائج، نظام إعلامي يزود الجميع بما يحتاجه من بيانات، أنها لغة إتصال وكل لغة لها قواعد أساسية تسجل العمليات المحاسبية وتقدم النتائج حسب شروط معينة متعارف عليها عموما، تسمى المبادئ المحاسبية، مما أنها قواعد عرفية

(1) مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط المحاسبي الوطني، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس،

سطيف، 2004، ص 09.

(2) دونالد كينو، جيرى وبجانت (1995): ترجمة أحمد حامد حجاج. المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،

ص 22.

(3) محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات، الطبعة الخامسة، 2005، ص 36 ص 39.

تطورت مع الزمن وأصبحت مطبقة هنا وهناك ،وهي في تطور مستمر شأنها في ذلك شأن المحاسبة ،مما أدى إلى رفض بعضها وظهور مبادئ أخرى جديدة معوضة .

تقترح المبادئ المحاسبية في الأصل من طرف المختصين من خبراء وهيئات يتفق عليها من مستعملي القوائم المالية وممثلي الأنشطة الاقتصادية .

تتصف هذه المبادئ بالقوة القانونية ولن تحظى البيانات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة وذلك مهما كانت جدية وصدق المحاسبين اللذين بحكم المهنة ،يحاولون دائما تقديم صورة صادقة لوضعية المؤسسة متمثلة في القوائم المالية بالقبول إلا إذا ثبت أن المبادئ المتفق عليها مطبقة بالحرف الواحد.

- مبدأ استمرارية النشاط؛
- مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية؛
- مبدأ استقرارية الوحدة النقدية ؛
- مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية؛
- مبدأ الحيطة والحذر؛
- مبدأ القيد المزدوج ؛
- مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية .

1. مبدأ استمرارية النشاط : تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها بإستمرار ،حيث أن حياتها طويلة وقد تكون غير محدودة وينبغي عليها التطلع إلى المستقبل دون نية التوقف والتصفية .

وهذا المبدأ أساس قواعد التقييم ولو لاه لإختلفت أشكال القوائم المالية و ربما محتوياتها.

2. مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية : علاقة هاذين المبدأين بالمبدأ السابق علاقة مباشرة ،يرغب مستعملو البيانات المحاسبية بمختلف أنواعهم في تزويدهم بنتائج دورية . نتائج الماضي وتقديرات المستقبل مما يؤدي بالضرورة إلى تجزئة الاستمرارية أي حياة المؤسسة إلى فترات تسمى كل فترة الدورة المحاسبية .

تتألف الدورة المحاسبية اثنا عشر شهرا (12) ،وتساير السنة المدنية إلا استثناء ،وعليه فإن القانون التجاري والقانون الضريبي يجبران المؤسسات ذات طابع تجاري والصناعي على إعداد قوائم المالية على مدى اثنا عشر شهرا.

3. مبدأ استقرارية الدورة النقدية : يعتبر هذا المبدأ أن قيمة وحدة النقود مستقرة ولا تتأثر قيمتها الشرائية بتغيرات الواقع المعاش ،وعليه تسجل العمليات بقيمتها الفعلية التاريخية مما يسمح بجمع عمليات دورات مختلفة عن بعضها البعض (مادامت أن قوتها الشرائية لم يطرأ عليها أي تغير) .

4. مبدأ الحيطة والحذر :يلفت هذا المبدأ إلى خطورة تقديم النتائج المبالغ فيها ،وهذا المبدأ لا يسجل الإيرادات إلا إذا تحققت والعكس بالنسبة للنفقات ،أي يجب تسجيل كل نفقة محتملة الحدوث ولكن هذا لا يعني السماح بتكوين مؤونات واحتياطات خيالية ومبالغ فيها .

5. مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية : يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى (شكل القوائم المالية وطرق التقييم)، يعني أن كل تغيير يجب الإعلان عنه وتبريره للموافقة عليه ،وفي جميع الحالات يجب أن لا يؤثر أبداً عن مدى صدق وسلامة الحسابات تبرر الطرق الجديدة بكل جدية ،تغيرات في النشاط في طرق استعمال الوسائل ،تغير العلاقات مع الغير وحتى اكتشاف أخطاء الماضي والعدول عنها .

6. مبدأ القيد المزدوج : يسجل محاسبو المؤسسات عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل الرقابة تمكنهم من اكتشاف أغلب الأخطاء ،في حينها تعتمد المحاسبة العامة كغيرها من المحاسبات العصرية على مبدأ القيد المزدوج لما له من فوائد كبيرة في اكتشاف الأخطاء.

يشترط في هذا القيد في كل عملية محاسبية تسجيل تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الأولى ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية ،أي يشترط توازن الحسابات وذلك بالنسبة لكل عملية.

7. مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية : لكي يستطيع مستعملو القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة ففي محتواها يجب أن تكون بياناتها مرضية ،بيانات كافية ،بيانات ذات معنى ،بيانات واضحة (متبوعة بشروح ، الطرق المستعملة ...).

هذا يعني أن تكون لها مصداقية وأن تعطى لها الثقة من طرف مستعملها بمختلف أنواعها.

المطلب الثالث : أهداف وأنواع المحاسبة

أولا :أنواع المحاسبة

يمكن تقسيم المحاسبة إلى ثلاثة أصناف ،و ذلك على النحو التالي:(1)

1- محاسبة المؤسسة : وتنقسم إلى ثلاث أنواع :

أ- المحاسبة العامة : وتسمى أيضا بالمحاسبة المالية أو المحاسبة المعمقة ،وتعني تلك الإجراءات والوثائق والمستندات الموجهة لمسايرة نشاط المؤسسة ،على إمتداد الدورة المالية ،قصد تقويمه وإثبات أثره على مكونات الذمة المالية للمؤسسة ،إستنادا إلى نظام محاسبي موحد (دليل محاسبي وطني) .

ب- المحاسبة التقديرية : تعد المحاسبة التقديرية إمتدادا للمحاسبة التحليلية ،أي تعني إعتداد محاسبة تحليلية بقيم تقديرية للزمن القادم ،حيث أنها تعتمد على تقدير ما سوف يحدث في الفترات المستقبلية ومنه تقارن التقديرات بما أنجز فعلا وتستخرج الفرق .

ج- المحاسبة التحليلية : ويطلق عليها محاسبة التكاليف أو كذلك محاسبة الإستغلال ،فهي تهتم بتقدير وتجميع وتسجيل وتوزيع و تحليل وتفسير البيانات الخاص بالتكلفة الصناعية والطبيعية و الإدارية ،وهي إدارة هادفة فكل إجراء من إجراءاتها يهدف إلى تغطية حاجة من حاجات الإدارة ،فهي تعمل على مد الإدارة بالبيانات التي تعتمد عليها في الإشراف على تنفيذ المهام و تركز مسعاها لمسايرة التكاليف الموافقة للمنتوجات والخدمات المؤداة، كما أنها ضرورية كأداة إدارية تستخدم في حل المشاكل المختلفة التي تتعرض لها إدارة المشروع يوما بعد يوم .

2- المحاسبة العمومية : وهي تلك المحاسبة الموجهة خصيصا لخدمة غرض أو أغراض المؤسسات غير الاقتصادية ،أي المؤسسات ذات الطابع الإداري، والتي تعود في وصايتها إلى الدولة أو هيئتها القاعدية (البلدية ،الولاية ،الوزارة...) ويسمى البعض بالمحاسبة الموازناتية لأنها تبنى على الموازنة بين الإيرادات والنفقات... فهي بالتالي محاسبة متميزة ،تقوم على تسيير الإيرادات الموفرة من طرف الدولة في شكل نفقات موزعة على الإيرادات العامة ،لذلك تحكمها إجراءات و ميكانيزمات خاصة.

3- المحاسبة الوطنية: وهي تلك الحسابات القومية (الوطنية)، المجموعة من لدى كل الأعوان الاقتصاديين المكرسين لتدفقات القيم ،كتتويج لنشاط المجتمع الممثلين له (الدولة) ،في غضون السنة المالية الواحدة أو مجموعة سنوات...

(1) أحمد طرطار ،تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2002، ص26 ص29.

أو بتعبير آخر هي طريقة لعرض الوقائع والأوضاع الاقتصادية و أيضا العلاقات القائمة بين مختلف العناصر التي تلعب دورا اقتصاديا على الصعيد الوطني، بحيث أنها تعطي صورة كمية على الواقع الاقتصادي الوطني، وتساعد في الرقابة على صرف أموال الدولة ، وتخدم أغراض التخطيط بتسجيل عمليات تحصيل وصرف الموارد الحكومية.

ثانيا : أهداف المحاسبة

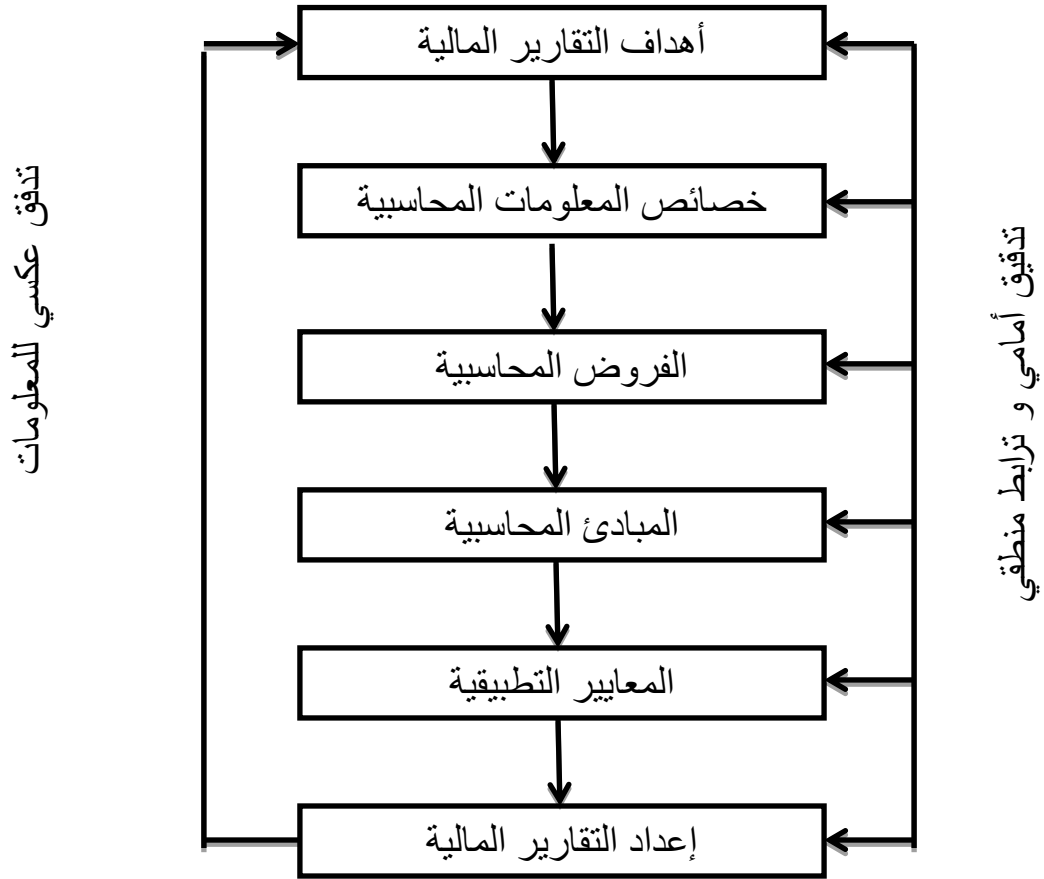
على الرغم من أن الهدف الأساسي لوجود المحاسبة المالية هو التعرف على نتيجة أعمال المشروع من الربح أو الخسارة إلا أن المحاسبة المالية تهدف إلى تحقيق أهداف عديدة أخرى نذكر منها⁽¹⁾ :

- مشروع تسجيل Recording جميع العمليات المالية التي في حدوثها مباشرة ووفق تسلسل وقوعها الزمني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة؛
- تبويب وتصنيف Classification العمليات المالية بهدف التعرف على المديونية ودائنية المشروع ومعرفة مالها من أصول وما عليها من إلتزامات؛
- إستخراج نتائج أعمال المشروع وبيان مركزه المالي للتعرف على الموجودات واللتزامات المشروع وما طرأ عليها من تغير منذ نهاية الفترة المالية السابقة وحتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي الجديدة؛
- مساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات السليمة ورسم السياسات المستقبلية وهذا من خلال التقارير المالية التي تقدمها المحاسبة لإدارة المشروع؛
- توفير معلومات تخدم أغراض فئات من داخل المشروع وأخرى من خارجه كالعاملين والملاك الحاليين والتوقعين والجهات الحكومية وغيرها.

(1) حسام الدين مصطفى الخدّاش وآخرون، أصول المحاسبة المالية ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول ، الأردن ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998، ص 15 ص 16.

الشكل رقم (1-1)

يوضح الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية



المصدر : رضوان حلوة حنان و آخرون ، أسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي ، عمان دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى سنة 2004،ص26.

المبحث الثاني : ماهية الإفصاح

بالنظر للتقدم العلمي الذي غزى كل مجال من مجالات النشاط البشري ، أصبح الاعتماد على المعلومة الصحيحة والدقيقة واجب كل باحث أو مخطط أو مسؤول في أي موقع إداري كان، وعليه فإن الأنظمة والقوانين الحديثة أصبحت تركز على أهمية الإفصاح للمعلومات وخاصة المالية منها ،وقد صيغت أدلة ومعايير دولية تعالج موضوع الإفصاح المحاسبي ودوره في إبراز المعلومات والبيانات المالية الواجب الإفصاح عنها. ويتم الإفصاح عن القوائم المالية والتي تعتبر غاية أساسية لتزويد مستخدمي تلك القوائم بمعلومات تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرار ومن خلال هذا المبحث سنحاول إلقاء نظرة حول مفاهيم الإفصاح وذلك من خلال المطالب التالية .

المطلب الأول : نشأة ومفهوم الإفصاح:

يعد الإفصاح من المفاهيم والمبادئ المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والمعلومات الغير المحاسبية. **أولا : نشأة الإفصاح:**

تعود الجذور التاريخية الحديثة لمفهوم الإفصاح إلى بدايات تأسيس شركات المساهمة العامة في القرن التاسع عشر، وانفصال الملكية عن الإدارة والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء، مما تطلب حينذاك سن تشريعات وقوانين لهذه الشركات وإلزامها بتدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق الحسابات خارجي مستقل ومحايّد، ومن ثم إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية، ويمكن القول أن قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1844م كان الأسبق من حيث فرض التدقيق الخارجي الذي كان يكتمل بإصدار شهادة المدقق بصحة وحقيقة (true & correct) البيانات المالية، والذي ألزم الشركات بنشر القوائم المالية والتقرير عن نتائج الأعمال والمراكز المالية، حتى يستفيد الذين يطلعون على البيانات المالية المشورة في إتخاذ القرارات الاقتصادية في مجالات الاستثمار والإقراض⁽¹⁾.

ونتيجة لزيادة حجم الإستثمارات والمضاربة في أسهم الشركات أدى إلى زيادة الطلب على المزيد من الإفصاح⁽²⁾ .

(1) محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص340.

(2) Kieso donald, And weygandt jerry, INTERMEDIATE ACCOUNTING, Seventh, gohn wily&sons, usa, 1992. p8

وكان لتعدد الأطراف المستفيدة من الشركة وخاصة كثرة عدد المساهمين وتوكيلهم الإدارة بتسيير نشاط الشركة دور عظيم في نشوء الإفصاح الذي يمثل في البداية الإعلان عن ميزانية الشركة التي يلخص مركزها المالي في فترة معينة غالبا ما تكون نهاية السنة المالية بحيث يثبت فيها حساب رأس المال، ولم تسمح القوانين لجميع الناس بمراجعة الحسابات الخاصة بالشركة مما أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى شخص يقوم بعملية التحقق من كفاءة استخدام الأموال التي تقوم بإستثمارها في تلك الشركات ويتم ذلك عن طريق مدقق الحسابات الذي يجب أن يكون شخص محايد (1).

ولم تكن هناك ممارسات موحدة في معالجة حسابات الشركات أو الإفصاح من خلال ميزانياتها وتقاريرها المالية الأخرى فكانت كل شركة تختار ما تراه مناسبا من الطرائق المحاسبية التي تمكنها من الإعلان عن نتائج أعمالها وفقا لما تراه الإدارة العليا مناسبا وكان المحاسب يضطر إلى قبول أية سياسة تمليها عليه الإدارة لكونه موظفا لديها كما أن مدقق الحسابات مضطرا للموافقة على بيانات تلك الإدارة طالما أنها لا تتطوي على الإخلال بالتوازن المحاسبي (2).

من عام 1929 حتى 1933م حدثت أزمة كساد عامة (عالمية) سميت بالأزمة الإقتصادية الكبرى وأدت تلك الأزمة إلى إفلاس الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مما تطلب الأمر لجوء العديد من الشركات إلى الإقتراض لمحاولة درء الإفلاس وخوفا من هبوط أسعار أسهمها مما يسرع في إفلاسها وغالبا ما كان يتم التظليل عن طريق إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول وزيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع، أما المساهمون أو المقرضون الذين كانت مصالحهم تتضرر من جراء الأخذ بهذه البيانات فكانوا يلجئون إلى القضاء لمسألة المحاسب والمدقق والإدارة، وكثيرا ما كانت أحكام تصدر ضد المدقق أو المحاسب أو الإدارة دفاعا عن مصالح المجتمع المالي ضد الغش والتلاعب وكان نتيجة هذا الموضوع ما يلي: (3)

- مطالبة الدولة والمجتمع المالي بوضع مبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد بها حماية للمحاسبين من ضغوط الإدارة والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المالي بسبب ترك الحرية للشركات في إختيار طرائق المحاسبة التي تراها مناسبة.

(1) غسان الفلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2006، ص 17

(2) حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص 23.

(3) أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 303.

- إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) عام 1938م التي تتولى مراقبة تداول الأوراق المالية مع تمتعها بحق فرض أية قيود على الشركات المتداولة أسهمها، وكذلك صدر قانون الأوراق المالية عام 1933م والذي يعد قانونا متعلقا بالإفصاح حيث يتطلب هذا القانون نشر معلومات مالية بصورة دورية من خلال تقارير وقوائم مالية تقدم لهيئة تداول الأوراق المالية وتصبح متاحة لجميع من يريد الإطلاع عليها حتى يتمكن المستثمر من إتخاذ القرارات الرشيدة، وقد دعم هذا القانون دور المدقق الخارجي بحيث أصبح يلعب دورا كبيرا في تحديد المعلومات التي تقوم الشركات بتزويدها للمساهمين وفي نفس الوقت زادت المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق هذا المدقق في حالة إكتشاف معلومات غير صحيحة قام بالمصادقة عليها سواء بالإهمال أو التواطؤ⁽¹⁾.

نتيجة هذا الوضع أخذت المنظمات المهنية المحاسبية الصغيرة تتحد مع بعضها بعضا لتشكيل منظمات قوية تفرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي وتلعب دورا هاما في توجيه العمل وزيادة الوعي المحاسبي للمجتمع المالي ومحاولة توحيد الممارسة الجارية ووضع الضوابط للسلوك المهني حيث أصبح المحاسب يعتمد على توصيات مهنته لدى معالجته لأية مشكلة تقابله في الحياة العملية دون الإكتفاء بتعليمات الإدارة التي يعمل موظفا لديها ومع إتساع قاعدة المجتمع المالي المستفيد من التقارير والقوائم المالية إشتدت المطالبة بضرورة وجود مبادئ محاسبية تضمن وجود تقارير محاسبية قابلة للمقارنة بين قوائم الشركات المختلفة ولتضمن لهذا المجتمع العريض إمكانية اتخاذ القرارات وقد أصبحت قضية المبادئ المحاسبية قضية قومية في أمريكا تهز مصالح المجتمع المالي وتتناو تركيزا خاصا في الصحافة المالية وإهتماما من قبل الدولة عن طريق لجنة بورصة الأوراق المالية (SEC) الأمريكية⁽²⁾، وإثر تفاقم أزمة الكساد الكبير سعت الهيئات المحاسبية المهنية خلال الفترة 1933م - 1973م إلى البحث على مبادئ محاسبية مقبولة عموما تكون أساسا عن الإفصاح المحاسبي مع التركيز خصوصا على مبدأ الإفصاح الكامل فمنذ عام 1933م أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة إلزام مهنة المحاسبة بمبدأين:

- مبدأ الإفصاح الشامل أو الكامل .
- ومبدأ الثبات في إتباع النسق الواحد.

(1) خالد أمين عبد الله، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، مجلة المحاسب القانون العربي، العدد 92، 1995، ص 39.

(2) حسين القاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سابق، ص 29.

ومازال هذان المبدآن يمثلان حتى اليوم مركزاً محورياً ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية، كما أن لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) منذ تأسست في عام 1934م وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل ولقد توسع مضمون الإفصاح تدريجياً فلقد أضيفت إلى قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي قائمتان جديدتان وهما - قائمة التدفقات النقدية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنقدية، وقائمة التغير في حقوق المساهمين للإفصاح عن التغيرات في حقوق المساهمين - وذلك عام 1987م في الولايات المتحدة تبعها إصدار معايير دولية للإفصاح عن تلك القوائم⁽¹⁾.

في ضوء ما سبق فإن ظهور الشركات المساهمة العامة والأزمات الاقتصادية كان لها الدور الكبير في نشوء مبدأ الإفصاح والذي يهدف إلى إشباع حاجات مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات وخاصة المساهمين في شركات المساهمة حيث يتم تقييم الإدارة على أدائها بناء على التقارير المالية ولذلك كان مبدأ الإهتمام بمبدأ الإفصاح في التقارير المالية من قبل الجهات الرسمية والجهات المهنية.

ثانياً : مفهوم الإفصاح وطبيعته:

- لقد عدد الكتاب والباحثون تعريف الإفصاح بمفاهيم أهمها :
- عرف الإفصاح بأنه " الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية".
 - كما عرف الإفصاح بأنه "تقديم المعلومات المحاسبية أو غير المحاسبية إلى المهتمين، بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى".
 - وكذلك يعني "شمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية".

(1) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر

والتوزيع ، الأردن، 2006، ص466.

- والإفصاح هو " تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد⁽¹⁾ ."
 - كما يعني " إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية في المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة⁽²⁾ ."
 - وعرف بأنه " تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة إحتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات محاسبية أو غير محاسبية تاريخها ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية⁽³⁾ ."
 - وعرف الإفصاح بشكل عام بأنه " بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو إستخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها⁽⁴⁾ ."
- ومن المشار إليه ظهور الكثير من التفسيرات المرافقة للإفصاح حيث نجد أنه من النادر ورود كلمة الإفصاح بمفردها بل غالبا ما تقترن بألفاظ أخرى، يعني الإفصاح هو إعلام متخذي القرارات بالمعلومات المهمة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية، ويختص الإفصاح بالمعلومات سواء تلك التي في القوائم ذاتها أو في الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية.
- ويعد الإفصاح عموماً في إعداد التقارير المالية عن المعلومات الضرورية التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال الكفاء مما يتعين الإفصاح عن المعلومات إذا كان من شأن إغفالها تشويه مغزى ما تقدمه للمستفيدين والمستخدمين للتقارير المالية، كذلك عرض للمعلومات الهامة للطوائف المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها، هذا وقد عكس الفكر المحاسبي والإقتصادي ضرورة وأهمية الإفصاح من خلال توضيح الطريقة التي تتلائم

(1) ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص

تجارة و تمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 1430-2009، ص47.

(2) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص39.

(3) سليمان نوال، باي جيهان، الإفصاح عن القوائم المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، علوم التسيير "مالية"، معهد العلوم التجارية و

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ص53 .

(4) محمد سمير الصبان، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، دار الجامعية، بيروت، 1991، ص350.

مع كمية المعلومات وأهميتها حيث تقتضي متطلبات الإفصاح العامة ضرورة إشتمال التقارير المالية لمجموعة من القوائم المالية التي يتم إعدادها في ضوء مبادئ محاسبية متعارف عليها.

مما سبق يتضح أن الإفصاح يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الإقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته. ونلاحظ أيضا من التعاريف السابقة أنها ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الإعتماد عليها في إتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها .

والمستفيدون من القوائم المالية على إختلاف مستواهم الثقافي والإقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد التمييز بين المستخدمين، أي أن المستخدمين الداخليين يقودون إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أية صعوبة حيث يسهل ذلك الإتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب.

كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل - قائمة المركز المالي - قائمة التدفقات النقدية)

ولكن عدم تجانس وعدم تطابق الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم , فإدارة المؤسسة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات ينظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع مدققي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب الإفصاح، بحيث يحقق هدفه ومصلحته، و تختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه

البيانات ،بذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف، وهناك مستويين للإفصاح هما:

- المستوى المثالي للإفصاح.

- المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح.

ومع انه يمكن تحديد العوامل والاعتبارات التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح من الناحية النظرية البحتة ، إلا أن هذا المستوى لا يمكن توفيره من الناحية الواقعية (في وقتنا الحاضر على الأقل) وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها على حد القول (sterling 1983) "هو عدم الإلمام الكامل بالطبيعة المختلفة والمتعددة للقرارات التي تنظر إلى البيانات المحاسبية كمدخلات لها، وكذلك عدم الإلمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية ، بالإضافة إلى التفاوت الكبير بين درجة استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل نظم القياس المحاسبي المختلفة، والتي تكون مصداقيتها محل تساؤل بسبب حقيقة خضوع هذه النظم للعديد من المحددات والقيود التي تضعها مجموعة من الفروض والمبادئ والأعراف المحاسبية ، التي تحكم أساليب جمع مخرجات هذه النظم وقياسها" (1).

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح

أولاً - أهمية الإفصاح

تزايدت أهمية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة ،بإرتباطه بالتحول التاريخي للمحاسبة منذ بداية الستينات القرن العشرين ،عندما تطورت الوظيفة المحاسبية من نظام مسك الحساب book keeping system غايته الأساسية حماية مصالح الملاك (مدخل الملكية owners approach) إلى التركيز على دورها الجديد ، كنظام للمعلومات information system (مدخل المستخدمين users approach) هدفه الرئيسي توفير المعلومات المناسبة بصنع القرارات.

(1) محمد مطر، موسى السويطي ،مرجع سابق، ص343 ص344.

وقد ارتقى شأن بعض المبادئ والمفاهيم المحاسبية التقليدية حتى تتمكن المحاسبة من القيام بوظيفتها الجديدة ، مثل القابلية للمقارنة comparability وخاصيتي الملائمة relevance والموثوقية reliability، وحتى مبدأ الإفصاح نفسه full disclosure وذلك على حساب مبادئ أخرى تراجعت أهميتها النسبية في الوقت الحاضر مثل مبدأ الموضوعية obobjectivity وسياسة أو قيد التحفظ conservatism وخاصة القابلية للتحقق verufiability، وصاحب هذا التطور الملحوظ انفتاح المحاسبة على فروع معرفة أخرى كالنظيرة الحديثة للمعلومات التي قدمت للمحاسبين كثيرا من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح مثل مفهوم المحتوى الإعلامي للتقرير المالي ،والدالة اللوغارتمية التي تعرف وضعها shanon التي استخدمت من قبل المحاسبين في قياس المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ،وفي قياس تكلفة المعلومات ،ومن ثم في تحديد المستوى المناسب لدمج بنود القوائم المالية المنشورة ،وذلك في ضوء خسارة المعلومات التي تترتب على هذا الدمج (1).

ويعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح المزايا التالية (2):

- يلعب دورا مهما في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية (البورصات) حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد في ما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز.
- يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تستغله الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.
- يعمل على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصح عنها.
- يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المؤسسة في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل.
- يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال (البورصة) ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة وكفاء كما أنه أحد الشروط الأساسية المسبقة اللازمة لانضباط سوق المال.

(1) محمد مطر، موسى السويطي، نفس المرجع، ص 341.

(2) كمال الدهراوي ، عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 9 .

وعليه يعد الإفصاح أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تقدر للمستخدمين لهذه المعلومات ويساعد في زيادة قدرة اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطر وفي ضوء معلومات كاملة وواضحة⁽¹⁾.

ثانيا : أهداف الإفصاح :

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل⁽²⁾:

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية.
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المؤسسة مقابل الديون.
- توفير المعلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لقيم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.

- لتقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.

- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهما.

المطلب الثالث :أنواع الإفصاح

إن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاها متزايدا نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين اخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف , ولكن هناك من يرى انه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح , لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها .

لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا للأهداف من خلال ما يلي:

(1) هيني فان جيرونينيج، معايير التقارير المالية الدولية، ترجمة طارق عبد العال حماد ، البنك الدولي لإعادة الإعمار والتطوير ، القاهرة

2006، ص 8.

(2) ضيف الله محمد الهادي، الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وفق معايير المحاسبة و الإبداع المالي

الدولي "مداخلة ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، يومي

4-5 / 2012/12 ص3.

أولاً: الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات اثر محسوس على القارئ ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم , غير أن الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقوائم المالية تبقى هدفا صعب المنال وذلك للأسباب التالية:

- أن عملية إنتاج المعلومات و توصيلها إلى مستخدميها تكون مكلفة لذلك يجب أن تكون تكلفتها اقل من منفعتها المتوقعة .
- أن الزيادة غير المهمة أو الزائدة عن الحد تخفض من القدرة على إستيعاب المعلومات ، أي زيادة عبئ المعلومات التي يصعب تفسيرها أو الإستفادة منها هذا وقد يصبح من الضروري تعيين حدود دنيا لما يجب أن يفصح عنه مع الملاحظة أن الإفصاح الزائد عن هذه الحدود قد يصعب من مهمة تفسير القوائم المالية المحاسبية وغيرها من التقارير المالية وقد يلفت النظر الى مجالات تفصيلية ليست ذات أهمية نسبية أكبر من مجالات أخرى كما أن الإفصاح بأقل مما يجب لا يكون إفصاح كاف⁽¹⁾.

ثانياً: الإفصاح الكافي:

ويشمل تحديد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ,ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك عن انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

ثالثاً: الإفصاح العادل :

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية ، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن .

رابعاً: الإفصاح الملائم :

وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها .

(1) عوض الله وآخرون، تحليل ونقد القوائم المالية ، جامعة القاهرة ، 1993 ، ص35.

إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية .
خامسا: الإفصاح الوقائي:

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين ،في الواقع العملي وبعيدا عن التحيز لابد من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة (1).

1-فروض الإفصاح الوقائي:

ينطلق الإفصاح الوقائي من الفروض الرئيسية التالية :

- فرض أن المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها وهو المستثمر الخارجي عموما ،أي المساهمون والمقرضون والدائنون ،وأن هذا المستثمر الخارجي متوسط الدراية و الفطنة (2).
- المستثمر الخارجي يحتاج معلومات تتعلق بالدخل والثروة في الوحدة المحاسبية المعنية (3).
- تعتبر القوائم المالية ذات الأغراض العامة من أنسب الوسائل للإفصاح المحاسبي وذلك من وجهة نظر مقارنة تكلفة الإفصاح بالمنفعة أو العائد المتوقع.
- فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي أربع (4)قوائم :قائمة الدخل ،قائمة المركز المالي ،قائمة تغير حقوق الملكية ،قائمة التدفق النقدي (4).
- تعتبر القوائم المالية الأربعة (4) مترابطة ومتكاملة ويعني أن ترابط القوائم المالية تخضع لنفس أسس القياس والتحقق المحاسبي وينظمها تطبيق القيد المزدوج ،أما التكامل فيعني تجميع وتشغيل المعلومات من تلك القوائم المختلفة للمعرفة مثلا: وضع السيولة

(1) الشاهد سمير ،محمد عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية اتحاد المصارف العربية

،2001،ص56.

(2) رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 477.

(3) الجمع العربي للمحاسبين القانونيين 7، المحاسبة الأساسية والإعداد البيانات المالية، عمان ،الأردن ، 2001،ص107.

(4) رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 477.

في الوحدة المحاسبية أو معرفة إمكانياتها في توليد الأرباح مستقبلاً فالتكامل يعني النظرة الشمولية⁽¹⁾.

- الإفصاح الوقائي لا يقتصر على عرض القوائم المالية الأساسية الأربعة (4) فقط بل يشمل معلومات أخرى إضافية تعتبر جزءاً متمماً للتقارير المالية وهي⁽²⁾:
 - الملاحظات الهامشية حول السياسات المحاسبية المتبعة والأحداث الطارئة والمحتملة.
 - جداول تحليلية ومقارنة لبعض إجماليات الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين.
 - تقرير مدقق الحسابات حول مدى عدالة القوائم المالية والإفصاح المحاسبي.
 - تقرير الإدارة ويتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وكذلك تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل مع الإفصاح عن أهداف الإدارة واستثماراتها المخططة.
- في ضوء ما سبق نجد أن الإفصاح الوقائي الذي يمثل الإتجاه التقليدي في الإفصاح يهتم بالمستثمر العادي صاحب الدراية والمعرفة المحدودة في استخدام المعلومات لذلك يتطلب تبسيط المعلومات والبعد عن المعلومات التي تتصف بالتعقيد أي تقديم معلومات تتصف بدرجة عالية من الموضوعية.

كذلك يجب أن يتصف الإفصاح بالصفات الثلاث وهي:

- ❖ أن يكون كافي وعادل فالكفاية هي الحد الأدنى من المعلومات والعدالة هي أن يراعي الإفصاح جميع الأطراف أما الكمال أن يتم التركيز على نوعية المعلومات وأهميتها وليس الكم.

2- متطلبات الإفصاح الوقائي :

يتطلب هذا النوع من الإفصاح العديد من الإفصاحات الضرورية التي تهدف إلى حماية المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المحاسبية وهي الإفصاح عن⁽³⁾:

- السياسات المحاسبية؛
- التغيرات في السياسات المحاسبية؛
- التغيرات في التقديرات المحاسبية؛
- تصحيح الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية؛

(1) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 7، مرجع سابق، ص 107.

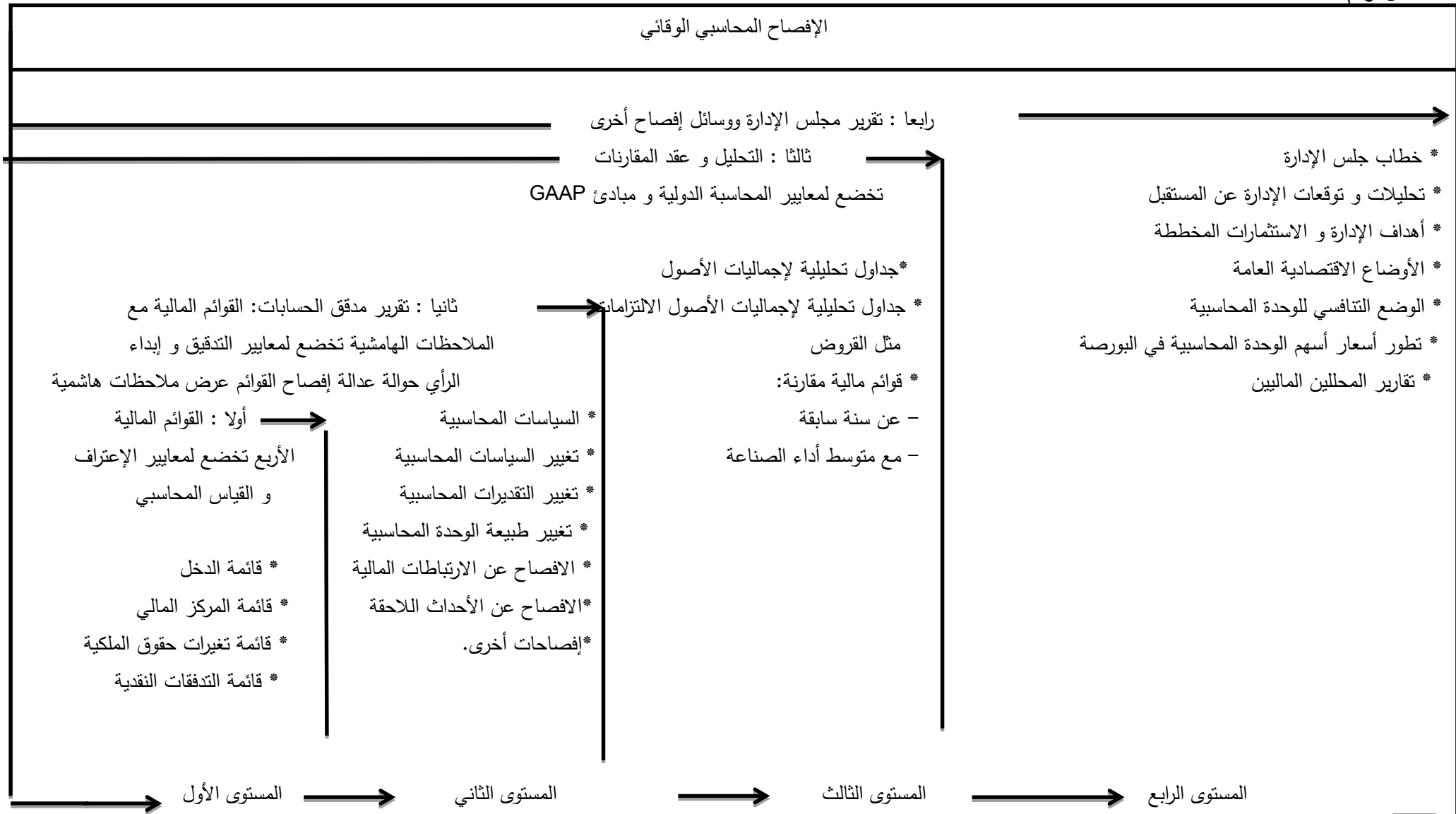
(2) أمين سيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 276.

(3) أمين سيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 277.

- التغيرات في طبيعة الوحدة المحاسبية ؛
- المكاسب والخسائر المحتملة (الاحتمالات الطارئة) ؛
- الارتباطات المالية ؛
- الأحداث اللاحقة ؛
- الصفات مع الأطراف المرتبطة بالمنشأة⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص461.

الشكل رقم: 02



سادسا - الإفصاح المعرفي أو التثقيفي :

يشير هذا المصطلح إلى اتجاه نحو زيادة التوسع في حجم المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات حيث يوجه هذا الإفصاح لخدمة المستخدم الحصيف prudent User ذو الدراية والاطلاع الواسعين والذي يملك القدرة على التحليل وعمل المقارنات والتنبؤات ولا يركز الإفصاح التثقيفي على المعلومات المحاسبية فقط بل يشمل معلومات غير مالية وصفية (1).

1- **متطلبات الإفصاح المعرفي أو التثقيفي:** نتيجة للتطور في الفكر المحاسبي ظهر اتجاهها متزايدا نحو التوسع في مجال الإفصاح والتعدد في مجالاته وهو ما يعرف بالإفصاح التثقيفي أو الإعلامي وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة التركيز على نفعية المعلومات المحاسبية حيث يفترض الإفصاح التثقيفي مستخدما حصيفا ذو دراية وخبرة واسعين في مجال تحليل المعلومات و عمل المقارنات والتنبؤات حيث ينقل الإفصاح التثقيفي الاهتمام من القوائم المالية والأساسية ذات الغرض العام وفقا للإفصاح التقليدي إلى التقارير المالية وفقا للإفصاح التثقيفي حيث يستوعب الإفصاح التثقيفي الإفصاح التقليدي بالكامل ويضيف اليه مجموعة جديدة من القوائم و الإفصاحات مثل (2):

- إعداد التقرير أو القوائم المالية المعدلة وفق المستوى العام للأسعار أي تطبيق محاسبة التضخم.

- إعداد تقارير مرحلية مؤقتة عن نشاط و نتائج الوحدة المحاسبية و مركزها المالي بصورة نصف سنوية أو ربع سنوية وتزداد المطالبة حاليا بالإعداد على الأساس الشهري لاسيما أن التكنولوجيا المعلومات تسمح بمعالجة و توصيل المعلومات في الوقت المناسب.

- إعداد التقارير القطاعية أو ما يسمى بشركة المجموعة التي تقوم بإنتاج العديد من المنتجات في نفس الوقت (معدات مكتبية ، قطع غيار السيارات ، أدوات كهربائية ، تمويلي ، نشاط سياحي) وذلك بإعداد تقرير مالي من نشاط.

- الإفصاح عن التنبؤات المالية فلقد ركز المستخدمون للمعلومات (مساهمون و مقرضون حاليون ومتوقعون) على طلب معلومات أكثر وأفضل للإفصاح عن التوقعات الشركة في المستقبل.

(1) أمين السيد أحمد لطفي، نفس المرجع، ص 462، ص 464.

(2) نفس المرجع، ص 33.

- تقرير الإدارة حيث يتعلق بمناقشة تحليلات الإدارة لثلاثة من الجوانب المالية لنشاط الوحدة المحاسبية وهي جانب السيولة والهيكل التمويلي للوحدة وجانب مصادر رأس المال , وجانب نتائج العمليات.
- وهناك عدة إفصاحات أخرى متفرقة وهي :
- الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.
- الطرق المستخدمة في ترجمة العملات الأجنبية في حالة وجود فروع خارجية أو شركات أجنبية تابعة.
- سياسة الإدارة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح وهيكل المؤسسة التمويلي.
- الاستثمارات والصفقات في المؤسسات التابعة وفي المؤسسات الزميلة والتقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة والإفصاح عن الجهات المقربة.
- معدل عائد السهم.
- إعداد قائمة الدخل وفق مراحل متعددة بحيث يتم الفصل بين العناصر العادية والعناصر غير العادية من أجل رفع قابلية البيانات للمقارنة.
- ويتضح مما سبق أن الإفصاح الإعلامي (التثقيفي) يركز على مفهوم التقارير المالية التي هي أشمل من القوائم المالية بالإضافة إلى إعداد قوائم مالية إضافية و يلاحظ أن لبعض هذه القوائم المالية معايير محاسبية دولية خاصة تبين طرق القياس والإفصاح لهذه القوائم مثل التقارير المرحلية والتقارير القطاعية وتجميع العملات الأجنبية وقوائم معدلة وفقا لمستوى الأسعار، حيث أن هذا الإفصاح يركز على المستثمر الحصيف غير العادي ذو المعرفة و الدراية الواسعة من خلال تقديم معلومات تتصف بدرجة أقل من الموضوعية أي تعتمد بدرجة كبيرة نسبيا على التقدير الشخصي وذات ملأمة كبيرة لإتخاذ القرارات والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة في تحليلها و إستخدامها .

المبحث الثالث : مدخل للإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الختامية القاعدة الذهبية للنظرية المحاسبية وتطبيقاتها حيث تقتضي المعايير المحاسبية بضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية ،ويحق لإدارة الوحدة الاقتصادية اختيار السياسة المحاسبية التي تلائم ظروفها وطبيعة نشاطها لذلك يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو جوهر النظرية والتطبيق المحاسبي.

المطلب الأول : تعريف وشروط الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه ، فهو يحقق في حال توفره على شروطاً و جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين .

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الواجب توفيرها في البيانات المالية المنشورة ويتبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح أطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة فينظر الأول عن إعداد البيانات المالية المنشورة مثلاً وهو إدارة المؤسسة، ومن خلال ما تبين نطرح التعاريف التالية :

عرف الإفصاح المحاسبي بأنه "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل" (1).

وعرف على أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية" (2).

وهو "عملية إظهار المعلومات المالية أو في الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة" (3).

(1) وليد ناجي الخيالي ،المحاسبة المتوسطة "مشاكل القياس و الإفصاح المحاسبي" ، دار الحنين، عمان ،1996، ص 371.

(2) مهدي عباس الشيرازي ، مرجع سابق، ص 322.

(3) هنية جبنون ، دور المعايير المحاسبية الدولية في تدعيم الإفصاح المحاسبي المعيار المحاسبي الأول ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،

تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، محمد خيضر ،بسكرة، 2012/2013، ص 31 .

وعرف عبد الوهاب نصر الإفصاح المحاسبي "كونه الوظيفة الثانية للمحاسبة المالية ويعني نشر أو إتاحة المعلومات المالية من خلال القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها" (1) كما حددت لجنة إجراءات التدقيق لدى مناقشتها المعيار الثالث وهو معيار التقرير ماهية الإفصاح المحاسبي كما يلي: "أن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقتضي بتوفير عنصر الإيضاح المناسب على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل ، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمى هذه القوائم" (2).

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه "إعطاء صورة صادقة عن الوضع الحقيقي للمؤسسة وإبراز كافة المعلومات الضرورية للفهم الجيد للمعلومات المحتواة في القوائم المالية الموجهة إلى المستخدمين لاتخاذ قراراتهم" **ثانياً : شروط الإفصاح المحاسبي .**

هناك عدة شروط لابد من توفرها ووجودها في القوائم المالية (3)

1- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها ويجب أن يكون الإفصاح في هذه القوائم واضحاً وبدون أي غموض مع مراعاة عامل الزمن بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها.

2- يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجهاً لكافة الجهات والتخصصات دون تمييز فئة عن أخرى.

3- يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير ، وغالباً ما يتم تقسيم التكلفة إلى تكلفة مباشرة وتكلفة غير مباشرة. وتتمثل التكلفة المباشرة للإفصاح في العناصر التالية :

- تكلفة تجميع وتشغيل البيانات،
- تكلفة الطباعة؛
- تكلفة المراجعة؛
- تكاليف النشر.

(1) عبد الوهاب نصر، القياس والإفصاح المحاسبي، الجزء الثاني ودار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 411.

(2) وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمنار، 2007، ص 370، ص 371

(3) هنية جبنون، مرجع سابق، ص 34.

- أما بالنسبة للتكاليف غير المباشرة فهي تتمثل في التأثير السلبي الذي يمكن أن تسببه المعلومات المفصح عنها على مصالح الوحدة الاقتصادية.
- 4- يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي القوائم المالية حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات.
- 5- يجب أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول إلى القرار الأمثل.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسية التالية⁽¹⁾:

أولاً- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فالملاك الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون والموظفون، والجهات الحكومية والجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها تعد من الأمثلة على مستخدمي هذه المعلومات ،وقد كرس Devine أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، كركن أساسي في تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول "إن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تتبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة".

لذلك فإن الحاجة لتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها ، كما أن تحديد هذه الجهة سوف يساعد في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظرها ،سواء من حيث المحتوى Content أو من حيث شكل وصورة العرض Presentatoin ،فمدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية ،ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تملكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات .

فإيضاحات معينة تكون ملائمة لاستخدامات جهة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات جهة أخرى لا تملك المهارة و الخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات ، وينبغي بناء على ذلك إعداد التقارير المالية في ضل فرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في

(1) محمد مطر موسى السويطي ،مرجع سابق، ص345.

تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لها مما يضع معدي التقارير أمام خيارين رئيسيين:

يتمثل الأول في إعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي سوف تستخدمه ، وذلك يصعب تطبيقه بالإضافة إلى أنه مكلف جدا ويتعارض مع الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تشترط ألا تزيد تكلفة المعلومة عن عائدها المتوقع . ويتمثل الخيار الثاني في إصدار تقرير مالي متعدد الأغراض ، بحيث يلبي جميع إحتياجات المستخدمين المحتملين ويصعب تطبيق هذا الخيار أيضا من الناحية الواقعية، مما سيجعل التقارير المالية كبيرة ومفرطة جدا في التفاصيل.

ويقترح الباحثون حلا واقعا معقولا إزاء هذه المشكلة من خلال تطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي إحتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي ستستخدم هذا التقرير بحيث يمثل المستخدم المستهدف محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية في التقرير ، لكن الباحثين يختلفون في تحديد هوية هذا المستخدم ، حيث يرى أحدهم Cowan بأن المستثمر العادي ذا المهارة المحدودة ، هو من يجب إعتباره المستخدم المستهدف لتلك البيانات بينما يرشح كل من Maultz and Shafar المحلل المالي كمستخدم مستهدف يحدد أبعاد الإفصاح في القوائم المالية المنشورة. وبني موقفهم على أساس "ان المستثمر العادي يكون في معظم الأحيان غير مؤهل لفهم المعلومات المحاسبية ، على عكس المحلل المالي الذي لديه من تأهيل وخبرة مهنية يكون الأكثر قدرة على فهم و تفسير تلك المعلومات" (1) .

أما Chethovic فيعتمد رأيا وسطا حين يستخدم ما يعرف بمفهوم القارئ المعياري للقوائم المالية أساسا لتحديد المستخدم المستهدف ويعرف القارئ المعياري " بأنه من يحتل من حيث مهارته في تفسير القوائم المالية مكانا وسطا بين المستخدم الماهر للمعلومات المحاسبية و المستخدم غير الماهر لتلك المعلومات" (2) .

لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتحديد هوية المستخدم المستهدف ، بحيث لا يبقى محصورا بفئة معينة فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات المستخدمة لهذه التقارير لذلك يجب تصميم تلك التقارير من حيث الشكل و المحتوى بحيث تخدم

(1) محمد مطر موسى السويطي، مرجع سابق، ص 346.

(2) سليمان نوال، باي جيهان، مرجع سابق، ص 60.

الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة لهذه التقارير وخاصة من لديهم سلطة وإمكانية محددة في الحصول على المعلومات.

ويوجد خصائص لمستخدمي المعلومات المحاسبية يمكن تلخيصها في التالي⁽¹⁾:

- المستخدمين الأساسيين للقوائم المالية هم من خارج الشركة؛
- لديهم القدرة أو سلطة محدودة للحصول على المعلومات التي ترغبون الحصول عليها.
- من أهم فئات المستثمرين الحاليين أو المرتقبون الدائنون للشركات.
- يمكن أن يتسع مفهوم المستخدمين ليشمل المواطنين جميعا في بعض الحالات لاسيما في التي يكون أداء الشركة مؤثرا على الاقتصاد القومي بشكل واضح.
- القوائم المالية معدة بافتراض أن مستخدميها على الإلمام بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية والعلاقات التجارية والاقتصادية .
- أن القوائم المالية معدة لأولئك المستخدمين الذين يهمهم تقدير قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية لمصالحهم.

ثانيا-الهدف من استخدام المعلومة المحاسبية:

لتحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملائمتها وتلقي في هذا الإطار وجهتا نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وجمعية الحاسبة الأمريكية (AAA) التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها لعام 1966 بالقول: "في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح. تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات و الإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدامها من الجهة الأخرى"⁽²⁾.

ويعرف Shwyder خاصية ملائمة المعلومات بقوله: "تعد معلومة ما ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم أن يستفيد منها في غرض معين، فرقم صافي الربح مثلا يعد معلومة ملائمة لقارئ البيانات المالية نظرا لوجود احتمال كبير في أن يستخدم هذا

(1) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 41

(2) American Accounting Accociation "ASTATEMENT OF BASIEC ACCOUNTING THEOREY " A.A.A Evanstol , III .1966.p07.

القارئ تلك المعلومة في غرض ما ،بينما لا يعد عدد نوافذ النشأة التسويقية ملائمة للقارئ نفسه نظرا لضعف احتمال استخدامها من قبله في أي غرض كان" .

لذا لابد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة من أن يحدد أولا الغرض الذي ستستخدم ،إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل وتؤكد صحة هذا الرأي نتائج دراسة إختبارية قام بها Backer على عينة من محلي الاستثمار ومحلي الائتمان حيث كشفت عن "أن هاتين الفئتين الرئيسيتين من مستخدمي المعلومات المحاسبية توليان اهتماما مختلفا نحو بنود معينة في القوائم المالية" (1).

ثالثا- تحديد طبيعة و نوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها فيما يتم تضمينه من البيانات المالية محتواة في القوائم المالية التقليدية الأساسية وهي : الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة الى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءا من هذه القوائم .

لكنه يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية وضمن قيود و محددات على نوع و كمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم التي من ضمنها بعض الاشتراطات مثل ضرورة حدوث صفقة تبادلية مع طرف خارجي كأساس لتسجيل الأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية وكذلك اشتراط التقييد لمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات تقييم كثير من الموجودات وتعد مثل هذه الأمور قيودا تؤثر على نطاق المعلومات المحاسبية لاستبعادها أحداثا اقتصادية قد تكون مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات ، كما أن اتباع مبدأ التكلفة التاريخية في فترات يسودها التضخم الاقتصادي يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية عرضة للتساؤل والشك ، بالإضافة الى أن مفهوم الاهمية النسبية مثلا يفرض على المحاسب لدى إعداد القوائم المالية دمج بنود هذه القوائم وفق معايير معينة أهمها معيار الحجم النسبي مما يؤدي الى دمج بنود قد تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي البيانات المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي ، كما قد ينشأ تفاوت ملحوظ واختلافات في تقديرات المحاسبين لدى تطبيقهم مفهوم

(1) محمد أحمد الجعري ، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية "مجلة الأكاديمية العربية في الدمارك، بدون تاريخ نشر

الحيطة والحذر تترتب عليها بالتالي آثار متفاوتة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية (1).

غير أن هناك اتجاهًا نحو زيادة حجم المعلومات المفصّل عنها عموماً والإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة كبيرة من الخبرة والكفاءة في استخدامها ومن أمثلة هذه المعلومات أثر التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية إعداد تقارير مرحلية وإعداد تقارير قطاعية و التنبؤات المالية و محاسبة الموارد البشرية و بيانات المحاسبة الاجتماعية.

كما أن التوسع في الإفصاح على هذا النحو سوف يحد من أهمية الاعتماد على المعلومات الداخلية لتحقيق مكاسب لبعض فئات المتعاملين على حساب الفئات الأخرى التي لا توفر لها المعلومات وبالتالي سوف يمكن سوق المال من التوصل إلى الأسعار المتوازنة وما يترتب على ذلك من عدالة توزيع العوائد و درجات المخاطرة (2).

ولكن هناك اعتبارين مهمين يجب مراعاتهما عند الحديث عن توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهما:

- تتطلب بعض جوانب الإفصاح الجديدة من المحاسبين مهارات وخبرات متخصصة جداً مازالت محدودة مثل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الاجتماعية .
- التوسع في الإفصاح قد يؤدي إلى نتائج عكسية من حيث إرباك المستخدم بكمية كبيرة من المعلومات وبالتالي عدم القدرة على الاستفادة منها في اتخاذ القرارات .

رابعاً- تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على القرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل، أما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في الجداول الأخرى المكملة تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

يفترض بأن البدائل المختلفة من أساليب عرض المعلومات في القوائم المحاسبية تترك آثاراً مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات ،لذلك يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم

(1) محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق ، ص 349، ص 350

(2) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 492.

المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

وفي هذا الإطار أجريت دراسة اختباريه عام 1964 على التقارير السنوية للشركات المساهمة بقصد الوقوف على مدى قابليتها للقراءة والفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية كشفت نتائجها عن " أن القدرة على قراءة هذه التقارير وفهم مضمونها يتطلب قدرا كبيرا من المهارة والخبرة "، كما كشفت عن النتيجة نفسها دراسة مماثلة أجريت عام 1974 على مدى فهم الملاحظات حول البيانات المحاسبية ومن هنا ينبغي من أجل توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه. وباختصار فإن القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم بإعدادها إدارة المؤسسة هي الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقة بالقوائم الأساسية كذلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو القوائم المعدلة على أساس التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح، أما زيادة الإفصاح عن المعلومات التي تعرض في القوائم المالية الأساسية والإضافية لتقديم معلومات أخرى توضيحية أو تفصيلية حتى تكون الصورة واضحة ومكتملة عن الأحداث والعمليات الاقتصادية للمؤسسة عن فترة معينة فإنه يمكن استخدام الأساليب والطرق الآتية في هذا المجال⁽¹⁾:

1- التوضيح بين قوسين:

وتقدم الإيضاحات الإضافية بين الأقواس بشكل مختصر بعد البند الوارد في القائمة المالية مباشرة، بمعنى أنها تفصح عن المعلومات وتضيف مزيدا من التوضيح والاكتمال، وتمتاز هذه الطريقة بأنها تدرج المعلومة الإضافية في صلب القائمة مما يقلل من احتمال عدم الانتباه إليها، كأن تذكر القيمة العادلة لبند تم تقييمه بالتكلفة التاريخية . ولا يحبذ استخدام التوضيحات المطولة بين الأقواس حتى لا تتسبب الإطالة في إخراج القارئ عن سياق القائمة.

2- الملاحظات:

وتستخدم عندما لا يكون مناسبا إظهار الإيضاحات بين قوسين، خصوصا عندما يتطلب التوضيح شرحا مطولا، وتعرض الملاحظات كل الحقائق الهامة بأكبر قدر ممكن من

⁽¹⁾ كيزو دونالد، ويجانت جيري، مرجع سابق، ص 243.

الإيجاز والاكتمال ،ويجب أن تصاغ بعناية تامة لإضافة معلومة ،وليس لتضليل القارئ بعرض تساؤلات قد تتعارض مع أجزاء أخرى من القوائم المالية دون أن تقدم الإجابة عن هذه التساؤلات.

3- البنود المقابلة (1):

يتم استخدام هذا الأسلوب لإيضاح العلاقة بين بعض عناصر الميزانية مثل مقابلة المدينون بحساب مخصص الديون المشكوك فيها أو مخصص الديون المعدومة أو مقابلة المخزون السلعي بحساب مخصص هبوط اسعار البضائع والهدف من ذلك تسهيل مهمة مستخدمي القوائم المالية للتعرف على القيمة الحقيقية لكل عنصر من عناصر الميزانية أو قائمة الدخل.

4- الجداول المساعدة:

في بعض الأحيان ولأهمية بعض العناصر في القوائم المالية من حيث الكم والكيف عن بقية العناصر الأخرى من الضروري إعطاء تفاصيل عنها أكبر مما هو معروض بالقوائم المالية خصوصا لبعض العناصر التي تكون ممثلة برقم واحد مثل المباني والآلات.

5- في صلب القوائم المالية الأساسية (2):

تظهر المعلومات المهمة ذات الطبيعة الرقمية وهي قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية و قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

6- تقرير مدقق الحسابات (3):

يعتبر تقرير المدقق من المصادر المهمة للمعلومات حيث يتم فحص بيانات المؤسسة المحاسبية من قبل شخص مهني مستقل وإذا اقتنع المدقق بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة فإن المدقق يصدر تقارير نظيفة عن القوائم المالية تتطلب معايير إعداد التقرير أن ينص التقرير على إمتثال القوائم المالية للمبادئ المحاسبية المقبولة المتعارف عليها وتعريف الظروف التي لا يتم تطبيق هذه المبادئ بصورة ثابتة خلال الفترة الحالية والفترات السابقة .

7 - مناقشات وتحليلات الإدارة:

(1) وليد ناجي الخيالي، المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق، ص 71.

(2) خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق، ص 43.

(3) سليمان نوال، باي جيهان، مرجع سابق، ص 66ص 67.

تضمنت توصيات (SEC) المتعلقة بتحليلات الإدارة أن تغطي تحليلات الإدارة ثلاث جوانب مالية تتعلق بالمؤسسة وهي: سيولة ومصادر التمويل ونتائج الأعمال حيث يتطلب من الإدارة إلقاء الضوء على الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الجوانب الثلاثة السابقة ويتضمن ذلك مجموعة من التقديرات والأداء البيانات و كذلك تتضمن معلومات تتعلق بأثر التضخم والتغيرات في الأسعار إذا كانت ذات جوهرية على القوائم المالية .

خامسا- توقيت الإفصاح عن البيانات المالية :

يعد التوقيت المناسب واحدا من ثلاث صفات هامة لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، والصفتان الأخرتان هما القيمة التنبؤية والتغذية العكسية ،وحتى يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية و موثوقة وقابلة للمقارنة و الفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات وتتناقض منفعة المعلومة ثم تزول إذا لم تأت في وقتها، بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب⁽¹⁾.

وجرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للمؤسسة و تختار كل مؤسسة سنتها المالية حسب ظروفها واحتياجاتها وإن كانت معظم المؤسسات تفضل نهاية السنة الطبيعية سواء الميلادية أو الهجرية ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لا داعي له ،وقد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة منها⁽²⁾.

المطلب الثالث: أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح المحاسبي و معوقاته :

أولاً- أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح المحاسبي:⁽³⁾

وتتمثل أهم تلك الأسباب في الآتي:

1- تعقد بيئة الأعمال: مع زيادة تعقيد و تعاضم العمليات و الأحداث الإقتصادية في بيئة الأعمال وصعوبة تلخيص هذه الأحداث في تقرير مختصر ومن هذه الأحداث الاستئجار واندماج الأعمال ،الإعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة ونتيجة ذلك تستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفقات و آثارها المستقبلية.

(1) محمد مطر ، موسى السويطي، مرجع ، سابق ، ص 356.

(2) خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق، ص 44 .

(3) أمين السيد احمد لطفني، مرجع سابق، ص 112.

2- الحاجة لمعلومات فورية: فهناك طلب الآن أكثر من أي وقت مضى من قبل المستخدمين لمعلومات تتعلق بالبيانات الفترية ومعلومات حالية وتنبؤية كما أن هيئة سوق المال (SEC) أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي يتجنبها بعض المحاسبين.

3- المحاسبة كأداة للإشراف و الرقابة : حيث تعتقد الجهات الحكومية أن تقديم المزيد من المعلومات و الإفصاح العام عن مؤسسات الأعمال من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الإقتصادي و تجنب حدوث أزمات مالية مثل أزمة شركة الطاقة الأمريكية (إنرون).

ثانيا- معوقات التوسع في الإفصاح :

يوجد العديد من المعوقات التي تحد من رغبة الإدارة في توسع الإفصاح ومن هذه المعوقات :

1- العمل على توفير معلومات من المؤسسة للمنافسين للإستفادة منها و إستخدامها ضد المؤسسة الأمر الذي قد يضر بمصالحها .

2- زيادة كمية المعلومات المفصح عنها سيؤدي في تشويش وإرباك بين أولئك الذين يحاولون فهم و إستخدام هذا الكم الكبير من المعلومات.

3- إن الإفصاح عن المزيد من المعلومات يعد أمر مكلف مما يجعل الإدارة ترفض التوسع في الإفصاح.

4- يوجد شك في ثقة المستخدمين من المعلومات الإضافية المفصح عنها كما أن المعلومات الإضافية قد تضر بالشركة مثلا :في حالة أظهرت القوائم المالية انخفاض في النشاط قد يدفع العمال إلى طلب حصة أكبر من الأرباح المتوقعة قبل أن تحقق.

5- تخشى الإدارة من الدعاوي القضائية التي قد ترفع على المؤسسة إذا ما قامت بالإفصاح إختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك المؤسسة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم عل التنبؤات الخاطئة .

وفقا لما تقدم من الضروري حماية المؤسسة من الدعاوي القضائية التي قد ترفع عليها في حالة الإعتماد على القوائم المالية من خلال أن يتم النص في هذه القوائم على بعض الملاحظات التي تبين ما هو فعلي من هذه البيانات وما هو متنبئ به لتشجيع المؤسسة على الإفصاح بصورة طوعية عن المعلومات.

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح في التقارير المالية وهي كالتالي:

1- **العوامل البيئية:** تختلف العوامل البيئية من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ،وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها عن المشروع بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها و تحديد مسؤولية الاجتماعية لكل منها .

ويبدو ذلك من خلال المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون المؤسسات بإنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة بتقرير الإدارة ، وأشار قانون المؤسسات الانجليزي أيضا إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون الشركات الذي يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالقوائم المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة وتحتوي غالبا تقرير مجلس الإدارة وقائمة الدخل ، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى وقد يرجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية والمعلومات الواردة بها في كل من إنجلترا وأمريكا إلى السلطة التي تراقب وتشرف على هذه الشركات ومدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المستثمر في أمريكا أساسا برقم صافي حاجة الدخل بينما يهتم المستثمر في إنجلترا بقيمة المبالغ الموزعة ومدى قدرة الموزع على سداد التزاماته في المستقبل.(1)

2- عوامل تتعلق بالمعلومات المالية :

تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة ،ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) وتحدد التكلفة المعلومات مستوى الإفصاح المتوافر في القوائم المالية أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها وإعدادها وعرضها في القوائم المالية.

(1) حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة لمتطلبات منح شهادة

الماجستير "في الحاسبة"، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص64، ص65.

3- عوامل تتعلق بالوحدة الإقتصادية :

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية عملية ليست عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل أو المحددات التي تؤثر على عملية الإفصاح بالقوائم المالية ومن أهم المحددات الأساسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي (1):

أ- **حجم الوحدة الإقتصادية**: يعد حجم الوحدة الإقتصادية عاملاً هاماً لتفسير الاختلاف في درجة الإفصاح في القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في المشروعات الكبيرة قياساً بالمشروعات الصغيرة .

ب- **عدد المساهمين** : وجود علاقة طردية بين المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح.

ج- **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية**: ولهذا العامل اثر مباشر في زيادة الإفصاح بسبب شروط التي تضعها تلك الأسواق وبذلك تكون الشركات تحت ضغط لزيادة تحسين درجة الإفصاح في القوائم المالية.

د- **مراجع الحسابات**: حيث يقوم المدقق بتقويم درجة الإفصاح عند مراجعته وتدقيقه لحسابات المؤسسة للوقوف على مدى التزاماتها بالأسس والقواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة، بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح حيث تؤثر هذه المنظمات على :

- الجمعية الاقتصادية الأوروبية؛
- منظمة الأمم المتحدة؛
- منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

(1) علام عبد المعتصم الغريب، دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية (المجلة العلمية

لاقتصاد عين الشمس) العدد الثاني، 1990، ص 811.

خلاصة الفصل

يعتبر الإفصاح من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في القطاع المؤسسات العامة والخاصة لما لها من أهمية كبيرة في إدارة المؤسسات وحماية حقوق المتعاملين , حيث ارتبط الإفصاح ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية والاقتصادية , ولقد كشفت هذه الازمات عدم تطبيق الإفصاح بالشكل المطلوب قد زاد من حدة هذه الأزمات, يعني أن تطبيقه يؤدي الى زيادة الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية.

كما أن تطبيق الإفصاح يؤثر على مهنة المحاسبة بصفة عامة , والتأكد من عدالة القوائم المالية التي يتم إعدادها طبقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها بصفة خاصة.

تمهيد:

في ظل إشتداد المنافسة في الأسواق المعاصرة حيث يتصف بالتغيير والتطور المستمر، تسعى المؤسسات في ظل المنافسة المحتدمة في عالم الأعمال حيث أصبح التميز السبيل الوحيد للبقاء والإستمرارية وزوال العوائق المادية والمعنوية أمامها ومن أهم هذه المقومات والأساليب تحقيق التميز وهو " الأداء " حيث يعتبر الأداء المحرك الأساسي للمؤسسة والذي يساهم في تحقيق أهدافها المرجوة، حيث تعمل المؤسسة على تحسينه وتنميته بمقارنة المؤسسة بمدى إنجازها للأعمال وأدائها بالمؤسسات الأخرى، وهذا لتحديد الفارق وتعمل على تغطيته وتجاوزه بما يضمن لها التفوق على منافسيها من خلال تحقيق أحسن أداء .

ومن هنا تطرقنا في الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية
- المبحث الثاني: مدخل حول الأداء المالي
- المبحث الثالث: تحسين الأداء المالي ونماذج الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية

لقد اختلفت المفاهيم وتعددت التعاريف الخاصة بموضوع المؤسسة الاقتصادية، وهذا مرده لإختلاف الأفكار والإيديولوجيات، ونظرا للتطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية فإننا سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب على النحو التالي :

- **المطلب الأول : مفهوم المؤسسة الاقتصادية.**
- **المطلب الثاني : خصائص وتصنيفات المؤسسة الاقتصادية.**
- **المطلب الثالث : وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية.**

المطلب الأول : مفهوم المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة عدة تعاريف فهي مفهوم يتميز بالشمولية ويمكن أن ينظر إليها من عدة زوايا نذكر منها ما يلي:

- تعرف المؤسسة بأنها "مجموعة من الموارد البشرية والمادية والمالية"⁽¹⁾.
- كما عرف فرانسوا بيرو Françoise Perroux المؤسسة بأنها "منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة، تستعمل رؤوس الأموال وقرارات من أجل إنتاج سلعة ما والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من كلفتها"⁽²⁾.
- وعرفت أيضا أنها " عبارة عن تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية ، مادية ومالية لإستخراجه، تحويل، نقل، توزيع السلع أو الخدمات طبقا للأهداف المحددة من طرف المديرية بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة "⁽³⁾.
- المؤسسة كما يعرفها مكتب العمل الدولي " هي كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة" إذن فالمؤسسة عبارة عن الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد المادية والبشرية اللازمة للإنتاج الاقتصادي لتحقيق الهدف الذي وجدت من أجله سواء كانت تجارية ،خدمية.

من خلال ما سبق نستنتج بأنه ليس هناك تعريف موحد ومتفق عليه ، وبغية تبسيط توضيح مفهوم المؤسسة ، سوف نتعرض إلى ثلاث محاور للمقاربة وهي: ⁽⁴⁾

⁽¹⁾ يعقوب عبد الكريم ، المحاسبة التحليلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص ص 15، 16

⁽²⁾ ناصر دادي عدون، إقتصاد وتسيير المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998 ، ص 108

⁽³⁾ رجون هلال ، المحاسبة التحليلية نظام المعلومات لتسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 200، ص 13

⁽⁴⁾ غول فرحات، الوجيز في إقتصاد المؤسسة، ط الأولى ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر ، ص 8

أولاً - المؤسسة بصفاتها عون إقتصادي: حسب هذا الإقترب فإن المحور الرئيسي لهذه النظرة يتمثل في الحصول على إنتاج مع تواجد مركز للقرار في المؤسسة متمثلاً في سلطة الإدارة و قدرتها التسييرية .

ثانياً - المؤسسة منظمة إجتماعية : حسب هذا الإقترب يمكن تعريف المؤسسة على أنها: " مجموعة من الأفراد يشاركون وينسقون جماعياً في منظمة مهيكلة لإنتاج السلع أو الخدمات".

ثالثاً - المؤسسة كنظام: إن المؤسسة ما هي إلا مجموعة الأنظمة الفرعية المترابطة فيما بينها بالعديد من العلاقات التبادلية.

فالمؤسسة الإقتصادية هي المكان الأساسي لمزج عوامل الإنتاج بشكل تقني منظم تحت كيان قانوني لإنتاج السلع من أجل تلبية حاجات السوق وتحقيق أقصى ربح ممكن .

المطلب الثاني : خصائص وتصنيفات المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة عدة خصائص وتصنيفات نذكرها من خلال هذا المطلب :

أولاً - الخصائص :

تتميز المؤسسة الإقتصادية بعدة خصائص من بينها :⁽¹⁾

- **المؤسسة مركز للتحويل:** إن المؤسسة هي ذلك المكان التي يتم فيها تحويل المواد إلى منتجات تامة الصنع.
- **المؤسسة مركز للتوزيع:** تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه توزيع وتقسيم الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات.
- **المؤسسة مركز للحياة الإجتماعية:** تعتبر المؤسسة مكان يتم فيه العمل جماعياً من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة بأكبر فعالية.
- **المؤسسة مركز القرارات الإقتصادية:** تعتبر المؤسسة مركز للقرارات الإقتصادية التي تخص : نوع المنتجات ،كمية المنتجات ،الأسعار ،ذلك أن المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على إتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة و حسب درجة أهميتها.
- **المؤسسة شبكة للمعلومات:** إن إتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة وبالتالي يتحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على إنتاج المعلومات وتعتبر الشبكة المعلوماتية والإقتصادية بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة.

⁽¹⁾ غول فرحات ،مرجع سابق، ص10

- المؤسسة مركز للمخاطرة :إن المؤسسة معرضة للخطر باستمرار ،حيث يمكن أن تخسر جزء أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل.

ثانيا : تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

إن عملية التصنيف بين هذه المؤسسات تتخذ عددا من المعايير كأن نفرق بين مؤسسات إنتاجية ومؤسسات غير إنتاجية وهذا على أساس ما تقدمه إلى السوق إنتاجا ماديا أو خدماتيا ويمكن اتخاذ أساسا آخر للتصنيف كالقطاعات الاقتصادية ،الزراعية ،الصناعية والخدماتية بالإضافة إلى التصنيف حسب الجانب القانوني خاصة وعمومية أو حسب الحجم بحيث تأخذ في حساب هذا الأخير مؤشرات معينة مثل عدد العمال ،رأس المال...إلخ. من المعايير الأكثر إستعمالا في تصنيف المؤسسات الاقتصادية ما يلي :

1- تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط ⁽¹⁾

يعتبر هذا التصنيف مفيد على المستوى الإقتصاد القومي:

القطاع الأول: يشمل المؤسسات التي يتميز نشاطها بعلاقة متينة مع الطبيعة كالمؤسسات الإستخراجية .

القطاع الثاني: ترتب ضمن هذا القطاع المؤسسات التحويلية للقطاع الصناعي.

القطاع الثالث: أي قطاع الخدمات يتضمن هذا القطاع كمؤسسات التوزيع و التسويق...إلخ.

2- تصنيف المؤسسات تبعا للطابع القانوني: ⁽²⁾

- **شركات الأشخاص:** وهي المؤسسات التي يكون فيها الخطر المتعلق بتوظيف الأموال

غير محدودة يقوم هذا النوع من الشركات على الإعتبار الشخصي والمتمثل في

العلاقات الشخصية من معاملة حسنة، سمعة جيدة وثقة متبادلة ويتضمن هذا

الصنف (المؤسسة الفردية ،شركة التضامن،شركة التوصية البسيطة ،شركة المحاصة)

- **شركات الأموال:** تقوم شركات الأموال أساسا على الإعتبار المالي بهدف جمع أكبر

قدر ممكن من الأموال وينقسم هذا الصنف إلى ثلاث أنواع وهي: الشركة ذات

المسؤولية المحدودة، شركة المساهمة، شركة التوصية بالأسهم.

3- تصنيف المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية: ⁽³⁾

تصنف المؤسسات حسب طبيعة الملكية إلى:

(1) العربي دخوش، محاضرات في إقتصاد المؤسسة، مطابع جامعة منتوري قسنطينة ، 2001 ، ص،ص24،25

(2) عمر صخري، إقتصاد المؤسسة، الطبعة 4 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2006، ص 26

(3) عمر صخري، مبادئ الإقتصاد الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986 ، ص،ص 120-121

- **المؤسسات العامة (العمومية):** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين التصرف بها كيفما شاؤوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه إتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة.
- **المؤسسات الخاصة:** وهي التي تعود ملكيتها لفرد واحد أو مجموعة أفراد مثال: (شركات أموال، شركات أشخاص ...)

- **المؤسسات المختلطة:** وهي التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص أي تشترك فيها الدولة من القطاع الخاص ،ويمكن أن نذكر على سبيل المثال: فروع شركة سوناطراك التي تشترك مع القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الأجنبية.

4 - أنواع المؤسسات تبعا للطابع الاقتصادي: (1)

- **المؤسسات الصناعية :** تقوم بصنع منتج أو منتجات أو شراء مواد أولية وتحويلها إلى منتجات تامة الصنع.
- **المؤسسات التجارية :** تقوم بشراء البضائع وتبيعها كما هي دون إدخال أي تغيير عليها.
- **المؤسسات المالية :** وهي تقوم بالنشاط المالي (كالبנק ومؤسسات التأمين) .
- **المؤسسات الفلاحية :** وهي مؤسسات يقوم اهتمامها بإنتاجية الأرض واستغلالها .
- **مؤسسات الخدمات :** وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة ،كمؤسسات النقل ، مؤسسات البريد والمواصلات ،مؤسسات الأبحاث العلمية..... إلخ .

5- تصنيف المؤسسات حسب الحجم: (2)

- تستعمل عدة معايير لتصنيف المؤسسات حسب الحجم هي كالتالي:
- **حجم وسائل الإنتاج** ويتم التصنيف في هذه الحالة على أساس عدد العمال أو قيمة رأس المال أي المبلغ المستثمر.
- **حجم النشاط** وحسب هذا المعيار يمكن إستعمال الإنتاج، رقم الأعمال والمشتريات على سبيل المثال.
- **حجم الإيرادات** حسب هذا المعيار نستعمل الأرباح والقيمة المضافة مثلا.

(1) مصطفى كمال طه، الشركات التجارية- الأحكام العامة في الشركات شركات الأشخاص شركة الأموال أنواع خاصة من الشركات ، ديوان

المطبوعات الجامعية، مصر، 2000 ،ص،72،ص73

(2) العربي دخوش، مرجع سابق ، ص7

- أما المعيار المستعمل عادة لتصنيف المؤسسات حسب الحجم فهو عدد العمال وتصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى: المؤسسات الصغيرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الكبيرة.

المطلب الثالث : وظائف و أهداف المؤسسة الاقتصادية

أولاً- وظائف المؤسسة الاقتصادية⁽¹⁾

تتعدد وظائف المؤسسة الاقتصادية بتعدد النشاطات وأهم تقسيمات المؤسسة حيث قسم عالم الإدارة " هنري فايول " وظائف المؤسسة في كتابه الشهير " الإدارة العامة والصناعية " إلى ست "06" مجموعات وهي :

1- الوظيفة الفنية (الانتاج)؛

2- الوظيفة التجارية (شراء وبيع ومبادلة)؛

3- الوظيفة المالية (البحث عن رأس المال والاستخدام الأمثل للأموال) ؛

4- وظيفة الضمان والوقاية (حماية الممتلكات والأشخاص)؛

5- الوظيفة المحاسبية (تتضمن الاحصاء) ؛

6- الوظيفة الإدارية (تخطيط،تنظيم،إصدار الأوامر،التنسيق،الرقابة).

وقد بين فايول أن هذه الوظائف توجد في المؤسسة بغض النظر عن حجمها أو طبيعة عملها وهناك مجموعة من الوظائف ظهرت كتوسيع للوظائف التي قدمها " هنري فايول " نذكر منها ما يلي :

أ - **وظيفة التسويق** : ونقصد بها مجموعة الأنشطة الموجهة لإشباع رغبات المستهلكين قصد تحقيق أهداف المؤسسة والمتمثلة في تخطيط المنتج وتسعيه،وترويجه تم توزيعه لتلبية رغبات المستهلكين .

ب - **وظيفة إدارة الأفراد** : تنطوي وظيفة إدارة الأفراد على :

- التنبؤ باحتياجات المؤسسة من الموارد البشرية .
- القيام بعمليات الاستقطاب،الاختيار ،التدريب التحفيز،تقييم الأداء ،الترقية والتعويض .
- إضافة إلى دراسة النواحي السلوكية والنفسية للعاملين لحل مشاكلهم وزيادة دافعيتهم نحو أداء مهامهم بأفضل الأساليب.

⁽¹⁾ الأخوة بشير وآخرون،المراجعة الداخلية ودورها في تحسين أداء تسيير المؤسسة الاقتصادية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم

المالية،فرع علوم التسيير،لمركز الجامعي بالوادي،2005،ص 15 .

ج - **وظيفة التموين والتخزين** : تقوم وظيفة التموين بالبحث عن المواد الأولية والبضائع بالكمية والسعر المناسبين ووفقا للمواصفات المطلوبة وفي الأوقات المناسبة. أما بالنسبة لوظيفة التخزين فتقوم بالاحتفاظ بالمواد التامة والمنتجات قيد التنفيذ لحين تصنيعها أو لحين بيعها في الوقت المناسب.

ثانيا - أهداف المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف المختلفة والمتعددة حسب اختلاف المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها ويمكن تلخيصها فيما يلي⁽¹⁾:

1- **الأهداف الاقتصادية**: يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي :

أ- **تحقيق ربح**: يرتبط استمرار المؤسسة في السوق على مدى قدرتها على تحقيق الأرباح التي تستعملها لرفع رأس مالها وتسديد ديونها وتوسيع نشاطها لمواجهة المنافسة.

ب- **تحقيق متطلبات المجتمع**: عند قيام المؤسسة بتصرف منتجاتها فإنها تقوم بتغطية حاجيات المجتمع سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.

ت- **عقلانية الإنتاج**: تسعى المؤسسة من خلال الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج و رفع إنتاجها إلى تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية.

2- **الأهداف الاجتماعية**: تسعى المؤسسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية التي تتمثل فيما يلي:

أ- **ضمان مستوى مقبول من الأجور** : الأجر حق قانوني وشرعي مقابل أداء أعمال.

ب- **تحسين مستوى معيشة العمال**: وذلك من خلال توفير إمكانيات مادية ومالية أكثر فأكثر للعمال نتيجة للتزايد المستمر في الحاجات و الرغبات.

ت- **إقامة أنماط استهلاكية معينة** : تؤثر المؤسسات الاقتصادية عادة في عادات أفراد المجتمع الاستهلاكية من خلال تقديم منتجات جديدة أو عن طريق الدعاية لمنتجات قديمة أو جديدة .

ث- **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال** : حتى تضمن المؤسسات استمرار حركتها وتحقيق أهدافها فهي تدعو العمال إلى التعاون والتفاهم وهذا الجانب له دور فعال لتطوير العلاقات داخل المجتمع بإعتبار إن العمال جزء منه.

⁽¹⁾ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، 2006، ص 31

ج- توفير تأمينات ومرافق للعمال: ظهرت التأمينات منذ قرون وذلك بفضل نضال الطبقة العاملة بأوربا فأصبحت المؤسسات الاقتصادية توفر بعض من التأمينات وتخصص مساكن لعمالها إضافة إلى توفير بعض المرافق العامة لهم.

3- الأهداف الثقافية والرياضية: إضافة إلى الأهداف السابقة الذكر فإن المؤسسات الاقتصادية تقدم للعمال وسائل للتكوين والترفيه.

أ- توفير الوسائل الترفيهية والثقافية: توفر المؤسسات وسائل ترفيهية وثقافية للعمال وأبنائهم حتى يستفيدوا منها ليحصل الرضا لدى العمال وتحسين أدائه داخل المؤسسة.

ب- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى : تقويم المؤسسة بتدريب عمالها الجدد وحتى القدامى على استعمال الآلات ووسائل الإنتاج جديدة وذلك من اجل استغلال الطاقات استغلالا جيدا لتحسين ورفع مردودية المؤسسة .

ت- تخصيص أوقات للرياضة: تخصص المؤسسات فترات زمنية للرياضة خلال اليوم، وإقامة مهرجانات عملية لكسر الملل الذي يصيب العمال من اجل الاستعداد للعمل من جديد وتأدية الأدوار بصورة كاملة.

4 - الأهداف التكنولوجية: تسعى المؤسسات الاقتصادية أيضا إلى تطوير جانبها التكنولوجي وهذا من خلال البحث والتنمية، فقد عملت على توفير مصلحة خاصة بهذا الجانب وخصصت له الأموال والوسائل اللازمة لذلك⁽¹⁾.

(1) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سابق، ص71

المبحث الثاني : مدخل حول الأداء المالي

يحضر الأداء المالي في المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين، لكن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية، ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسات، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا.

وهنا نتطرق في هذا المبحث إلى :

- **المطلب الأول : ماهية الأداء**
- **المطلب الثاني : عموميات حول الأداء المالي**
- **المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي**

المطلب الأول : ماهية الأداء

أولا : تعريف الأداء وتصنفاته

1-تعريف الأداء :

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات المتناولة للأداء إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول مفهوم محدد للأداء، أي الجوهر بل امتد إلى مصطلحات التي تشير إلى نفس المعنى وهذه المصطلحات هي: الفاعلية، الكفاءة، الإنتاجية، حيث يعد الأداء المالي مفهوما طبقا لأداء العمل حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة .

- وعرف على أنه " المقياس الرئيسي التابع أو الذي يتم التنبؤ به في الإطار الذي نستخدمه ويصلح كوسيلة للحكم فاعلية الأفراد".⁽¹⁾
- وعرف أيضا " هو درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المؤسسة للأهداف المخططة بكفاءة وفعالية، حيث نجد أن الأداء يعني تأدية أو القيام بعمل أو جهد أو نشاط من طرف فرد أو فريق المؤسسة من أجل تحقيق هدف معين، يتم الحكم عليه في الأخير بأنه جيد، كفى، أمثل"⁽²⁾.

⁽¹⁾ طارق شريف يونس، معجم مصطلحات العلوم الإدارية، طبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 91

⁽²⁾ أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر "الأصول والمهارات"، بدون دار النشر، مصر، 2002، ص 415

- يعرف الأداء أنه " نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها عن العمليات والمنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين أوجه النشاط الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها" (1)

• وكلمة الأداء في التعبير الاقتصادي تعني " المنهجية والطريقة التي بواسطتها يمكن للمؤسسة الوصول إلى أهدافها المختلفة التي وجدت من أجلها. ونستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الأداء بصفة عامة هو "درجة النجاح التي تحققها المؤسسة في إنجاز أهدافها، فهو عبارة عن مجموعة من العوامل منها تكمل بعضها البعض، ومنها التي تكون متناقضة، ونضرب مثلا لذلك التناقض في حالة سعي المؤسسة إلى تحقيق هدف تخفيض التكاليف وفي نفس الوقت تحقيق هدف الحفاظ على الروح المعنوية العالية للأفراد وكذا تحسين نوعية المنتجات".

2- تصنيفات الأداء :

توجد عدة تصنيفات للأداء وهذا يعود للاختلاف اتجاهات الباحثين، ويمكن تصنيف الأداء استنادا إلى عدة معايير ومن أهم هذه المعايير، معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية والمعيار الوظيفي: (2)

أ- حسب معيار المصدر.

وفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف أداء المؤسسة إلى أداء داخلي وأداء خارجي:

- **الأداء الداخلي:** وينتج من تفاعل مختلف أداءات الأنظمة الفرعية في المؤسسة أي مختلف الأداء الجزئي المتمثل في الأداء البشري أي أداء الموارد البشرية في المؤسسة، والأداء التقني الذي يتعلق بجانب الاستثمارات، والأداء المالي الخاص بالإمكانيات المالية المستعملة.

- **الأداء الخارجي:** هو الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة فهو ينتج في المحيط الخارجي للمؤسسة، وبالتالي فإن المؤسسة لا يمكنها التحكم في هذا الأداء، حيث قد يظهر الأداء في نتائج جيدة تتحصل عليها المؤسسة، على سبيل المثال قد يزيد حجم مبيعات المؤسسة بسبب تحسين في الأوضاع الاقتصادية أو نتيجة إعانات تحفيزية من

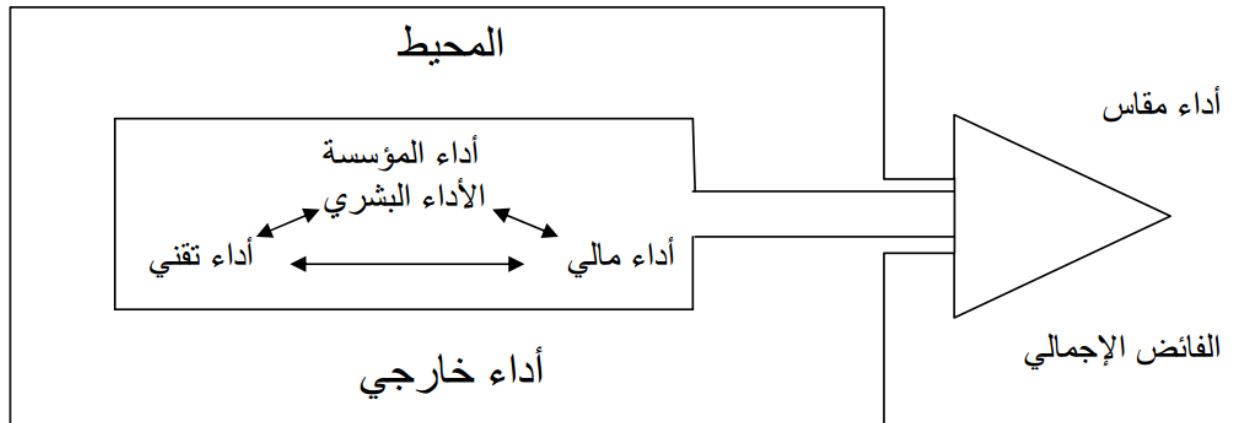
(1) علاء فرحان طالب، إيمان شبحاني المشهداني، حوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن،

2011، ص 64.

(2) عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفاعلية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 1، 2001، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 89.

طرف الدولة، حيث أن هذه التغيرات قد تنعكس على الأداء إيجاباً أو سلباً، وبالتالي يجب على المؤسسة قياس وتحليل هذا الأداء، لأنه يمكن أن يشكل تهديداً لها فهي لا تتحكم فيه كما هو الحال بالنسبة للأداء الداخلي.

الشكل (2-1): الأداء الداخلي والأداء الخارجي



المصدر: Bernard Martory ; contrôle de gestion social ; librairie Vuibert ; paris ; 1999 ; p237;

ب- حسب معيار الشمولية

يمكن تقسيم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي:

- **الأداء الكلي** : يتجسد في الإنجازات التي ساهمت كل الوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها دون انفراد جزء أو عنصر لوحدة في تحقيقها من خلال الأداء الكلي يمكن الحكم على مدى تحقيق المؤسسة وبلوغها لأهدافها العامة كاستمرارية والنمو والربحية.

- **الأداء الجزئي** : ويقصد به الأداء الذي يحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة والوظائف الأساسية، والأداء الجزئي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداء الأنظمة الفرعية وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل أو التسلسل بين الأهداف في المؤسسة.

ت - حسب المعيار الوظيفي:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى الوظائف الأساسية في المؤسسة وهي: الإنتاج، المالية، التسويق، والموارد البشرية ويتم تقسيم الأداء وفق هذا المعيار إلى: ⁽¹⁾

- **أداء الوظيفة المالية:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وبناء هيكل مالي فعال، بالإضافة إلى تحقيق المردودية وتعظيم العائد على الاستثمار باعتباره أحد أهم أهداف المؤسسة، لذا فإن البعد المالي للأداء الكلي للمؤسسة يتحقق من خلال تحقيق المردودية وتعظيمها، مما طرح فكرة ربط المكافآت الممنوحة لمسيرى المؤسسة بحجم المردودية التي ساهموا في تحقيقها، أي تكون متناسبة طردا معها وهذا من شأنه أن يرسخ لدى المسيرين فكرة أنهم مستثمرين في المؤسسة أي مساهمين فيها وليسوا مسيرين فقط، وبالتالي سيعملون على تعظيم مردوديتها أكثر فأكثر.

- **أداء وظيفة التسويق:** يتجسد هذا من خلال مجموعة من مؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق منها: حجم المبيعات، الحصة السوقية، رضا العملاء، شهرة العلامة، ومدى توقعها في ذهن المستهلكين.... الخ.

- **أداء وظيفة الإنتاج:** ويتحقق عندما تحقق المؤسسة إنتاجية مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الأخرى من خلال إنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف أقل تسمح لها بالمنافسة، بالإضافة إلى تخفيض التعطيلات الناتجة عن توقف الآلات أو التأخر في تلبية الطلبات.

- **أداء وظيفة الأفراد:** يعتبر المورد البشري أهم مورد في المؤسسة ومن خلاله يتم تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها بما يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة، وهذا يعني أن بقاء المؤسسة واستمرارها مرهون بأداء العامل البشري فيها وهذا الأداء ينبني على الكفاءات، واختيار ذوي المهارات العالية حيث أن فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

وفي الأخير يمكن استنتاج أن اختلاف أنواع الأداء باختلاف المعايير، فإذا نظرنا إليه من حيث المجال نجد أن الأداء قد يكون كليا أي خاصا بالمؤسسة ككل تساهم فيه كل وظائفها دون التمييز بينها، وقد يكون جزئيا أي مختلف الأداء التي تحققها

⁽¹⁾ صباح شاوي، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص 207.

الأنظمة الفرعية للمؤسسة كل على حدا كأداء وظيفة التمويل، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة الموارد البشرية.

ثانيا - العوامل المؤثرة في الأداء :

اتجه أغلب الباحثين إلى تصنيف العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية، بالاعتماد على مصدر هذه العوامل و على قدرة المؤسسة على التحكم فيها.

1- العوامل الخارجية:

و هي تلك العوامل التي لها علاقة بالمحيط السياسي والاقتصادي والطبيعي للمؤسسة ،وتؤثر في تسيير مواردها من بعيد أو من قريب و يختلف تأثير هذه العوامل على أداء المؤسسة من عامل لآخر.

أ - الموقع: والذي قد يحد من بلوغ المؤسسة أهدافها المرجوة، لأهميته في تقليل تكاليف الإنشاء وتكاليف التشغيل، و يمكن من رفع إنتاجيتها وتحقيق أهدافها المسطرة أيضا.

ب - الظروف الاجتماعية: كالعادات والتقاليد والمناخ الثقافي والمعتقدات الاجتماعية عن العمل.

ت - الظروف الاقتصادية: كالأزمات الاقتصادية، تدهور الأسعار .

ث - عوامل تكنولوجية: وتتمثل في التغيرات والتطورات التكنولوجية كإختراع الآلات جديدة تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج ،حيث تفيد تكنولوجيا الإنتاج المؤسسة في رفع إنتاجية عاملها وتحسين أدائها، وهي تساهم على انجاز أعمال ومهام أكبر باستثمار موارد أقل من الاعتماد على الطريقة التقليدية في الإنتاج⁽¹⁾، كما تمكن من تحقيق ذلك في زمن أقصر وتؤدي إلى إنتاج أفضل نوعية، وبذلك فتكنولوجيا الإنتاج تساعد في توسيع قدرات الإنسان وتزيد من الإنتاجية في المؤسسة⁽²⁾.

ج - عوامل سياسية وقانونية: تتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، القوانين و التشريعات، العلاقات مع العالم الخارجي.....الخ⁽³⁾

⁽¹⁾ عريف عبد الرزاق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2008،ص41 .

⁽²⁾ البشير عبد الكريم، براهمية إبراهيم ، مداخله بعنوان تكنولوجيا الإنتاج كمصدر لميزة التكلفة الأقل في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية27،28 نوفمبر 2007 ،جامعة حسنية بن بو علي ،شلف، ص 07 .

⁽³⁾ عريف عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 41

2- العوامل الداخلية:

إن تحكم المؤسسة في العوامل الداخلية هو تحكم نسبي، وهذا نظرا لترابط العوامل الداخلية فيما بينها، وتأثرها أيضا بعوامل أو متغيرات المحيط الخارجي وحصر هذه العوامل بدقة يعد من الأمور صعبة التحقيق، لذلك سوف يتم التعرض إلى أهمها أو إلى التي تبدو أكثر ارتباطا بالأداء وتأثيرا فيه⁽¹⁾:

أ- **التحفيز**: ويتمثل التحفيز في المؤسسة " الحاجة أو الطاقة الداخلية التي تدفع الفرد إلى العمل في اتجاه موجه نحو الهدف"، فالمؤسسة عن طريق التحفيز الجيد لمختلف العمال قد تتمكن من بلوغ أهدافها ومن ثمة تحقيق الأداء الجيد، ولا يمكن أن تتم عملية التحفيز إلا بتوفر الحوافز التي قد تكون مادية أو معنوية.

ب- **المهارات** : يمكن تنظيم المهارات في ثلاث مستويات:

- مهارة التقليد وتمكن من إنجاز أو القيام بالنشاطات المتكررة حسب إجراءات محددة مسبقا.

- مهارة الإسقاط تسمح انطلاقا من وضعية معطاة، بمواجهة وضعيات أخرى شبيهة إلى حد معين الوضعية الأولى.

- مهارة الإبداع وتمكن هذه المهارة من مواجهة مشكل جديد، فالفرد مجبر أن يعود إلى رصيده المعرفي ويستغله في إيجاد الحلول، فحسب هذه الحالة يجب على الفرد أن يكون مبدع في التصرف والتعامل مع حالات جديدة لم يسبق له مواجهتها. الأنواع الثلاثة مهمة إلا أن مهارة الإبداع هي الأهم، وهذا لما يمكن لها أن تؤثر في أداء المؤسسة.

ت- **التكوين**: يعد التكوين نوع من الاستثمارات في العنصر البشري التي يمكن القيام بها لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة، ويظهر دوره في تحسين الأداء عبر النقاط التالية:

- رفع مستوى معارف الأفراد ونشرها وتحسين تقنياتهم في العمل .

- يسمح التكوين بتحسين التنظيم وتنسيق المهام .

- يسهل عملية الاتصال وتحرك المعلومات في كل الاتجاهات.

⁽¹⁾ قرين ربيع ، عطا الله ياسين، مداخلة بعنوان: فعالية بطاقة الأداء المتوازن في المنظمة، الملتقى العلمي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل

التنمية المستدامة، كلية محمد بوضياف ،جامعة المسيلة، 10 نوفمبر 2009 ، ص 08 .

المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي

يعد الأداء المالي شموليا وهاما وضروريا لأي مؤسسة وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها لإرتباطه في جانب المالي ، الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل المؤسسة ، حيث لم يتوصل الباحثون إلى إجماع حول مفهوم موحد للأداء المالي لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي يمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب له.

أولا: مفهوم الأداء المالي:

1-تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي من مفهومه الضيق لآراء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث انه الداعم الأساسي لأعمال مختلفة تمارسها المؤسسة ،ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

- كما يعد الأداء المالي من أكثر الميادين الأداء استخداما وقدا لقياس أداء المؤسسة لأنه بالاستقرار والثبات يساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل والصحيح. وفي ما يلي بعض التعاريف التي تبرز أهم جوانبه:

- عرف "Gladston" سنة 1988 وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجلات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة.⁽¹⁾

- كما عرفه كل من Venkatraman & Ramanujam سنة 1986 هو "الميدان الأداء الأكثر شيوعا في معظم بحوث الإدارة الإستراتيجية".⁽²⁾

- ويعد الأداء المالي أيضا أنه وصف لوضع المؤسسة وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات ،الإيرادات ،الموجودات المطلوبة وصافي

(1) علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهدي، مرجع سابق، ص 67.

(2) عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، دراسات العلوم الادارية ، المجلد 37 ، العدد 1، الاردن،

2010، ص 98.

الثروة كما يذكر أن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة.⁽¹⁾

- ويعرف بأنه " أداة تحفيز لإتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها إتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين لتوجه إلى الشركة أو السهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها "⁽²⁾ .

من خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم الأداء المالي هو " الطريقة التي تتجز بها المؤسسات أعمالها لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي لها"

2- أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسة من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين ،وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية⁽³⁾:

- متابعة ومعرفة طبيعة ونشاط المؤسسة الاقتصادية .
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة الاقتصادية.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية .
- المساعدة في فهم التفاهم المتفاعل بين البيانات المالية .

وقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المؤسسة وضعفها .

⁽¹⁾ ربيعة رعدي و آخرون، نظام المعلومات ودوره في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير ،فرع مالية ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،بالوادي سنة 2008، 2007 ص 51 .

⁽²⁾ علاء طالب ،إيمان شيجان المشهداني ، مرجع سابق، ص 27

⁽³⁾ نفس المرجع ص51.

3- أهداف الأداء المالي:

- تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للمؤسسات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة ، حيث أنه يمكن أن يحقق للمتعاملين الأهداف التالية ⁽¹⁾:
- يمكن المستثمر من إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم للتفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.
- يمكن المستثمر من متابعة معرفة نشاط المؤسسة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة ، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية .

المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي

تعد المعلومات المالية من أكثر مصادر المعلومات تأخرا في المؤسسات ، وأن توفر هذه المعلومات يعد من الشروط الواردة في القوانين التي تضعها الحكومة ، والتي تؤكد على ضرورة كشف المؤسسات عنها معينة بشكل سنوي ، وخصوصا تلك المعلومات التي تظهر في حساب الأرباح وخسائر الميزانية العمومية ، وكشف تدفق الأموال وإن هذه المعلومات تمثل الأساس عند التفكير في قياس أداء أي مؤسسة من مؤسسات الأعمال وسنحاول ضمن هذه الفقرة التعريف بالمؤشرات التي أستخدمت في قياس الأداء في المؤسسات إضافة إلى ذلك تقييم كفاءة رأس المال الممتلك والسيولة.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

- تعرف عملية تقييم الأداء المالي على أنها " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية المادية والمالية المتاحة لإدارة الشركة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة" ⁽²⁾

- كما عرف تقييم الأداء المالي في بعض التعاريف على أنه وظيفة إدارية بجانب الوظائف الأخرى المتعارف عليها من التخطيط والتنظيم والدفع فحسب هذا التعريف فإن تقييم الأداء المالي "يعتبر وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل

⁽¹⁾ سليمان رشيدة ، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، فرع مالية وحوكمة الشركات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 ، 2012 ص 54.

⁽²⁾ دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة المالية في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الباحث ، عدد 04 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2006 ، ص 41.

الاداري المستمر ،وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم بأعلى درجة من الكفاءة⁽¹⁾

ثانيا - قياس الأداء المالي

لقد أشارت البحوث السابقة والخبرات العلمية لبعض المؤسسات إلى استخدامات تقليدية لمقاييس الأداء المتمثلة في التقارير السنوية وغيرها مما يعرض على الجمهور الخارجي والداخلي ،وفي السنوات الأخيرة زادت الحاجة إلى معرفة مدى تحقيق المؤسسات لأهدافها الإستراتيجية المنشودة من خلال الاستخدامات التالية ترتبت ترتيبا تنازليا حسب أهمية الاستخدام ويظهر ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-1) : مجال استخدام مقاييس الأداء

الترتيب	مجال استخدام مقياس الاداء
1	لدعم عملية اتخاذ القرارات في الإدارة العليا
2	لتدعيم قرارات المسؤولية في مستويات التشغيل
3	لتحسين جودة المنشأة لدى المستهلك
4	لتدعيم نشاط المحاسبة عن المسؤولية في المنشأة
5	لبيان مدى الحاجة إلى تغيير استراتيجيات المنشأة
6	للمساعدة على إتمام تحقيق استراتيجيات المنشأة
7	للمساعدة في الحصول على معلومات عن التقارير الخارجية
8	لتسهيل عمليات مقارنة بأنشطة الشركات المتماثلة
9	لتدعيم عمليات تحسين الداء بالمنشأة
10	لتحديد مبالغ الحوافز لرجال الإدارة العليا و العاملين معهم
11	للتعرف على مدى تحقيق رغبات الملاك
12	لتسهيل عمليات التأقلم مع البيئة المحيطة بالمنشأة

المصدر : سعد صادق بحيري -إدارة توازن الأداء - دار الجامعية - (2003.2004)، ص 338.

⁽¹⁾ صلاح الدين ،حسن السيسي ،نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية ،دار الوسام ،لبنان ،1998، ص

ثالثا - معايير ومؤشرات الأداء المالي

1- التوازن المالي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في رأس مال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة .
 أ- **رأس المال العامل (FRL):** يمثل الزيادة في الاصول المتداولة على الخصوم، وهو يستخدم في حكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير وله تسمية ثانية هي "صافي رأس المال العامل" أو هو جزء من رؤوس الأموال التي تمول الاحتياجات ناقص عناصر الاصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة .
 ويمكن تحليل رأس المال العامل:⁽¹⁾

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

التفسير المالي لرأس المال العامل:

- **رأس المال العامل < 0 :** هو مؤشر إيجابي بالنسبة للمقدرة على السداد ويدل على أن المؤسسة تمول كل استثماراتها بالأموال الدائمة لأن هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل.
- **رأس المال العامل $= 0$:** يظهر في حالات التسيير المثلى وهذا بربط الالتزامات مع الاستحقاقات بدقة، إلا أنه يمكن أن تقع اضطرابات غير متوقعة ينجم عنها مخاطر في الآجال القصيرة، خاصة ما يتعلق بالقدرة على السداد.
- **رأس المال العامل > 0 :** في هذه الحالة فإن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات، وهنا المؤسسة ستواجه مشاكل من جانب التوازن المالي خاصة بالنسبة للمقدرة على الدفع والاستدانة.

إن هذا التحليل كان يخص المؤسسات الإنتاجية أما المؤسسات التجارية فإن:

- **رأس المال العامل < 0 :** المؤسسة قد تجمد جزءا من أموالها.
- **رأس المال العامل $= 0$:** المؤسسة ذات تسيير عقلاني ولها تحكم في التزاماتها مع حركة المقبوضات في المؤسسة.

⁽¹⁾ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي) الجزء 1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 46 ص 47.

- رأس المال العامل >0: درجة تحول الأصول المتداولة للمؤسسة أسرع من درجة إستحقاقية ديونها قصيرة الأجل.

ب- إحتياجات رأس المال العامل (BFR) : هو مفهوم يأخذ طابع ديناميكي على عكس رأس المال العامل وهو يتغير خلال السنة تماشياً مع تغير نشاط المؤسسة وعليه فهو يبين إحتياجات المؤسسة لأس المال العامل في كل لحظة على مدار دورة الإستغلال ويمكن حسابه بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = \text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

التفسير المالي للاحتياج في رأس المال العامل: المؤسسة بحاجة إلى :

- $BFR < 0$: يعني أن إحتياجات التمويل لم تغط كلية بموارد الدورة وبالتالي بحث عن مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية إحتياجات الدورة فهي بحاجة لوجود رأس المال عامل موجب لتغطية هذا العجز.

- $BER > 0$: جميع إحتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار وبالتالي الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

- $BFR = 0$: موارد الدورة تغطي إحتياجات الدورة هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

ت- الخزينة (Tn): تعرف الخزينة حسب المحلل المالي على أنها الفرق بين المزارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية، وتحسب بالعلاقة التالية: (2)

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{تسبيقات بنكية}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياجات رأس المال العامل}^{(1)}$$

وهناك ثلاث حالات للخزينة تتمثل في :

(1) طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 147 ص 148.

(2) Alain Capiez , élément de gestion Financière, Masson, 4 ed, Paris, 1994, p 44.

- **خزينة موجبة:** هذا يعني أن رأس المال العامل أي أن هناك توازن مالي، أي رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة و هناك فائض يضم إلى الخزينة ينبغي أن تستغله في استثمارات جديدة حتى لا تؤثر سلبا على مردوديتها.
- **خزينة سالبة :** نجد احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهو دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، حيث تلجأ المؤسسة للاقتراض قصير الأجل أو إلى الرفع من قيمة رأس المال العامل بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة ، وإن دام الحال تواجه المؤسسة خطر دائم و مستمر .
- **خزينة معدومة:** تعني تساوي رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل وهذا توازن مالي مثالي، لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل ولا تتوفر أموال سائلة.

المطلب الرابع : دراسة وتحليل النسب المالية والمردودية المالية للأداء المالي

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة ، ويوضع التحليل بالنسب المالية الذي يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل القوائم المالية ومن أكثرها شيوعا، فهذا التحليل بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك في نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل جدول التدفقات النقدية...

أولا - النسب المالية

هي العلاقة بين رقمين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي ، وهذه القيم تأخذ من الميزانية أو من جداول تحليل الاستغلال أو منها معا ، وهي تسمع بإعطاء تفسير لنتائج سياسات المتخذة من طرف المؤسسة وبصفة موضوعية وفي إطار الظروف الخارجية المفروضة على المؤسسة ، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية وخارجية بين عدة مؤسسات⁽¹⁾.

ومن أهم النسب المالية:

1-نسب الهيكلية :

تعبر هذه النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل ومن أهمها نجد:

(1) بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال ، الطبعة 3 ، دار هومة ، 1997، ص 112

- نسبة التمويل الدائم: وتعتبر عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ولكي تكون هذه النسبة مؤشر ايجابي للمؤسسة يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد (=1) على الأقل.

- نسبة التمويل الذاتي: توضح مدى اعتماد المؤسسة على تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كانت النسبة أكبر من الواحد (<1) كان ذلك مؤشر على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

- نسبة الاستقرار المالي: تقيس نسبة الاموال الدائمة في التمويل الاجمالي للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:
- وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقرار المالي} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

2-نسب السيولة : توضح هذه النسب مقدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، والأصول تعتبر سائلة اذا كانت نقود أو يمكن تحويلها الى نقدية بسهولة لفترة قصيرة ، ونسب السيولة معروفة :⁽¹⁾

- نسبة السيولة العامة: وتفسر الجزء من الديون قصيرة الأجل والتي تغطيها الأصول المتداولة ، ويجب على المؤسسة أن تحقق هذه النسبة أكبر من القيمة واحد ، وإذا تساوت هذه النسبة مع القيمة واحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأس المال العامل الصافي معدوم ، أما إذا كانت أقل من القيمة واحد فهي وضعية سيئة وخطرة وعليها أن تراجع هيكلها المالي، وتحسب بالعلاقة التالية ⁽²⁾:

⁽¹⁾ عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، الطبعة 1 ، دار الحامد ، الاردن ، 2008، ص ، 94 ص 95

⁽²⁾ الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، مرجع سابق ، ص 147 ص 148

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / (الديون القصيرة الأجل)

نسبة السيولة المختصرة = القيم الجاهزة + القيم المحققة / ديون قصيرة الأجل

- نسبة سيولة الأصول : تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول وتتغير هذه النسبة بتغير فروع النشاط فنجدها في المؤسسة التجارية غالبا أكبر من 0,5 حتى تكون وضعية المؤسسة جيدة يجب أن تكون حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحا وتعطى بالعلاقة التالية:⁽¹⁾

نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

3-نسب المديونية: من أهمها :

أ - نسبة الاستقلالية المالية : وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

الأموال الخاصة / مجموع الديون

ب - نسبة قابلية السداد : وتحسب بالعلاقة التالية :

مجموع الأصول / مجموع الديون

4-المردودية :

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم الأداء المالي، وتدل على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة استخدام رأسمالها في نشاطها الاستغلالي، و من أهمها نجد :

أ - المردودية المالية: تهتم بتحقيق مردودية عالية للمساهمين و مقارنة هذه المردودية برأس المال المستثمر، لأنها تمثل الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال

⁽¹⁾ زينة قمرى، مداخله واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في إتخاذ القرار ،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة 20 / 08 / 55 سكيكدة.

الخاصة المستعملة، وتسمى بعائد أو مرد ودية الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ب- **المردودية الاقتصادية:** هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية المحققة و مجموع الأموال المستعملة وتقيس مؤشرات المردودية الاقتصادية كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح، وتحسب كما يلي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ت- **المردودية التجارية:** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

ث- **مردودية النشاط:**

وتتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري أو الصناعي الذي تمارسه المؤسسة. (2)

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية النشاط} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{مستوى النشاط}}$$

ج- **معدل العائد على حق الملكية:** وهي من أهم النسب المالية المتداولة في أسواق الأوراق المالية و لأنها تعكس ربحية السهم الواحد وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

ح- **معدل العائد على الاستثمار:** ويعد من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات و التي تهتم الإدارة و الملاك و المستثمرين، ويحسب بالعلاقة التالية:

(1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ص 267.

(2) السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة (النتيجة الصافية) / مجموع

وللمردودية نسب وهي العلاقة بين النتائج المحققة و الوسائل المستعملة لتحقيق هذه النتائج وتتمثل هذه النسب في شكلها العام في مايلي :

النتائج المحققة / الوسائل المستعملة

ومن أهم نسبها نذكر مايلي :

أ- **نسبة المردودية المالية** : وتسمى أيضا بنسبة الأموال الخاصة يتم من خلالها مقارنة رؤوس الأموال الموظفة من طرف المؤسسة بالنتائج التي حققتها، وتحسب بالعلاقة التالية⁽¹⁾:

النتيجة الصافية / رأس المال

ب- **نسبة المردودية الاقتصادية** : وتحسب بالعلاقة التالية⁽²⁾:

الربح الصافي / مجموع الأصول

ت- **نسبة المردودية الإستغلال** : هذه النسبة تقيس مدى مقدرة المؤسسة على التحكم في العناصر التي لها علاقة بتكاليف المبيعات وتحسب بالعلاقة التالية :

نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال بدون رسوم

5- **نسب الدوران** : تقيس هذه النسب الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها وذلك بإجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات ،من أهم هذه النسب نجد:

أ- **معدل دوران المخزون** : تقيس هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة ،تعبّر على عدد مرات دوران المخزون خلال دورة الاستغلال ويحسب بالعلاقة التالية:

⁽¹⁾ بوبكر بن موسى وآخرون ، تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تخرج في إطار نيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ، فرع إدارة

أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الوادي ، 2002، ص 52

⁽²⁾ زينب هويدي وآخرون ، أثر التخطيط المالي على المردودية المالية على المؤسسة الاقتصادية ، مذكر تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

، علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، ص 87

في المؤسسة التجارية:

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء بضاعة / متوسط المخزون

في المؤسسة الصناعية:

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون

ب- معدل دوران الأصول المتداولة: وتكون بدراسة العلاقة بين الأصول واستخداماتها وتعبر

هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها:

ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة

المبحث الثالث : تحسين الأداء المالي ونماذج الإفصاح المحاسبي

لقد أصبح تحسين الأداء أمرا ضروريا تتجه إليه المؤسسة لضمان البقاء والاستمرارية فأصبح يعد وظيفة أساسية وإستراتيجية تهتم وتهدف لتحسين أداء مواردها البشرية ومن أدائها العام وهو في الواقع يشكل نظام يتم عبر خطوات مترابطة ونظرا لأهمية هذا النظام وتأثيره على عدد من الأطراف الفعالة في المؤسسة بصفة عامة و ادارة الموارد البشرية بشكل خاص القيام بمراقبة والتقييم الأداء والبحث في سبيل تحسينه والتأكد من قيامه بالأهداف الموجودة منه على أكمل وجه وهذا من خلال التأكد من توفره على الشروط الواجبة في أنظمة التقييم والتحسين السلمية و الفعالة ،ومن هنا سنتطرق إلى مطلبين هما :

- المطلب الأول : ماهية تحسين أداء المالي

- المطلب الثاني : نماذج الإفصاح المحاسبي

المطلب الأول : ماهية تحسين الأداء المالي

أولا : مفهومه ودوافع تحسينه

1- مفهومه :

- يعرفه الهيئتي على انه " استخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثالية"⁽¹⁾ حيث يركز هذا التعريف على إن عملية تحسين الأداء تتطلب توازن العناصر الأربعة الجودة، الإنتاجية، التكنولوجيا، التكلفة، لأن توازن هذه قد يؤكد أن توقعات واحتياجات أصحاب المصلحة في المؤسسة قد أخذت في الاعتبار ويطلق على هذا المنهج " المتكامل إدارة التحسين المتكامل.

- ويمكن تعريفه أيضا بأنه " طريقة منظمة وشاملة لعلاج المشاكل التي تعاني منها مؤسسة ما وهي عملية منظمة تبدأ بمقارنة الوضع الحالي والوضع المرغوب للأداء الفردي و المؤسسي ومحاولة تحديد الفجوة في الأداء "⁽²⁾

- حيث تقوم عملية تحسين الأداء أساسا على تحليل الأداء لأنه المستهدف بالتنمية والتطوير حيث يجب أن تكون نتيجة هذا التحليل التعرف على الفجوة في الأداء يتبعها بعد ذلك التحليل الأسباب التي أدت لوجود هذه الفجوة ثم بعد ذلك اختيار التدخلات والحلول

⁽¹⁾ عبد الحكم أحمد الخزامي، تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين "تحسين الأداء"، الجزء 3، ابن سينا، القاهرة، مصر، 1999، ص 11

⁽²⁾ رجيمي نعيمة، سلمى إيمان، أهمية التسيير الاستراتيجي في تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، 2012، ص 88.

المقترحة موضع التطبيق والتنفيذ وهكذا تستمر عملية التطبيق والتنفيذ وصولاً للأداء المرغوب فيه.

- ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية تحسين الأداء تتطلب نظرة شمولية تبدأ من الجذور ، وهذا أمر بديهي لأنك إذا قمت بمعالجة ظواهر المشكلة وقشورها الخارجية فستظهر من جديد على الرغم من أهمية التعليم والتدريب لزيادة الإنتاجية إلا أنه سيبقى جزءاً من المطلوب ، لأن الصورة تتكامل عندما نركز على كل الموارد الممكنة لتحسين الأداء ، وإن عملية تحسين الأداء ذاتها تعتبر نوعاً من أنواع التعليم المستمر ، وبالتالي توفير مخزون محترف في المؤسسة .

- ومن مبادئ تحسين الأداء⁽¹⁾:

- الوعي لتحقيق إحتياجات وتوقعات الزبون (داخلي/خارجي)
- إزالة الجوانب والعوائق وتشجيع مشاركة جميع العاملين .
- التركيز على النظم والعمليات.
- القياس المستمر ومتابعة الأداء.

2-دوافع تحسين الأداء

تكمن أهم القوى الدافعة لتحسين أداء المؤسسات في كل من معدلات التغيير السريعة المنافسة ، التقدم التكنولوجي الحفاظ على المكانة ، الاهتمام بالجودة و التي يتم توضيحها كما يلي:⁽²⁾

أ- **معدلات التغيير السريعة** : التغيير الثابت الوحيد الذي تتعامل معه المؤسسات يعود السبب الرئيسي لحدوثه هو تغيير ظروف البيئة الخارجية ، والتي تمثل مجموع القوى الخارجية التي تؤثر على نشاط وقرارات المؤسسة وتتأثر بها والبيئة الخارجية هي نقطة البداية والنهاية للمؤسسة فهي تمثل نقطة البداية لأنها هي المصدر الأساسي للحصول على الموارد التنظيمية مثل المواد الخام، رؤوس الأموال، العمالة والمعلومات عن السيولة ، أما من حيث كونها نقطة النهاية فإن بيئة الأعمال هي المستهلك الأساسي لمنتجات وخدمات المؤسسة ، فكلما تميزت البيئة بعد التأكد نتيجة لكثير عدد المتغيرات البيئية وعدم استقرارها كلما عملت المؤسسات على تحسين أدائها لمواجهة ظروف الغموض البيئي.

⁽¹⁾ ياسر إبراهيم العبيد، مؤشرات الأداء، الزمالة الأمريكية لجودة المنشآت الصحية

www.yaseralobaida/presentation/arabic/13pps

⁽²⁾ عادل زايد ، التنظيمي المتميز الطريق إلى منظمة المستقبل منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2003 ، ص 10

ب- المنافسة : تعمل العديد من الدول توفير الحماية لمنتجاتها المحلية من المنافسة الخارجية وقد ساد هذا الفكر خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية (02) حين لجأت إلى إعادة بناء اقتصادها عن طريق تنمية الصناعات الوطنية بما يحقق النمو الاقتصادي لها ،وقد لقي هذا الفكر رواجاً شديداً خاصة بين الدول التي اعتنقت مبادئ الفكر الاشتراكي ،فقد كانت الفلسفة الأساسية لهذا النظام هو التخطيط المركزي وحماية الأسواق غير أن تغير موازين القوى العالمية الكبرى عقب انهيار الكتلة الشرقية أدى إلى نمو فكر الاقتصاد المفتوح وانتشار فكر المنافسة التامة تلك الظروف الجديدة تفرض على المؤسسات ضرورة العمل على المفتوح وانتشار فكر المنافسة التامة تلك الظروف الجديدة تفرض على المؤسسات ضرورة العمل على تحسين أدائها باستمرار لضمان تحقيق بقائها ، نموها ، استمراريتها.

ت - الحفاظ على المكانة : تعكس المكانة الموقع التنافسي للمؤسسة بين بقية المؤسسات العاملة في نفس المجال و يمكن لها أن تحقق ميزة تنافسية عندما تقوم بتطبيق الاستراتيجيات التي تخلق القيمة للمستهلك والتي لا يمكن للمنافسين الحاليين أو المرتقبين تطبيقها ويمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على مصدرين أساسيين هما :

- **التفوق المهاري :** ويقصد به مستوى مهارات العاملين في المؤسسة والذي يميزهم عن غيرهم من العاملين في المؤسسات المنافسة.

- **الموارد التنظيمية :** كافة الأصول المادية غير البشرية التي تملكها المؤسسة بغض النظر عن نوعها وطبيعة نشاطها فإن المؤسسة يمكن أن تملك ميزة تنافسية دائمة من خلال المزيج الدقيق بين المهارات البشرية والأصول المادية بطريقة فريدة تؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية المنشودة.

- **الاهتمام بالجودة :** إن تفاعل المتغيرات السابقة الذكر يضع على المؤسسات مسؤولية البحث عن الذات ومحاولة تحسين أدائها مقارنة بالمؤسسات المنافسة حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار ومضاعفة فرص بقائها واستمرارها ، فهناك اتجاه متزايد نحو تطبيق المفاهيم المختلفة الخاصة بالجودة كحلقات الجودة والجودة الشاملة ، ويعكس هذا الاتجاه رغبة المؤسسة في الدفع من قدرتها التنافسية بالتركيز على الجودة والعمل على ترقيتها.

ثانيا - مراحل تحسين الأداء⁽¹⁾

إن الخطوات اللازمة لتحسين الأداء على المستوى الفردي فوق العمل ، تتبع الخطوات التالية :

- 1- تحديد نقاط تحسين الأداء والفجوات المراد علاجها باستخدام التحليل .
- 2- تطوير الخطة لمعالجة القضايا والفجوات التي تم تحديدها.
- 3- العمل على تأسيس على الطريقة المثلى في إنجاز العمل.
- 4- التحاق بالبرامج التدريبية لتحسين مهاراتك .
- 5- القيام بقياس التقدم الحاصل في مهاراتك بعد الإجراءات المتخذة.
- 6- يجب أن تعلم برد فعل رئيسك وأن تعطيه التغذية الراجعة عن أعمالك.
- 7- راجع كل عملية قمت بها وقيم نتائجها.
- 8- حاول أن يكون لديك دائما خططا للتطوير والتحسين المستمر للأداء.

- دور المدير في عملية تطوير وتحسين الأداء:

يجب على المدير الحرص تنفيذ استراتيجيات الأداء ومتابعتها ويمكن تلخيص دوره بالخطوات التالية :

- تحديد المشكلة وتحليل الموقف.
 - طلب المشورة المتخصصة والعمل على التقييم اللازم.
 - وضع وتحديد الأهداف .
 - تحديد المدخلات اللازمة.
 - التطبيق والتعزيز (زيادة السلوك الايجابي وتقليل السلبي) .
 - المتابعة الدائمة وإعادة تقييم المشورة.
- حيث أن دور المدير مهم جدا في إدراك أهمية تحسين الأداء وإزالة العوائق وتعزيز النواحي الايجابية.

⁽¹⁾ عادل زايد ، نفس المرجع ، ص 14

المطلب الثاني : نماذج الإفصاح المحاسبي

أولاً : نماذج الإفصاح المحاسبي

نماذج الإفصاح المحاسبي التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية :⁽¹⁾

- قوائم الإفصاح الإلزامية : مرفقة ضمن الملاحق:
- قائمة فحص الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح والنشر للقوائم المالية.
- قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية.
- قائمة فحص تقرير الفحص المحدود.
- بالإضافة إلى مجموعة من المذكرات والطلبات والتقارير والبيانات والإقرارات الاختيارية يتطلب تحريرها عند الطلب وهي :
- مصاريف إصدار الأسهم.
- مشروع دعوة المساهمين القدامى للاكتتاب في زيادة رأس المال المصدر.
- مذكرة معلومات بمناسبة تعديل القيمة الاسمية للسهم.
- مذكرة معلومات بمناسبة تخفيض رأس المال.
- مذكرة معلومات بمناسبة زيادة رأس المال المصدر.
- مذكرة معلومات بمناسبة إصدار أسهم التأسيس.
- طلب تخفيض رأس المال المصدر.
- طلب إصدار أسهم بمناسبة زيادة رأس المال.
- طلب إصدار أسهم بمناسبة تعديل القيمة الاسمية.
- طلب إصدار أسهم بمناسبة التأسيس.
- تفويض بتسليم واستلام المستندات.
- تقرير مراقب الحسابات عن القيمة التي ستصدر بها أسهم الزيادة.
- بيان تحويل السندات إلى أسهم.
- بيان بنوع و عدد الأسهم المزمع إصدارها وشروط طرحها.
- إقرار عدم الرغبة في الاكتتاب.
- إقرار بصحة البيانات.

⁽¹⁾ نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، أكاديمية الشروق

المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات ، مصر ، يناير 2012، ص 9 ص 10 .

ومن الأمور الهامة التي يتعين على الوحدة الاقتصادية الاهتمام بها وهي بصدد الإفصاح المحاسبي عند عرض قوائمها المالية لمتطلبات الكفاية المالية ولأغراض تخفيض فجوة الممارسات الخاطئة:

- عرض تقارير اجتماعات مجلس الإدارة؛
- الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛
- عدم إعلان نتائج الأعمال بالصحف قبل نشر القوائم المالية.

خلاصة الفصل

تسعى المؤسسة الاقتصادية المعاصرة جاهدة للارتقاء بمستوى أدائها المالي لتمكينها من أجل مواكبة التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم بصفة عامة وبيئة الأعمال بصفة خاصة، لتكريس وتعزيز قدرة المؤسسة على تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة المتطورة تركز على خدمة الإقتصاد، ولأن قوة أي مؤسسة اليوم تقاس بجودة أدائها المالي الذي أصبح ضروريا في أي مؤسسة لأنه يعكس مدى نجاحها أو فشلها وهذا لإرتباطه بالجانب المالي الذي يعتبر من أكثر الجوانب التي تهتم بها المؤسسات من خلال تحسين أداء العاملين داخلها وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات العالمية الحالية والمستقبلية.

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لتأثير الإفصاح المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وقد تم تخصيص هذا الفصل التطبيقي من أجل إعطاء حالة واقعية والبتعاد عن التتظير والتوقعات .

ونظرا للقيمة العلمية للموضوع وتعلقه بالواقع ومواكبة هذا العصر تم اختيار شركة ذات أسهم " شركة الزغبيات لإنتاج الجبس " .

ومحاولة منا للإفصاح في عرض القوائم المالية وتحديد دوره في تحسين الأداء المالي على مستوى الشركة حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين يتضمن كل منها :

- المبحث الأول : تقديم شركة الزغبيات " لإنتاج الجبس "
- المبحث الثاني : تقديم الكشوفات ودراسة الوضعية المالية للشركة

المبحث الأول: تقديم شركة الزغبيات " لإنتاج الجبس "

سنحاول في هذا المبحث التعرف على شركة الزغبيات وكذلك المرور بمراحل إنشائها وكيفية الإنتاج بها بالإضافة إلى مكانتها في السوق، ولمزيد من التوضيحات تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب وهي:

- المطلب الأول: تعريف بالشركة وموقعها.
- المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة ودراسة المناصب.
- المطلب الثالث: نشاط الشركة ومراحل الإنتاج بها.
- المطلب الرابع: أهداف ومحيط الشركة وواقع المحاسبة بها.

المطلب الأول : تعريف بالشركة وموقعها⁽¹⁾

أولاً: النشأة والتطور

شركة الزغبيات منبثقة عن المؤسسة العمومية الإقتصادية لإنتاج الجبس (UPP) ومقرها الإجتماعي المنطقة الصناعية بحاسي خليفة -الطريق الوطني رقم:16 لولاية الوادي . حيث أنشئت سنة 1973 تحت رقم:73.213.د.أ.77 من طرف كتابة الدولة للتخطيط وكانت آنذاك تكلفة المشروع : 1.049.000 دج من طرف الشركة الفرنسية فرال بيكس ودخلت حيز الإنتاج في: 03 فيفري 1985.

وطبقاً لـ:

- لائحة المجلس الوطني لمساهمة الدولة الصادرة في: 25 ديسمبر 1997 .
- التعليم رقم:03 المؤرخة في : 02 ماي 1998 للسيد رئيس الحكومة.
- وبناء على قرار المجلس الوطني لمساهمة الدولة بتاريخ:14/07/1998 والمتعلق بالحل المسبق للشركة العمومية الإقتصادية(وحدة الجبس UPP).

(1)-رئيس مجلس الإدارة لشركة الزغبيات

- وبناء على اللائحة المصادق عليها من طرف الجمعية العامة الإستثنائية للمؤسسة العمومية الإقتصادية (وحدة الجبس UPP) المنعقد بتاريخ: 02 أوت 1998 المتضمنة الحل المسبق للمؤسسة ،وبناء على ما ذكر تم تأسيس شركة الزغبيات بتاريخ: 29 سبتمبر 1998 شركة ذات أسهم رأس مالها الإجمالي 5.832.000 دج مقسمة على 5832 سهم مبلغ السهم الواحد 1.000 دج مملوكة كلها من طرف المساهمين وانطلقت الشركة الفتية الزغبيات عملها بتاريخ: 01 ديسمبر 1998. وفي سنة 2002 بدأت عملية التنازل عن الأسهم وتداولها بين المساهمين لتبقى العملية مفتوحة. وفي سنة 2006 تم إضافة مساهم جديد يملك 171 سهم ليصبح رأس مال الشركة 6.003.000 دج مقسمة على 6003 سهم. وكحصول نهائية يبلغ عدد المساهمين في الوقت الحالي - سنة 2011 - 42 مساهم برأس مال قدره: 6.003.000 دج.

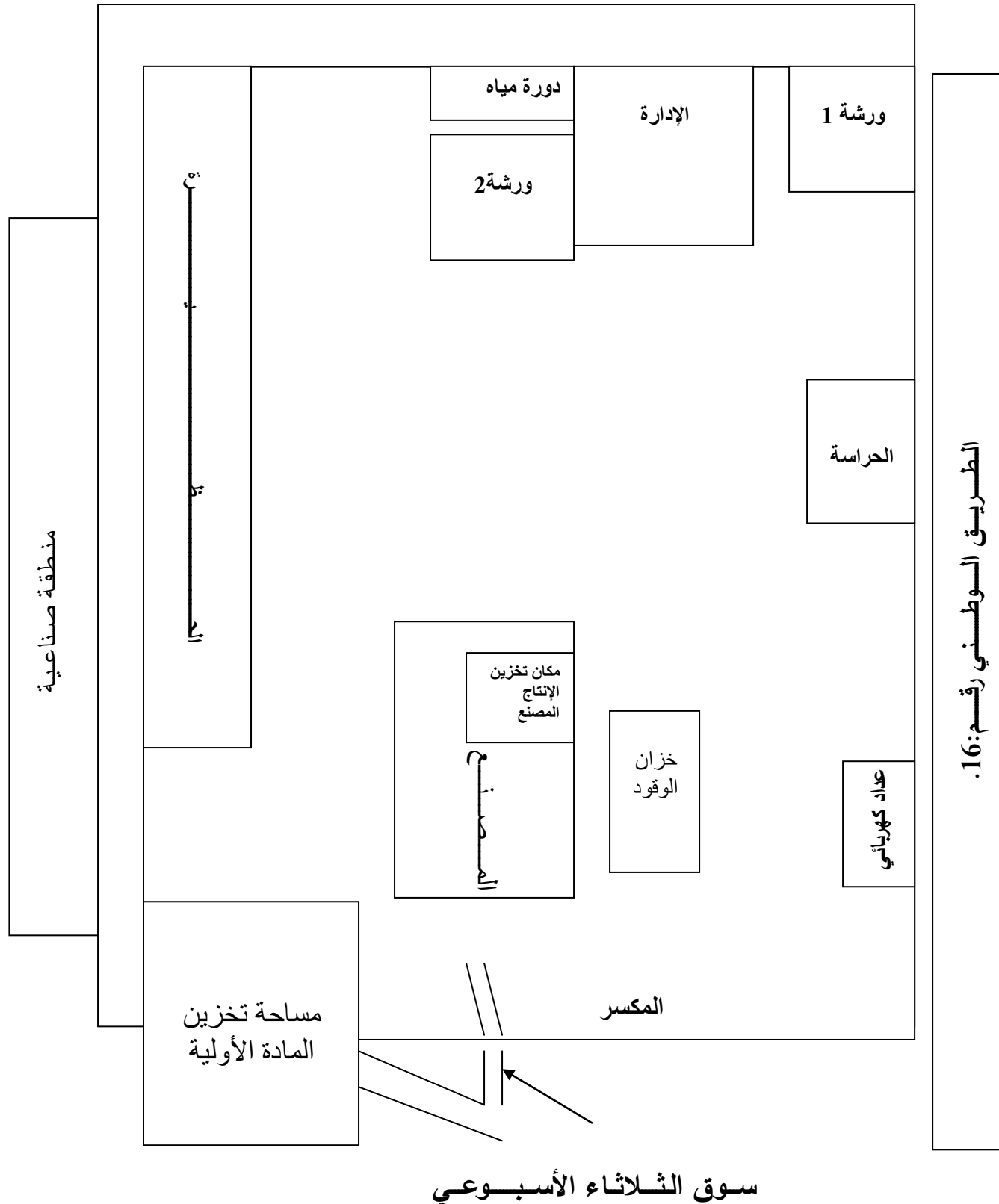
ثانيا -موقع وهيكل التنظيمي للشركة :

1- الموقع:

تقع شركة الزغبيات لإنتاج الجبس في المنطقة الصناعية بحاسي خليفة ، على بعد 30 كلم شرق مدينة الوادي ،بمحاذاة الطريق الوطني رقم 16 شمالا، ويحدها من الجهة الشرقية سوق الثلاثاء -الأسبوعي- ،ومن الجهة الغربية والجنوبية منطقة صناعية تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب: 24025 م² ،منها 13331.8 م² مساحة مغطاة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): رسم توضيحي لموقع شركة الزغبيات

منطقة صناعية



سوق الثلاثاء الأسبوعي

المصدر: رئيس مجلس الإدارة لشركة الزغبيات

02- الهياكل والتركيبات :

أ- التركيب الصناعي

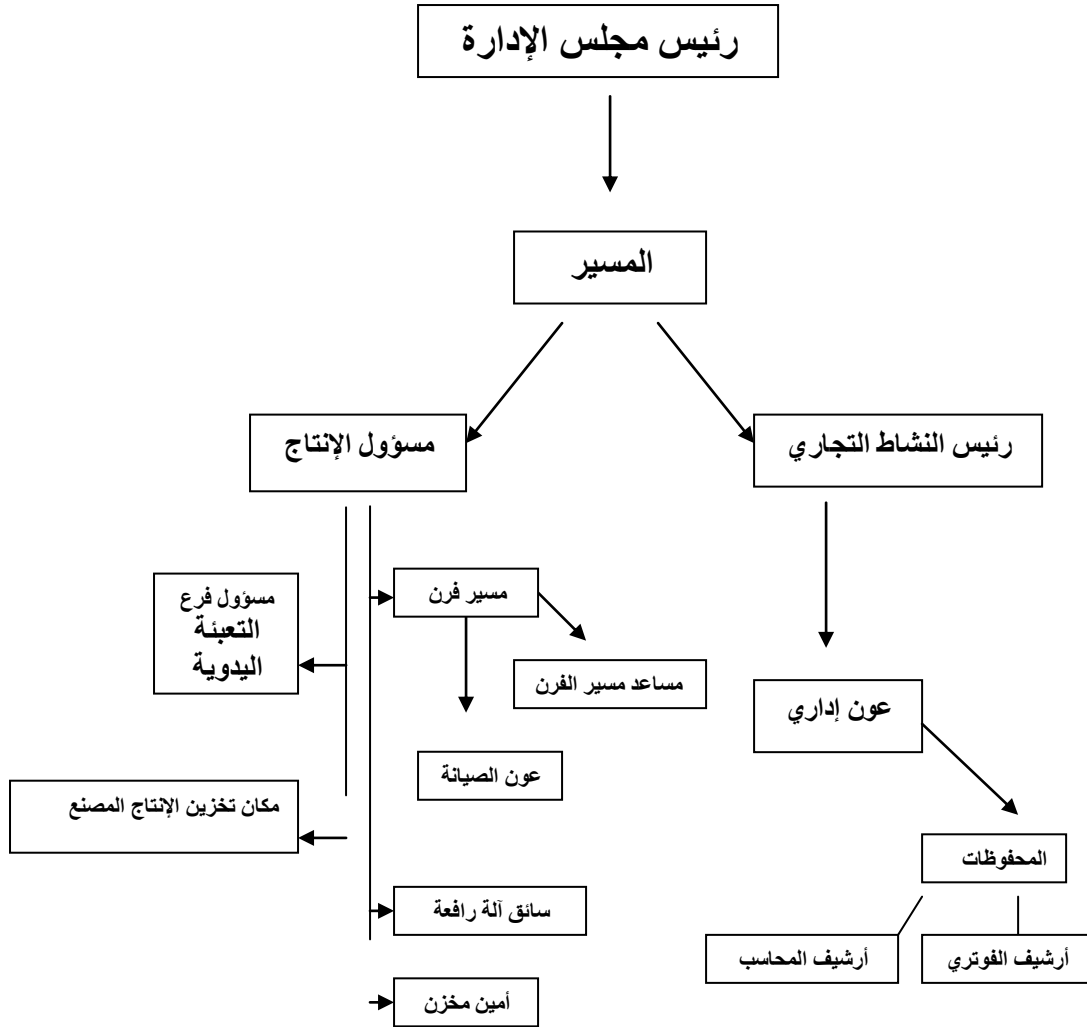
- فرن رقم 01 وفرن رقم 02.
- مطحنة مجهزة لطحن 60 طن يوماً، بمعدل 21000 طن سنوياً.
- خزانات ضخمة بطاقة تخزين 40000 طن سنوياً.
- نواقل مغزلية من مادة الحديد ونواقل شريطية من مادة المطاط.
- رافعات ومضخة هوائية.
- مولد كهربائي.
- ب- الآليات: حيث تحتوي الشركة على مجموعة وسائل نقل من الشاحنات ، نقل البضائع ، جرافات ورافعات .. الخ
- ت- المنشآت: وتتكون المنشآت من :
 - الإدارة : تحتوي على 04 مكاتب وقاعة الاجتماعات.
 - المصنع: وهو الركيزة الأساسية لشركة بحيث يحتوي على الآلات الصناعية.
 - مكان تخزين المادة الأولية: وهي مساحة مسيجة تتربع على مساحة قدرها 22500 م²
 - الحظيرة : وتحتوي على كل آليات الشركة (شاحنات، جرافات، رافعات....الخ).
 - مخزن لقطع الغيار وأكياس التعبئة : يحتوي على قطع غيار ميكانيكية وكهربائية وأكياس تعبئة ورقية وبلاستيكية فارغة.
 - ورشة 1 للخرطة والتفريز : وهي مزودة بآلة الخرطة والتفريز.
 - ورشة 2 خاصة بالتوشيع الكهربائي : وهي مزودة بكل أنواع الأسلاك الخاصة بتلفيف المحركات الكهربائية بالإضافة إلى عدة أدوات خاصة بهذا المجال.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة ودراسة المناصب⁽²⁾

أولاً- الهيكل التنظيمي الحالي لشركة:

نظرا للوضع الحالي المادي والإقتصادي الذي تمر به الشركة حولة هذه الأخيرة بقدر الإمكان تقليص مناصب الهيكل التنظيمي دون المساس في الأداء والمهام والمحافظة على الشكل التنظيمي الهرمي ليصبح على الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لشركة الزغبيات.



— : يحتوي.

→ : مراقبة وتوجيه.

المصدر : رئيس النشاط التجاري.

⁽²⁾ رئيس النشاط التجاري

ثانيا: دراسة المناصب الحالية (سنة 2014):

- 1- **رئيس مجلس الإدارة :** يشرف على الجمعيات العامة والاجتماعات الداخلية للشركة.
- 2- **المسير :** ينوب رئيس مجلس الإدارة في حالة العطل أو المهام الخارجية وهو الممثل الوحيد لشركة أمام الهيئات المتعامل معها (بنك، ضمان إجتماعي، ضرائب، صفقات تجارية...الخ.) وله حق الإمضاء على الوثائق الرسمية للشركة، ويشرف على المصالح التالية: مسؤول الإنتاج، رئيس النشاط التجاري.

- 3- **مسؤول الإنتاج :** يقوم بإعداد التقارير اليومية والشهرية للإنتاج والحرص على توفير مادة الوقود وتوفير طلبيات الزبائن، ويقوم بتعيين المقالع بمساعدة من مصالح المناجم والطاقة، كما يحرص على توفير كل مستلزمات المصنع (طلب بضاعة للأكياس البلاستيكية الفارغة، طلب الوقود...الخ.) بالإضافة إلى ذلك ينظم عمال التعبئة ويحرص على توفير الأكياس اللازمة لتكيس الجبس وينظم عملية تخزين الأكياس الجاهزة للبيع) ويقوم بتوجيه كل من:

- أ- **مسير الفرن :** وتتحصر مهامه في الإشراف على عملية الطباخة وتدوينها خطوة بخطوة في الورقة الخاصة بها (ورقة الطباخة) وفق المعايير المتفق عليها مع مسؤول الإنتاج، ويقوم بتوجيه كل من عون الصيانة ومساعد مسير الفرن.
- **مساعد مسير الفرن :** يشرف على نقل المادة الأولية إلى الفرن وتشحيم الرحي ومراقبة المحركات الكهربائية.

- **عون الصيانة :** يقوم بتشحيم وتزييت جميع الآلات والآليات.

- ب- **سائق الآلة الرافعة :** نقل المادة الأولية من مكان التخزين إلى المكسر، وفي حالة نفاذ المادة الأولية من مكان التخزين داخل المؤسسة يساعد في تعبئة الشاحنات وذلك بإنتقاله إلى المقلع الخاص بالشركة، المعين من طرف المناجم والطاقة.

ت- أمين المخزن :وهو يعمل على توفير قطع الغيار وكل إحتياجات المصنع من زيوت وشحم وأدوات كهربائية.بالإضافة إلى ذلك يعتبر المخزني أحد أعضاء اللجان المخصصة للقيام بعملية الجرد في نهاية السنة.

ث- مسؤول فرع التعبئة اليدوية : ينظم الأفواج العمال وعملية التعبئة ومراقبة الكمية المعبئة في كل كيس ،كما يقوم مسؤول الإنتاج بالإشراف على:

- مكان تخزين الإنتاج المصنع : وهو مقسم إلى قسمين قسم يتم فيه تعبئة الإنتاج التام الصنع وقسم يتم فيه تخزين الفائض من الإنتاج التام الصنع.

4- رئيس النشاط التجاري : يشرف على المعاملات التجارية بين الشركة والزبائن ويقوم بإمضاء على الوثائق الخاصة بالمستخدمين ومخالصة وصولات الإستلام ، ويقوم بتصريحات التأمينات الضمان الإجتماعي للعمال، والتصريحات الشهرية والسنوية (ضرائب، ضمان إجتماعي، إشتراكات الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر...الخ)، ويسدد فواتير المومنين ، ويقوم بمراقبة الأولوية للكشوف البنكية لتأكد من الوضعية المالية لشركة وبعد الحصول على النتائج النهائية الخاصة بالديون _المرسلة من طرف المحاسب المعتمد خارج الشركة_ يقوم بمحاولة تحصيلها بشكل سلمي وفي حالة عدم الإمتثال يحيل الملف إلى محامي الشركة لنظر فيها قضائيا.

ويشرف على كل ما يتعلق بشؤون العمال(عطل، تراخيص غياب، شهادات عمل، تنقيط الحضور...الخ). كما يقوم بإعداد الأجور للعمال، يقوم بإنجاز وصل إستلام البضاعة والفواتير بعد المخالصة وإعداد التقرير السنوي للعملاء ومراقبة المبالغ المالية المودوعة إلى البنك من طرف العون الإداري.

أ- العون الإداري : وتتنحصر مهامه في الخدمات بين الشركة والهيئات المتعامل معها بإضافة إلى مساعدة رئيس النشاط التجاري، وتنظيم أرشيف الفوترة والمحاسبة، وإيداع المبالغ المالية إلى البنك.

يتشغل بهذا الهيكل 34 عاملا موزعين كما يلي:

الجدول رقم (3-1): جدول يمثل توزيع الإطارات بالشركة

العدد	الإطار
02	الإطارات العليا
02	إطارات
10	أعوان تحكم
19	أعوان تنفيذ
34	المجموع:

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة

المطلب الثالث : نشاط الشركة ومراحل الإنتاج بها

أولاً: نشاط الشركة

يتمثل نشاط الشركة في القيام بمختلف العمليات والأنشطة التجارية من صناعة وتحويل وإنتاج وإنجاز وتسويق وتوزيع وبيع بالجملة والتجزئة، تصدير وإستيراد بالإضافة إلى تقديم مختلف أنواع الخدمات كل ذلك في المجالات والقطاعات التالية⁽³⁾ :

1- مجال الإنتاج :

- إنتاج مختلف مواد البناء (جبس ومشتقاته، بلاط ،قوالب إسمنتية وقوالب زخرفيه..الخ)
- إنتاج مختلف مواد التغذية العامة وفي كل الأشكال والأصناف والأنواع بكل التركيبات والمكونات .

⁽³⁾ القانون الأساسي لشركة الزغبيات

- إنتاج الخبز ،الحلويات ،المرطبات ،المشروبات ،المعطرات الغذائية ،المستخلصات والمستحضرات .
- إنتاج وحياسة وخياطة الملابس ومختلف المنسوجات من كل المواد ولكل الاستعمالات .
- إنتاج مختلف المواد الفلاحية وتحويلها وتكييفها وتصبيرها .
- إنتاج قطع الغيار من مختلف المواد والمعادن المخصصة لكل الاستعمالات .
- إنتاج مواد تغذية الأنعام والحيوانات والطيور والأسماك .
- إنتاج الروائح والعطور ،مواد التجميل ،التطهير والتنظيف ،العقاقير ،مواد الصيانة ،النظافة ،المبيدات ،المعطرات بمختلف أنواعها والمخصصة إلى كل الأغراض والاستعمالات .
- إنتاج مختلف التجهيزات الفلاحية للسقي والري .

2- مجال الإنجاز :

- إنجاز ودراسة أعمال الأشغال العمومية ،البناء ،الطرق ،المطارات ،الجسور ،مسالك ،موانئ،سدود وكل نشاط يتصل بميدان الأشغال العمومية والبناءات المعدنية بمختلف أنواعها واستعمالاتها وكل الأعمال المرتبطة والمملكة.
- تركيب شبكات والمراكز بمختلف أنواعها كالشبكات الكهربائية والهاتفية وشبكات توزيع المياه وصرفها .معدات ووسائل وأجهزة التدفئة والتبريد والتهوية
- أعمال الحفر والتقيب البحث الباطني والسطحي.
- أعمال التهئية السكنية ،الترميم والتحديث، مسح الأراضي ومد القنوات والأسلاك والشبكات والأعمال والاستصلاح.
- أعمال المقاوله بمختلف أنواعها وأغراضها .
- أعمال الطباعة والنشر والإنتاج والنقش على مختلف المواد والمعادن.
- النجارة العامة.تحويل الخشب والألمنيوم وكل المعادن والتلحيم.

- ميكانيك عامة: خراطة وتفريز، تفصيل، تلحيم، وتحويل المواد الحديدية.

3- مجال الصناعة والتحويل:

- استخراج وصناعة وتحويل مواد البناء بكل أنواعها والمخصصة لكل الاستعمالات .
- الصناعات التركيبية والتحويلية المختلفة، بلاستيكية، الورق، الخشب والزجاج، الألمنيوم، المطاط المواد المنجمية .
- المواد الكيماوية مركبة وغير مركبة، سائلة وغير سائلة .
- تركيب وصناعة مختلف التجهيزات، المعدات، الآلة الصناعية المهنية والحرفية ولوازمها وقطاع الغيار .

4- مجال التوزيع والتسويق :

القيام بعمليات الاستيراد والتصدير ، البيع بجملة والتجزئة والمقايضة لمختلف المواد المتعلقة بالتغذية العامة ، الملابس ، المنسوجات المختلفة، وما يتعلق بها الجلود والمواد والمصنوعات الجلدية والمنتجات والمواد البلاستيكية والمطاطية الزجاج الدهن والعقاقير ، الخردوات، الحدادة الأدوات الحديدية ، المعادن ، الحديد والمستعمل ، الألمنيوم ، لوازم الكهرباء وقطع الغيار، المخصصة لكل الميادين والاستعمالات ومواد الصيانة والنظافة والروائح والعطور ومواد التطهير والتجميل والخشب والفلين المعادن ، مواد تشحيم والزيوت ، الأواني والأجهزة المنزلية ، الكهربائية والإلكترونية والكهرومنزلية أدوات التزيين والزخرفة الداخلية والخارجية ، لوازم تجهيزات المكاتب والأدوات والمركبات والمخابز والنزل والمطاعم، المقاهي والنوادي بمختلف أنواعها وأصنافها، لوازم ومعدات وتجهيزات ووسائل النقل وقطع غيارها والآلات الصناعية والمهنية والحرفية ، مواد ومعدات قطاع الفلاحة والري وسائل الإنارة العمومية ، الدرجات النارية والمعادن وقطع غيارها، وسائل ومعدات الحفر و التنقيب والبحث والتوصيل، لوازم وتجهيزات قطاع الرياضة ، التسلية والترفيه، لوازم وتجهيزات قطاع التربية والتكوين والتعليم ، مواد ومعدات آلات الأشغال العمومية والبناء، الفلاحة والري والأشغال الكبرى في كل قطاعات المنتجات الفلاحية والبحرية بكل أنواعها وأصنافها واللحوم

الحمراء البيضاء البيض، الألبان والحليب ومشتقاته والمنتجات ومكونات نباتية وحيوانية والمواد الصيدلانية والبيطرية، الأجهزة الطبية وشبه الطبية والعلمية، أجهزة ولوازم الاتصال السلكي واللاسلكي وتجهيزات ومعدات التدفئة والتبريد والتكيف ولوازم التوضيب والتعبئة من كل المواد وكل الاستعمالات والأجهزة السمعية والبصرية وأجهزة ولوازم تصدير بصفة عامة، وسائل ومعدات النقل والشحن والتفريغ والترحيل، التبغ والكبريت، لوازم التدخين وفتح مساحات كبرى للتسويق والتوزيع والبيع .

5- مجال الخدمات :

- تقديم وتوفير العمل المؤقت .
- القيم بأعمال المحاسبة.
- القيام بمختلف الدراسات.
- تقديم الخبرات الفنية والتقنية والإرشادات القانونية .
- النقل بكل أنواعه .
- أعمال الشحن التفريغ والترحيل .
- كراء وسائل وعتاد وآلات الأشغال العمومية والبناء ووسائل النقل ,
- حراسة المؤسسات والإدارات والهيئات والمشاءات العمومية والخاصة.
- وكالات سياحة وسفر .
- إيجار المحلات والعقارات ذات الطابع السكني والتجاري والمهني.
- أعمال الوكالات العقارية.

بالإضافة إلى أنشطة ثانوية أخرى تتمثل في:

- استصلاح واستغلال الأراضي الفلاحية.
- تربية الأبقار، الأغنام الدواجن، الطيور، ومختلف الحيوانات الأليفة المخصصة لإنتاج اللحوم البيض والألبان.

إلا أن نشاط الشركة الحالي يتركز على الإنتاج وبالضبط إنتاج الجبس الصناعي بقدرة الإنتاجية تقدر بـ:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{اليومي: } 60 \text{ طن} \\ \text{السنوي: } 21000 \text{ طن} \end{array} \right. \text{ (نظري)}$$

ثانيا: مراحل الإنتاج بالشركة (4):

تمر عملية إنتاج الجبس الصناعي بثلاثة مراحل وهي:

1- مرحلة التكسير: تبدأ عملية الإنتاج بنقل المادة الأولية بواسطة الآلة الرافعة من مساحة التخزين إلى المكسر الأول الذي يقوم بتكسير المادة الأولية وبعد ذلك تمر عبر شريط ناقل إلى المكسر الثاني لتفتت إلى حجم أصغر ويقوم الناقل الثاني بنقلها إلى مكان تخزينها على هذا الشكل هو عبارة عن غرفة مزودة أرضيتها بغريال متوسط الحجم بحيث ينزل المادة الأولية بالكميات المرغوب فيها لتنتقل إلى الفرن.

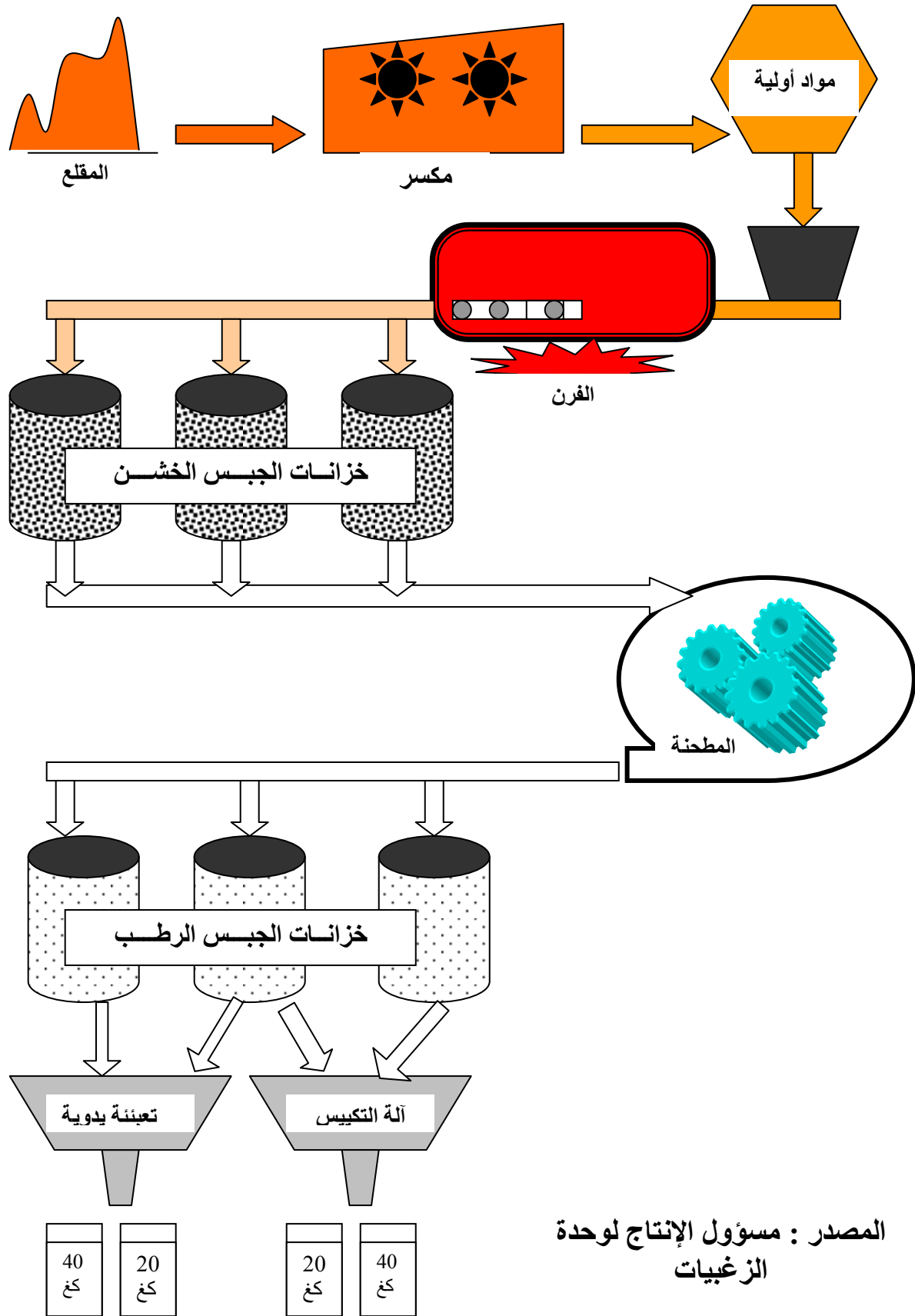
2- مرحلة الطهي : تنقل المادة المخزنة بواسطة الناقل الثالث الذي يقوم بنقلها إلى الرافعة رقم 01 التي تصب في خزان خاص بالفرن سعته 2طن ويتم تفريغ المادة منه إلى الفرن رقم 01 (الذي سعته 1.5طن) حسب الحاجة. وتطبخ المادة داخل هذا الفرن في فترة زمنية محددة وتحت درجة حرارة أقصاها 160°. بعد ذلك يتم نقل المادة إلى خزان مؤقت لتنتقل عبر ناقل مغزلي إلى الرافعة رقم 03 التي تقوم بدورها بقلبها إلى خزانات أرقام: 03-02-01.

2- مرحلة الرحي : تنقل المادة من الخزانات 03-02-01 عبر نواقل مغزلية إلى الرافعة رقم 04 التي تنقل المادة إلى الرحي لتقوم بالرحي وبعد ذلك يتم نقل المادة المصنعة عبر مسلكين:

(4)مسؤول الإنتاج

- عن طريق الناقل رقم 11: الذي يصب في مكان التخزين.
 - عن طريق الناقل رقم 12 :الذي يصب في الخزانات 05-06 ليتم نقل الجبس منها بواسطة الناقلين 15-16 إلى الرافعة 05 التي تصب في خزان خاص بالأكياس الورقية مزود بميزان آلي لكمية الجبس وبعد ذلك يتم نقل الأكياس عبر شريط ناقل الأول إلى شريط ناقل ثاني المتحرك.
 - إلا أنه في الوقت الحالي لا تستعمل الشركة المسلك الثاني لعدم توفر الأكياس الورقية ،وكذلك الفرن رقم 02 ونواقله لعدم توفر المادة الأولية الخاصة به.
- والشكل الموالي يوضح مراحل الإنتاج بشكل عام:

الشكل رقم (3-3) : رسم تخطيطي يوضح مراحل الإنتاج بالشركة



المصدر : مسؤول الإنتاج لوحدة
الزغبيات

المطلب الرابع : أهداف ومحيط الشركة وواقع المحاسبة بها

أولاً: أهداف الشركة

تتمثل أهداف الشركة في:

- توفير مناصب شغل ؛
- توفير مادة الجبس على مستوى الجنوب الشرقي الجزائري ؛
- تحسين نوعية مادة الجبس وتطويرها من الإنتاج التقليدي إلى الإنتاج الصناعي ؛
- فتح مجالات صناعية أخرى وذلك من خلال تزويد مصانع الطباشير والمراكز الصيدلانية لإنتاج الجبس الطبي والأسنان الصناعية بالمادة الأولية الخاصة بذلك؛

ثانياً: محيط الشركة

1- السوق:

يتلقى إنتاج الشركة إقبالا كبيرا من طرف المقاولين مثل: مقاولات سعداني والفار، مقاوله حمودة سيدي علي... الخ والمقاولات أمثال: شنة نجلاء ،شبرو دليلة ،فار علفية.. الخ ،ومواد البناء مثل: دراجي جمال، علالي محمد الصالح ،نوبلي معراج ،عشي محمد،قدوري معمر... الخ ، والشركات مثل: شركة شيحاني ،نشرة معلول ،شركة العامرية.... الخ.

وإضافة إلى ذلك المستهلكين المستعملين لمادة الجبس ،فإستحوذ بذلك على السوق المحلية بنسبة 90% تقريبا.

أما على مستوى سوق الجنوب الشرقي فيستحوذ على نسبة 80% تقريبا وذلك من خلال: الشركات كشركة سوتدكو وشركة البايات في ورقلة، شركة صنع المواد والبناء (EFMC) تقرت وغيرها، والمقاولين مثل: مساوي فوزي من حاسي مسعود ، غندير عون بشير من تقرت... الخ.

وبالإضافة إلى هذه المناطق فقد تعاملت الشركة مع العديد من الولايات الأخرى كولايات الشرق تمثلت في العديد من المقاولين مثل: بخوش بالقاسم من سوق أهراس، شيلي رمضان من ميلة، فهادة أحمد من سوق أهراس، مؤسسة كالما للبناء من قالمة، قعري أحمد من تبسة، وولايات الشمال تمثلت في: شركة دينوروت من الجزائر، مقاولات خنتوش المولدي من بجاية، مقاول بن عمران جمال من الجزائر... الخ، وولايات الوسط تمثلت في: بن أحمد محمد لمين من برج بوعريريج... الخ، وكذلك تم التعامل مع شركة أجنبية المتمثلة في شركة سينوهيدرو الصينية.

2- المنافسون:

أ- داخل الولاية : تتمثل في :

- المنشآت لصنع الجبس الصناعي: مصنع عاد.

- المنشآت لصنع الجبس اليدوي: الفولية , منشأة الجبس الممتاز.

ب- خارج الولاية:

- مصنع أولاد جلال.

- مصنع غرداية.

- مصنع بوسعادة.

3- الممونين:

أ- مموني المادة الأولية : المناجم والطاقة بحيث تقوم بتوفير المناجم

ب- مموني مادة التكريس_: مؤسسة تحويل البلاستيك العبروجي بالدبيلة، مؤسسة

تحويل البلاستيك بده عادل بالبياضة , مؤسسة تحويل بلاستيك سوف بالوادي.

ت- مموني الوقود : مؤسسة نفضال بالوادي.

ث- ممونين آخريين : كموايد البناء والموايد الكهربائية , وبعض المكتبات لتجهيزات

المكتبية.

ج- التموين بالطاقة الكهربائية : سونلغاز .

4 - مقدمو الخدمات :

- إتصالات الجزائر (المصلحة التجارية) : خدمات هاتفية.
- خراطة وتفريز: فرحات أحمد بحاسي خليفة، حدد بشير بحاسي خليفة.
- شركة العزالي: نقل المادة الأولية من المقلع إلى المصنع.

5 - العملاء :

- الشركات .
- المقاولين .
- تجار مواد البناء
- وبعض المستهلكين .

ثالثا - واقع المحاسبة بها :

نظرا المحاسب داخل الشركة أحيات العمليات المحاسبية (الميزانية ،تحديد الديون ،مراقبة الوثائق المحاسبية والكشوف البنكية ...الخ) إلى محاسب معتمد خارجها ,وبهذا تصبح العمليات التي تتم داخل الشركة عبارة عن عمليات تسيير وقد أوكلت هذه الأخيرة إلى رئيس النشاط التجاري بالشركة.

المبحث الثاني : تقديم الكشوفات والوضعية المالية للشركة

سنقوم في هذا المبحث إلى تقديم الكشوفات والميزانيات المالية المختصرة و كذلك دراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: تقديم الكشوف المالية للشركة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم الكشوفات المالية للشركة بالنسبة للدورة المحاسبية 2012 والدورة المحاسبية 2013 كما يلي:

جدول رقم (3-2): الميزانية السنوية المالية المقفلة (الأصول)
في 2012/12/31.

الأصل	ملاحظة	المبلغ الإجمالي	الإهلاكات والمؤنات	المبلغ الصافي
أصول غير جارية				
فارق الاقتناء - الايجابي أو السلبي				
تثبيتات معنوية				
تثبيتات عينية				
أراضي				
مباني				
تثبيتات عينية أخرى				
تثبيتات جاري إنجازها				
تثبيتات مالية				
مجموع الأصول غير جارية		31 640 587,69	438 547,59	31 202 040,10
أصول الجارية				
مخزونات قيد الإنجاز	1	3 654 791,29		3 654 791,29
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	2	866 547,29		866 547,29
المدينون الآخرون		1 082 152,52		1 082 152,52
الضرائب وما شابهها		1 692 957,08		1 692 957,08
الموجودات المالية وما شابهها				
الخزينة	3	4 887 380,91		4 887 380,91
مجموع الأصول الجارية		12 183 829,09		12 183 829,09
مجموع العام للأصول		43 824 416,78	438 547,59	43 385 869,19

المصدر: من وثائق الشركة

جدول رقم (3-3): الميزانية السنوية المالية المقفلة (الخصوم)

في 2012/12/31.

2012	الملاحظة	الخصوم
20 000 000,00		رؤوس الأموال الخاصة رأس مال الصادر علاوات واحتياطات فارق إعادة تقييم فارق المعادلة
3 597 461,49		النتيجة الصافية (نتيجة حصة المجمع) رؤوس أموال الخاصة أخرى - ترجيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة
		حصة ذوي الأقلية
23 597 461,49		المجموع 1
		الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية المؤونات
		مجموع الخصوم غير الجارية
5 654 874,39 4 217 984,80 9 915 548,51	4	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
19 788 407,70		مجموع الخصوم الجارية
43 385 869,19		مجموع العام للخصوم

المصدر: من وثائق الشركة.

جدول رقم (3-4): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في 2012/12/31.

اسم الحساب	الملاحظة	2012
رقم الأعمال إنتاج مثبت إعانات استغلال		65 986 716,00
إنتاج السنة المالية		65 986 716,00
مشتريات مستهلكة خدمات خارجية والاستهلاكات الأخرى		59 516 909,97 616 609,13
استهلاكات السنة المالية		60 133 519,10
القيمة المضافة		5 853 196,90
أعباء مستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		33 654,49 1 390 758,04
الفائض الإجمالي عن الاستغلال		4 428 784,37
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات الإهلاكات والمؤونات		378 978,79 438 547,59
النتيجة العملية		3 611 257,99
المنتجات المالية الأعباء المالية		13 796,50
النتيجة المالية		-13 796,50
النتيجة العادية قبل الضريبة		3 597 461,49
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع الأعباء الأنشطة العادية		3 597 461,49
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		3 597 461,49

المصدر: من وثائق الشركة.

جدول رقم (3-5): الميزانية المالية المقفلة (الأصول) في 2013/12/31.

الأصول	ملاحظة	المبلغ الإجمالي	الإهلاكات والمؤونات	المبلغ الصافي
<u>أصول غير جارية</u>				
فارق الاقتناء - الايجابي أو السلبي				
<u>تثبيتات معنوية</u>				
<u>تثبيتات عينية</u>				
أراضي				
مباني				
تثبيتات عينية أخرى				
تثبيتات جاري إنجازها				
تثبيتات مالية				
مجموع الأصول غير جارية				
<u>أصول الجارية</u>				
مخزونات قيد الإنجاز	1			
<u>حسابات دائنة واستخدامات مماثلة</u>				
الزبائن	2			
المدينون الآخرون				
الضرائب وما شابهها				
<u>الموجودات المالية وما شابهها</u>				
الخزينة	3			
مجموع الأصول الجارية				
مجموع العام للأصول				

المصدر: من وثائق الشركة.

جدول رقم (3-6): الميزانية السنوية المالية المقفلة (الخصوم)

في 2013/12/31.

2013	الملاحظة	الخصوم
20 000 000,00		رؤوس الأموال الخاصة رأس مال الصادر علاوات واحتياطات فارق إعادة تقييم فارق المعادلة
6 574 119,68		النتيجة الصافية (نتيجة حصة المجمع)
2 591 147,19	4	رؤوس أموال الخاصة أخرى - ترجيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة
		حصة ذوي الأقلية
29 165 266,87		المجموع 1
		الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات
		مجموع الخصوم غير الجارية
7 657 419,39	5	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة
8 574 112,39		ضرائب
10 254 987,39		ديون أخرى خزينة سلبية
26 486 519,17		مجموع الخصوم الجارية
55 651 786,04		مجموع العام للخصوم

المصدر: من وثائق الشركة

جدول رقم (3-7): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في 2013/12/31.

اسم الحساب	الملاحظة	2013
رقم الأعمال إنتاج مثبت إعانات استغلال		69 587 412,39
إنتاج السنة المالية		69 587 412,39
مشتريات مستهلكة خدمات خارجية والاستهلاكات الأخرى		48 951 577,01 2 415 973,48
استهلاكات السنة المالية		51 367 550,49
القيمة المضافة		18 219 861,90
أعباء مستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		1 461 587,39 8 219 647,28
الفائض الإجمالي عن الاستغلال		8 538 627,23
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات الإهلاكات والمؤونات		927 349,17 985 707,10
النتيجة العملية		6 625 570,96
المنتجات المالية الأعباء المالية		51 451,28
النتيجة المالية		-51 451,28
النتيجة العادية قبل الضريبة		6 574 119,68
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع الأعباء الأنشطة العادية		6 574 119,68
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		6 574 119,68

المصدر: من وثائق الشركة

الجدول رقم (3-8): الميزانية المالية المختصرة للشركة (جانب الأصول)

لسنة (2013/2012)

(الوحدة : دج)

النسبة %	2013	النسبة %	2012	البيان
%53,67	30 637 962 ,80	%71.91	31 202 040,10	أصول غير الجارية (الثابتة)
%43,82	25 013 823 ,24	%28.08	12 183 829 ,09	أصول جارية (متداولة)
%22.73	12 654 794 ,39	%8.41	365 4791 ,29	قيم الاستغلال
%14.98	8 337 054 ,46	%8.39	3 641 656 ,89	قيم القابلة للتحقيق
%7.22	4 021 974 ,39	%11.26	4 887 380 ,91	قيم الجاهزة
%100	55 651 786 ,04	%100	43 385 869 ,19	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق وثائق الشركة.

الجدول رقم (3-9): الميزانية المالية المختصرة للشركة (جانب الخصوم)

لسنة (2013/2012)

(الوحدة : دج)

النسبة	2013	النسبة	2012	البيان
%52.40	29 165 266,87	%54.38	23 597 461,49	أموال الدائمة
%52.40	29 165 266,87	%54.38	23 597 461,49	أموال الخاصة
%0		%0	0	ديون طويلة الأجل
%47.59	26 486 519,17	%45.61	19 788 407,70	ديون قصيرة الأجل
100	55 651 786,04	100	43 385 869,19	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق وثائق الشركة.

من خلال الميزانية المالية المختصرة، يمكن ملاحظة ما يلي:

أولاً- من جانب الأصول.

الأصول الثابتة في تناقص مستمر حيث بلغت نسبتها سنة 2013 ب 53.67% بعدما كانت 71.91% سنة 2012 وهذا راجع لعدم لجوء الشركة إلى زيادة عتاها أي أنه لا يوجد أي عملية توسيع في النشاط.

الأصول المتداولة زادت سنة 2013 إلى 43.82% بعدما كانت سنة 2012 28.08% بسبب الزيادة الملحوظة في القيم القابلة للتحقيق وكذلك زيادة في قيم الاستغلال.

ثانياً- من جانب الخصوم.

الأموال الخاصة تشكل نسبة متوسطة من مجموع الخصوم تفوق 50% على مدار السنتين وهذا من شأنه أن يدعم الاستقلالية المالية للشركة وابتعادها عن الخطر الذي يمكن أن ينتج عن المديونية.

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية من خلال مؤشرات التوازن المالي والسيولة

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة، وتحسب كما يلي:

أولاً: رأس المال العامل : يعتبر رأس مال العامل مؤشر هام للتوازن المالي للشركة.

وانطلاقاً من الميزانيات المالية لشركة "الزغبيات" لسنتي "2013,1012" سنقوم بحسابه بالعلاقة التالية :

$$FRI = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}.$$

جدول رقم (3-10): يمثل حساب رأس مال العامل

(الوحدة: دج)

2013	2012	البيان
29 165 266,87	23 597 461,49	الأموال الدائمة 1
30 637 962,80	31 202 040,10	الأصول الثابتة 2
-1 472 695,93	-7 604 578,61	1-2=FRI

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المالية المختصرة.

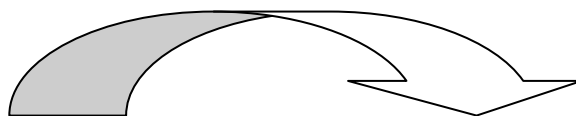
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس مال العامل سالب ($FRI < 0$) خلال السنتين، أي أن أموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة وهي غير كافية لتمويل جميع الأصول، وبالتالي فإن الشركة لم تحقق فائض في السيولة في المدى القصير وليس لها القدرة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل .

حيث يقدر FRI للشركة لسنة 2012 بـ -7 604 578,61 دج، وسنة 2013 بـ

-1 472 695,93 أي أن هناك وجود زيادة في تدهور توفير السيولة لسنة

2013 مقارنة بسنة 2012 بقيمة 613 182,86 دج .

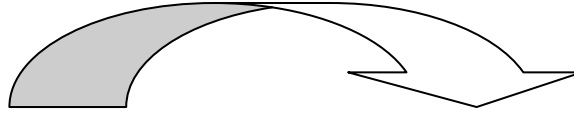
شكل رقم (3-4) : يوضح حركة التمويل لسنة 2012



حركة التمويل لسنة 2012

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
31 202 040,10	23597461,49
FRL -7 60 578,61	الديون قصيرة الأجل
الأصول المتداولة	19788407,70
12183829,09	

شكل رقم (3-5) : يوضح حركة التمويل لسنة 2013



حركة التمويل لسنة 2013

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
30637962,80	29165266,87
FRL -472695.93	الديون قصيرة الأجل
الأصول المتداولة	26486519,17
25013823,24	

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل.

هذا الاحتياج مرتبط بدورة الاستغلال، انطلاقا من ميزانيات المالية لشركة " الزغبيات " لسنتي 2012 و 2013 سنقوم بحساب BFR كما يلي:

$$BFR = \text{الاحتياجات الدورية} - \text{الموارد الدورية}.$$

$$BFR = (\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{قيم الاستغلال}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{تسبيقات بنكية})$$

الجدول رقم (3-11): يمثل حساب الإحتياج في رأس المال العامل.

(الوحدة: دج)

البيان	2012	2013
احتياجات الدورية 1	7 296 448,18	20 991 848,85
الموارد الدورية 2	19 788 407,70	26 486 519,17
2-1=BFR	-12 491 959,52	-5 494 669,91

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب خلال السنتين، وهذا يدل على أن احتياجات دروة الاستغلال أقل من مواردها الدورية، نتيجة عدم تطور نشاط الشركة، وينبغي على هذه الأخيرة إيجاد موارد لهذه الاحتياجات وذلك بالحصول على مزيد من التسهيلات من الموردين، أو أن تقل من الفترة الممنوحة للعملاء من أجل تسديد ديونها .

ثالثا: الخزينة.

الطريقة الأولى : وتحسب كما يلي: الخزينة = قيم الجاهزة - تسبيقات بنكية.

وضعية الخزينة خلال السنتين تظهر كما يلي:

الجدول رقم (3-12): يمثل وضعية الخزينة بالطريقة الأولى

(الوحدة :د ج)

2013	2012	البيان
4 021 974,39	4 887 380,91	القيم الجاهزة (1)
0	0	تسيقات بنكية (2)
4 021 974,39	4 887 380,91	الخزينة Tn = (1)-(2)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة

الطريقة الثانية: وتحسب كما يلي

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج في رأس المال العامل

الجدول رقم (3-13): يمثل وضعية الخزينة بالطريقة الثانية.

2013	2012	البيان
-1 472 695,93	-7 604 578,61	رأس مال العامل FR1 (1)
-5 494 669,91	-12 491 959,52	احتياج رأس المال العامل BFR (2)
4 021 974,39	4 887 380,91	الخزينة Tn = (1)-(2)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة موجبة وهذا يعني أن الشركة تمكنت من تغطية مواردها لأن رأس المال العامل أكبر من احتياجاته وهي وضعية غير مقبولة لأنها تعبر عن الإفراط في الحذر, فعلى الرغم من المبالغ الكبيرة نسبيا الموجودة في الخزينة إلا أنها تعتبر من ناحية المردودية أموال مجمدة أي غير مستغلة وبالتالي هناك سوء تسيير في الخزينة الذي سيؤثر سلبا على المردودية ان لم تستغل في استثمارات جديدة.

وفي الأخير نستنتج بعد دراسة مؤشرات التوازن المالي أن الشركة في توازن مالي سيئ.

2- نسب السيولة

تتمثل نسب السيولة في نسبة السيولة العامة والحالية و نسبة السيولة الأصول :

أ- **نسبة السيولة العامة** : هي من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة وذلك لعدم الاهتمام بتواريخ التحصيل والتسديد، وسيتم حساب هذه النسبة لسنتين من خلال العلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (3-14): يمثل نسبة السيولة العامة

(الوحدة: دج)

البيان	2012	2013
مجموع الأصول المتداولة	12 183 829 ,09	25 013 824 ,24
ديون قصيرة الأجل	19 788 407 ,70	26 486 519 ,17
نسبة السيولة العامة	0 ,61	0 ,94

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة لسنتين أقل من الواحد وهذا يدل على أن الشركة في وضعية سيئة وخطرة وعليها أن تراجع هيكلها المالي.

ب - نسبة السيولة الحالية:

نسبة السيولة الحالية = السيولة / ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (3-15) : يمثل نسبة السيولة الحالية

(الوحدة : دج)

2013	2012	البيان
4 021 974 ,39	4 887 380 ,91	قيم الجاهزة
26 486 519 ,17	19 788 407 ,70	ديون قصيرة الأجل
0 ,15	0 ,24	نسبة السيولة الحالية

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة السيولة الحالية أقل من الواحد أي أن الشركة تستعمل أموالها من أجل تحقيق مردودية منها، ومن هنا نستنتج أن الشركة خلال السنتين في وضعية غير حسنة .

ت - نسبة سيولة الأصول: ويتم حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم (3-16): يمثل نسبة سيولة الأصول

(الوحدة : دج)

2013	2012	البيان
25 013 824 ,24	12 183 829 ,09	الأصول المتداولة
55 651 786 ,04	43 385 869 ,19	مجموع الأصول
0 .44	0 .28	نسبة سيولة الأصول

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول للشركة في حالة سيئة لسنتين وهذا يدل على حركة الأصول المتداولة البطيئة ويرجع ذلك لطبيعة نشاط الشركة.

المطلب الثالث : دراسة الوضعية المالية للشركة من خلال أهم النسب

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة نسب مردودية شركة " الزغبيات "، ولقد اعتمدنا في دراستنا على ثلاثة أساليب :

1. المردودية المالية

2. المردودية الاقتصادية

3. مردودية النشاط

أولا : حساب المردودية المالية

نحصل على المردودية المالية بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول رقم (3-17): يمثل المردودية المالية

(الوحدة : دج)

البيان	2012	2013
النتيجة الصافية 1	3597461,49	6574119,68
الأموال الخاصة 2	23597461,49	29165266,87
نسبة المردودية المالية 2/1	%0.15	%0.22

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة.

في سنة 2012 بلغت نسبة المردودية المالية 0.15 وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0.15 ، وفي سنة

2013 بلغت 0.22 أي زادت عن سنة 2012 بـ 0.07 , فالدينار الواحد المستثمر في رأس المال لسنة 2013 يعطي لصاحبه 0.22 كريح صافي مما يدل على وجود تسيير غير مستقر من طرف الشركة للموارد المالية للسنتين.

ثانيا - المردودية الاقتصادية

ولدينا نوعين من المردودية الاقتصادية هما :

1- المردودية الاقتصادية الاجمالية : تعبر عن العلاقة بين فائض الاجمالي والاستغلالي وأصول الشركة وتحسب كالتالي :

المردودية الاقتصادية الاجمالية = الفائض الاجمالي للاستغلال / مجموع الأصول

الجدول رقم (3-18): يمثل المردودية الاقتصادية الاجمالية

(الوحدة : دج)

2013	2012	البيان
18219861,90	5853196,90	القيمة المضافة ...1
1461587,39	33654,49	-مصاريف المستخدمين ...2
8219647,28	1390758,04	-ضرائب ورسوم...3
8538627,23	4428784,37	الفائض الاجمالي للاستغلال ...4
57076040,73	43385869,19	مجموع الأصول ...5
%0.14	% 0.10	المردودية الاقتصادية الاجمالية

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للشركة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المردودية الاقتصادية الاجمالية لسنة 2013 تساوي 0.14 % أما سنة 2012 كانت 0.10 % , حيث حققت الشركة خلال سنة 2013 زيادة في المردودية الاقتصادية مقارنة بسنة 2012 , مما يدل على قدرة تحقيق الشركة للأرباح اقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم الاستغلال

2- المردودية الاقتصادية الصافية : تحسب بالعلاقة التالية :

المردودية الاقتصادية الصافية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

الجدول رقم (3-19): يمثل حساب المردودية الاقتصادية الصافية

(الوحدة : د ج)

البيان	2012	2013
النتيجة الصافية ... 1	3597461,49	6574119,68
مجموع الأصول ... 2	43385869,19	57076040,73
المردودية الاقتصادية الصافية 2/1	%0.08	%0.11

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات المالية للشركة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المردودية الاقتصادية الصافية المحققة خلال دورة 2012 هي 0.08 % أي أن الدين الواحد للمستثمر في الشركة حققت نتيجة استغلال مقدارها 0.08 د ج , أما سنة 2013 فقد حققت الشركة مردودية اقتصادية الصافية أكبر من السنة الماضية بنسبة 0.11 % وهذا يعني أن الدين الواحد للمستثمر في الشركة يحقق نتيجة استغلال بقدر 0.11 د ج

ثالثاً - مردودية النشاط

يمكننا حساب مردودية النشاط بالعلاقة التالية :

مردودية النشاط (الاستغلال) = نتيجة الاستغلال / مستوى النشاط (ر.ع)

الجدول (3-20): يمثل معدل مردودية النشاط

(الوحدة: دج)

البيان	2012	2013
نتيجة الاستغلال (العملية)	3611257,99	6625570,96
مستوى النشاط (ر.ع)	65986716,00	69587412,39
معدل مردودية النشاط	0.054	0.09

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للشركة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل وحدة نقدية من رقم الأعمال تحقق 0.054 كنتيجة صافية لسنة 2012، أما سنة 2013 فإن كل وحدة نقدية من رقم الأعمال تحقق 0.09 كنتيجة صافية، وبالتالي فإن معدل مردودية النشاط لسنة 2013 أدنى من معدل مردودية النشاط المالي لسنة 2012 .

الجدول رقم (3-21) يمثل قيمة قدرة التمويل الذاتي

(الوحدة :دج)

2013	2012	البيان
6 574 119 ,68	35 597 461 ,49	النتيجة الصافية
30 637 962 ,80	31 202 040 ,10	الاهتلاكات
37 212 082 ,48	34 799 501 ,59	الهامش الإجمالي CAF

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة.

يظهر من خلال الجدول اعلاه أن CAF للمؤسسة موجبة خلال السنتين و يرجع ذلك أساسا إلى تحقيق نتائج موجبة في هذه السنتين مما اعطى للشركة القدرة على تمويل إحتياجاتها من خلال مصادره الداخلية.

الجدول رقم (3-22) يمثل نسبة قدرة التمويل الذاتي

(الوحدة :دج)

2013	2012	البيان
29165266,87	23597461,49	الاموال الخاصة
30637962,80	31202040,10	الأصول الثابتة
0.95	0.75	نسبة قدرة التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة.

من خلال حسابنا لنسبة التمويل الذاتي نلاحظ بأنها أقل من الواحد وهي تدل على الوضعية السيئة التي تمر بها الشركة يعني أن الشركة عاجزة عن تغطية الإستخدامات الثابتة بالموارد الدائمة ويجب على الشركة الرفع من هذه النسبة حتى تكون أكبر من الواحد وذلك عن طريق زيادة الأموال (زيادة الديون قصيرة الأجل أو طويلة الاجل).

ملخص لأهم النسب المالية و الإقتصادية لمؤسسة " الزغبيات "

الجدول رقم (3-23) : يمثل أهم النسب المالية والاقتصادية للشركة

البيان	طريقة الحساب	2012	2013
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	0,75	0,95
نسبة قدرة التمويل الذاتي CAF	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	0,75	0,95
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{مجموع أصول متداولة}}{\text{ديون قصير أجل}}$	0,61	0,94
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{قيم جاهزة+قيم قابلة للتحقيق}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	0,43	0,46
نسبة السيولة الحالية	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	0,24	0,15
معدل دوران الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$	1,52	1,25
نسبة سيولة الأصول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$	0,28	0,43
الاستقلالية المالية	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الأصول}}$	1,19	1,10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مؤسسة موضوع الدراسة وهي مؤسسة " الزغبيات" -لإنتاج الجبس- بحاسي خليفة - الوادي - من خلال مهامها وموقعها الجغرافي وإبراز الهيكل التنظيمي ومختلف وظائفه ؛

كما حاولنا تحديد أهم أهدافه المؤسسة المتمثلة أساسا في تحسين نوعية إنتاجها من الانتاج التقليدي إلى الإنتاج الصناعي ، ثم قمنا بدراسة تطبيقية تبين مختلف مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2012-2013 ، إعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة والتي من خلالها إستطعنا القيام بتقييم الأداء المالي والحصول على مستواه للسنة الحالية بالرغم من الخزينة الموجبة "أن المؤسسة في وضع مالي سيء"، بذلك تستطيع المؤسسة تفادي أخطاء السنة الموالية ،وهذا راجع لواقع درجة الافصاح المتبعة في المؤسسة لمستوى الأداء المالي .

وبعد دراستنا لأهم النسب المالية لوضعية المؤسسة المتمثلة في نسب المردودية وقدرة التمويل الذاتي لاحظنا بأن المؤسسة تمر أيضا بوضعية سيئة ،هذا يعني أنها عاجزة عن تغطية الإستخدامات الثابتة بالموارد الدائمة ويجب عليها الرفع من هذه النسبة عن طريق زيادة الأموال المتمثلة في زيادة الديون قصيرة الأجل أو الديون طويلة الاجل.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر "الأصول والمهارات"، بدون دار النشر، مصر، 2002.
2. أحمد طرطار. تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
3. الشاهد سمير، محمد عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية اتحاد المصارف العربية، 2001.
4. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين⁷، المحاسبة الأساسية والإعداد البيانات المالية، عمان، الأردن، 2001.
5. أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
6. بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، الطبعة 3، دار هومة،
7. حسام الدين مصطفى الخدّاش وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، الجزء الأول، الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998.
8. حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2006.
9. دونالد كيزو، جيري ويجانت (1995): ترجمة أحمد حامد حجاج. المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول. دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
10. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
11. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي، عمان دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة 2004.
12. ريتشارد شرودو وآخرون تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد الفال، نظرية المحاسبة، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2006.
13. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الكويت ذات السلاسل، 1990.

14. دونالد كيزو، جيري ويجانت (1995): ترجمة أحمد حامد حجاج. المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول . دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
15. محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات ، الطبعة الخامسة ، 2005.
16. أحمد طرطار . تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002.
17. حسام الدين مصطفى الخدّاش وآخرون ، أصول المحاسبة المالية ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول ، الأردن ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998.
18. رضوان حلوة حنان و آخرون ، أسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي ، عمان ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى سنة 2004.
19. محمد مطر، موسى السيوطي ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008.
20. غسان الفلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن 2006.
21. حسين القاضي ، مأمون توفيق حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى ، دار الثقافة، الأردن ، 2006.
22. أمين السيد احمد لطفي ، نظرية المحاسبة ، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2006.
23. رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006.
24. محمد سمير الصبان ، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي ، دار الجامعية، بيروت، 1991.
25. كمال الدهراوي ، عبد الله عبد العظيم هلال ، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1999.
26. عوض الله وآخرون، تحليل ونقد القوائم المالية ، جامعة القاهرة ، 1993.

27. الشاهد سمير ، محمد عبد العال حماد ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية اتحاد المصارف العربية ، 2001.
28. الجمع العربي للمحاسبين القانونيين 7 ، المحاسبة الأساسية والإعدادات المالية ، عمان ، الأردن ، 2001.
29. وليد ناجي الحياي ، المحاسبة المتوسطة "مشاكل القياس و الإفصاح المحاسبي" ، دار الحنين عمان ، 1996.
30. عبد الوهاب نصر ، القياس والإفصاح المحاسبي ، الجزء الثاني ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 2007.
31. يعقوب عبد الكريم ، المحاسبة التحليلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998.
32. ناصر دادي عدون ، إقتصاد وتسيير المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998.
33. عمر صخري ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008.
34. غول فرحات ، الوجيز في إقتصاد المؤسسة ، ط الأولى ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر .
35. عمر صخري ، إقتصاد المؤسسة ، الطبعة 4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006.
36. عمر صخري ، مبادئ الإقتصاد الجزئي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1986.
37. مصطفى كمال طه ، الشركات التجارية - الأحكام العامة في الشركات شركات الأشخاص شركة الأموال أنواع خاصة من الشركات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، مصر ، 2000 .
38. طارق شريف يونس ، معجم مصطلحات العلوم الإدارية ، طبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005.
39. أحمد سيد مصطفى ، إدارة البشر "الأصول والمهارات" ، بدون دار النشر ، مصر ، 2002.
40. علاء فرحان طالب ، إيمان شيحاني المشهداني ، حوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011 .
41. عبد الله أحمد عبد الله الدعاس ، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي ، دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 37 ، العدد 1. الأردن ، 2010.
42. صلاح الدين ، حسن السيسي ، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية ، دار الوسام ، لبنان ، 1998.
43. سعد صادق بحيري - إدارة توازن الأداء - دار الجامعة - (2003.2004).

44. ناصر دادى عدون ، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي) الجزء 1، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999.
45. طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001.
46. مبارك لسلوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004،
47. بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال ، الطبعة 3 ، دار هومة .
48. عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، الطبعة 1 ، دار الحامد ، الاردن ، 2008
49. عبد الحكم أحمد الخزامي ، تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين "تحسين الأداء" ، الجزء 3 ، ابن سينا ، القاهرة ، مصر ، 1999.
50. عادل زايد ، التنظيمي المتميز الطريق إلى منظمة المستقبل منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2003.
51. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم ، آثر نماذج وقواعد الافصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الاوراق المالية المصرية ، أكاديمية الشروق المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ، مصر ، يناير 2012،
52. سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، دار الجامعية ، (2003.2004).
53. صلاح الدين ، حسن السيسى ، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية ، دار الوسام ، لبنان ، 1998.
54. طارق شريف يونس ، معجم مصطلحات العلوم الإدارية ، طبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، 2005.
55. طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001.
56. عادل زايد ، التنظيمي المتميز الطريق إلى منظمة المستقبل منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2003،
57. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، الكويت ذات السلاسل ، 1990.
58. عبد الحكم أحمد الخزامي ، تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين "تحسين الأداء" ، الجزء 3 ، ابن سينا ، القاهرة ، مصر ، 1999.

59. عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، ادارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، دراسات العلوم الادارية، المجلد 37، العدد 1، الاردن، 2010.
60. عبد الوهاب نصر، القياس والإفصاح المحاسبي، الجزء الثاني، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007.
61. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة 1، دار الحامد، الاردن، 2008.
62. علاء فرحان طالب، إيمان شيحاني المشهداني، حوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
63. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
64. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
65. عمر صخري، مبادئ الإقتصاد الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.
66. عوض الله وآخرون، تحليل ونقد القوائم المالية، جامعة القاهرة، 1993.
67. غسان الفلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2006.
68. غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، ط الأولى، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر.
69. كمال الدهراوي، عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
70. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
71. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات، الطبعة الخامسة، 2005.
72. محمد سمير الصبان، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، دار الجامعة، بيروت، 1991.
73. محمد مطر، موسى السيوطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

74. مصطفى كمال طه، الشركات التجارية- الأحكام العامة في الشركات شركات الأشخاص شركة الأموال أنواع خاصة من الشركات ، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، 2000 .
75. ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي) الجزء 1، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999.
76. ناصر دادي عدون، إقتصاد وتسيير المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998.
77. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم ، آثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الاوراق المالية المصرية ، أكاديمية الشروق المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ، مصر ، يناير 2012،
78. وليد ناجي الحياي ، المحاسبة المتوسطة "مشاكل القياس و الإفصاح المحاسبي " ، دار الحنين ، عمان ، 1996.
79. يعقوب عبد الكريم ، المحاسبة التحليلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998،
- المجلات:
80. خالد أمين عبد الله ، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية ، مجلة المحاسب القانون العربي ، العدد 92، 1995.
81. دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة المالية في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الباحث ، عدد 04، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2006.
82. رضوان حلوة حنان ، بدايات نشوء علم المحاسبة في ايطاليا ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، الاردن، العدد 117.
83. عبد المللك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة والفاعلية ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 1 ، 2001، جامعة بسكرة ، الجزائر .
84. علام عبد المعتصم الغريب ، دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية (المجلة العلمية لاقتصاد عين الشمس) العدد الثاني ، 1990
85. مجد أحمد الجعبري ، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية "مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، بدون تاريخ نشر وعدد.

الرسائل العلمية:

86. الأخوة بشير وآخرون . المراجعة الداخلية ودورها في تحسين أداء تسيير المؤسسة الاقتصادية مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم المالية ، فرع علوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي ، 2005
87. بوبكر بن موسى وآخرون ، تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تخرج في إطار نيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ، فرع إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الوادي ، 2002،
88. حسين عبد الجليل آل غزوي ، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة لمتطلبات منح شهادة الماجستير "في الحاسبة "، كلية الإدارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية في الدنمارك ، 2010.
89. رجيبي نعيمة ، سلمى إيمان ، أهمية التسيير الاستراتيجي في تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012.2013
90. رحمون هلال ، المحاسبة التحليلية نظام المعلومات لتسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2005.
91. رفيعة رعدي و آخرون، نظام المعلومات ودوره في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير ، فرع مالية ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالوادي سنة 2007،2008
92. زينب هويدي وآخرون ، أثر التخطيط المالي على المردودية المالية على المؤسسة الاقتصادية، مذكر تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس ، علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي

93. سليمان رشيدة ، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، فرع مالية وحوكمة الشركات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012، 2013
94. سليمان نوال ، باي جيهان ، الإفصاح عن القوائم المالية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، علوم التسيير " مالية " ، معهد العلوم التجارية و الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي .
95. صباح شاوي ، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2009 - 2010 .
96. عريف عبد الرزاق ، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2008
97. ماجد إسماعيل أبو حمام ، اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تجارة و تمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 1430-2009 .
98. مصطفى عقاري ، مساهمة عملية لتحسين المخطط المحاسبي الوطني ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2004 .
99. هنية جبنون ، دور المعايير المحاسبة الدولية في تدعيم الإفصاح المحاسبي المعيار المحاسبي الأول ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تدقيق محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، محمد خيضر ، بسكرة ، 2012/2013

المداخلات:

100. البشير عبد الكريم ، براهيمية إبراهيم ، مداخلة بعنوان تكنولوجيا الإنتاج كمصدر لميزة التكلفة الأقل في المؤسسة الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية 27، 28 نوفمبر 2007 ، جامعة حسيبة بن بو علي ، شلف .

101. ضيف الله محمد الهادي، الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وفق معايير المحاسبة و الإبداع المالي الدولية "مداخلة ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة ،يومي 4-2012/12/5.
102. زينة قمري ،مداخلة بعنوان ،واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في إتخاذ القرار ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 55 / 08 / 20 سكيكدة.
103. قرين ربيع ، عطا الله ياسين، مداخلة بعنوان: فعالية بطاقة الأداء المتوازن في المنظمة، الملتقى العلمي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية محمد بوضياف ،جامعة المسيلة، 10 نوفمبر 2009
104. المنشورات:
1. وليد ناجي الحياي ، نظرية المحاسبة ، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2007.
- المحاضرات:
1. العربي دخوش، محاضرات في إقتصاد المؤسسة، مطابع جامعة منتوري قسنطينة ، 2001.
- المواقع الإلكترونية:
- ياسر إبراهيم العبيد، مؤشرات الأداء ،الزمالة الأمريكية لجودة المنشآت الصحية أخذ من الموقع: www.yaseralobaida/presentation/arabic/13p
- المراجع الأجنبية:

1. AAA (1966). Statement of basic accounting theory
2. AICPA , Accounting Terminology Bulletin (1941)
3. Alain Capiez , élément de gestion Financière, Masson, 4 ed, Paris, 1994

4. American Accounting Association "Astatement of Basiec Accounting Theorey " A.A.A Evanstol , III .1966.
5. Kieso donald. And weygandt jerry . intermediate accounting. Seventh .goohn wily&sons .usa.1992

خاتمة

تناولت الدراسة أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء المالي، من خلال دراسة ميدانية على مستوى شركة "الزغبيات"-إنتاج الجبس- حيث تم التطرق إلى مفهوم الإفصاح وبيان أهميته وأهدافه وقواعده ومدى تأثيره بتلك القواعد على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، ولقد تم إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، من خلال الدراسة الميدانية التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض. وفي ضوء الفرضيات التي قامت على أساسها الدراسة ومن خلال النتائج المتحصلة عليها يمكننا اختبار الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة، ومن ثم يمكن الإجابة عن إشكالية الموضوع :

الفرضية الأولى: عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل المؤسسات لتلبية إحتياجات المستفيدين منها.

- فقد تبين للباحثين من خلال الإطلاع على القوائم المالية لمؤسسة "الزغبيات" بحاسي خليفة -الوادي- لسنتي 2012-2013 أن الإفصاح اقتصر فقط على قائمتي: الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، وفي ما عدا ذلك لم تقوم المؤسسة بالإفصاح عن أي معلومة هامة أخرى تساعد المستخدمين على إتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة ومن أمثلة ذلك :

- قائمة التدفقات النقدية ،

- الإيضاحات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية،

فعلى الرغم من أن قائمتي: الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج تعرضان إلى حد ما معلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة خلال سنتي 2012-2013 والتي تعتبر أحد أهداف التقارير المالية، ولكنهما لا تعرضان تفاصيل كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو المصادر والاستخدامات النقدية خلال هذه الفترة وهو الهدف الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية، باعتبار هذه الأخيرة من القوائم الأساسية لأنها تستخدم من قبل إدارة المؤسسة في تقييم المخاطر والتزود بالمعلومات التي

تساعد على تخطيط الاحتياجات وتخصيص الموارد ومراقبة حركة التدفقات النقدية والسيولة لتقييم قدرتها على سداد الديون والالتزامات على تأمين السيولة.

الفرضية الثانية: تأثر الأداء المالي لقواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، من خلال الدراسة النظرية تبين لنا أن:.

- الإفصاح يؤدي وظيفة اجتماعية وإقتصادية، وأن تطبيقه يؤدي إلى زيادة الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية ، الأمر الذي يؤدي إلى التحسين من أداء المؤسسة وعلى اتخاذ القرارات وحركة التمويل في المؤسسة مما يؤدي إلى جذب المتعاملين ودعم الفعالية وكفاءة وشفافية المؤسسة ،ومن ثم ينعكس إيجابا على درجة الأداء المالي في المؤسسة، ولكن في الدراسة التطبيقية على مستوى مؤسسة "الزغبيات" وجدنا عدم توفر الشفافية و الإفصاح المحاسبي الكافيين فيها مما سيؤدي إلى عدم الثقة لكل المتعاملين وسيعكس سلبا على درجة الأداء المالي في المؤسسة.

الفرضية الثالثة: العلاقة المتداخلة والمتبادلة ذات التأثير المباشر والغير المباشر بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و الأداء المالي.

- هناك علاقة متداخلة ومتبادلة ذات التأثير المباشر والغير المباشر بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و الأداء المالي من خلال تطبيق أو عدم تطبيق الإفصاح الذي من شأنه أن يؤثر على كل من المعلومات المحاسبية و الأداء المالي للمؤسسة ، وأن المعلومات المحاسبية تؤثر في قرارات المتعاملين والمستثمرين بإمدادهم بالمعلومات قبل إتخاذ القرار بهدف دعم وترشيد ذلك القرار، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الإفصاح هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها القوائم المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السيولة والإدارة ومعدل الفائدة ،ولكن ثقافة الإفصاح مازالت بعيدة كل البعد عن مؤسساتنا بإصرار المؤسسة بسرية جميع المعلومات ما عدا ما يفصح عنه في القوائم المالية التي لا تساعد المحللين الماليين لإيضاح معلومات تلزمهم للتحليل

- المالي كالتنبؤات المستقبلية مع ترديد مقولة "كل شيء سري عندك القوائم المالية"، رغم أن الإفصاح عن المعلومة يعتبر شهامة ويرفع من نظرة الناس للشخص الذي يدلي بها "مصدر موثوق".
- وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:
- عدم تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي قد ساهم بشكل كبير في تضليل وعدم مصداقية جودة التقارير المالية؛
 - كما أن عدم تطور ثقافة الإفصاح انعكس بشكل سلبي على تحسين موقع المؤسسات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الإفصاح من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.
 - غياب الملاحظات والإيضاحات المرفقة للقوائم المالية للمؤسسة، والتي يمكن من خلالها أن توضح الكثير من الأمور الغامضة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج والتي لا يمكن ذكرها في هذه القوائم.

بناء على هذه النتائج يمكننا تقديم التوصيات التالية :

- ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بقواعد الإفصاح اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعده؛
- ضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الإفصاح والضوابط المرتبطة به ،
- والعمل على نشر مفهوم وثقافة الإفصاح بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة،
- وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بقواعده ومبادئه في المجتمع المالي..
- ضرورة قيام المؤسسة بإرفاق القوائم المالية بالملاحظات والإيضاحات المتممة لها ،وذلك لأن القوائم المالية تعتبر أداة من أدوات الإفصاح المحاسبي يمكن

الاعتماد عليها من أجل الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لترشيد القرارات.

آفاق الدراسة:

1. مدى تأثير قواعد الإفصاح في منع حدوث التعثر المالي بالشركات .
2. مدى فاعلية المؤسسات والجمعيات المهنية في إرساء قواعد الإفصاح في الجزائر.
3. دور الإفصاح المحاسبي في رفع كفاءة الأسواق المالية.